الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية - الإيرانية
دراسة وثائقية - أرشيفية

الجزء الثاني

رضا خان والجزر العربية

١٩٢١ - ١٩٤١

دكتور
محمد حسن العيدروس

دار الكتاب الحديث

دار العيدروس
للكتاب الحديث

الجزر العربية والإحتلال الإيرانى
نموذج للعلاقات العربية ـ الإيرانية

دراسة وثائقية ـ أرشيفية

الجزء الثانى

رضا خان والجزر العربية

١٩٢١ ـ ١٩٤١

الدكتور/ محمد حسن العيدروس
أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية
جامعة روتردام الإسلامية ـ هولندا

دار العيدروس للكتاب الحديث

1422 هـ / 2002 م



الإمارات	دار العيدروس للكتاب الحديث ص.ب 24393 دبي هـاتف 3522887 (04) ـ متحرك 5932613 (050) فاكس 3522885(04) ش. خالد بن الوليد ـ بناية الماجد/ش ـ 206 / دبي ـ إ.ع.م.
القاهرة	94 شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 2752990 (202 00) فاكس رقم : 2752992 (202 00) بريد إلكتروني : kdh@eis.com.eg
الكويت	شـارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 – 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (965 00) فاكس رقم : 2460628 (965 00) بريد إلكتروني ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	تجزئة "C" رقم 34 ـ درارية ـ الجزائر العاصمة ص.ب 061 درارية هاتف رقم : 353035 (021) – 354105 (021) فاكس رقم : 353055 (021) بريد إلكتروني dkhadith@hotmail.com

رقم الإيداع	2001 / 17065
I.S.B.N.	977-350-005-5





﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ صدق الله العظيم - سورة الأحزاب آية ٣٣.

جمع رسول الله ﷺ - الإمام علي والسيدة فاطمة والإمام الحسن والإمام الحسين رضوان الله عليهم ثم أدار عليهم الكساء فقال:

هؤلاء أهل بيتى، اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

الإهداء

إلى سيدنا ومولانا بقية العترة الطاهرة الإمام محمد الفقيه المقدم، والإمام عبدالله أبو بكر العيدروس الأكبر وإلى الوالد حسن أحمد علوى العيدروس.

إليهم أهدى هذه الصفحات، راجيا من الله العلى القدير أن يغمد أرواحهم ويسكنهم الجنة.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول البشرية وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار إلى يوم الدين.

الحمد لله الذى وفقنى إلى كتابة هذه الدراسة عن مسألة الجزر العربية، تفسر دراسة مسألة احتلال إيران للجزر العربية، جانبا مهما فى العلاقات العربية - الإيرانية فى فترة مهمة من التاريخ الحديث والمعاصر للخليج العربى، فلم تتم عملية الاحتلال من فراغ بل سبقتها أطماع وادعاءات ومحاولات إيرانية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر وذلك من خلال حكم القاجار ثم رضاخان وابنه حتى مجىء الثورة الإسلامية فى إيران.

تحتل الجزر العربية موقعا مهما فى مدخل مضيق «هرمز»، حيث تشرف على الخط الملاحى التجارى لمعظم الكيانات العربية فى الخليج العربى، فعن طريقه تمد صادراتها ووارداتها، كما تخرج منه ناقلات النفط، بمعدل ناقلة كل خمس دقائق لتنقل ما معدله ٨٦٪ من مجموع صادراتها النفطية إلى العالم، كما تشكل جزيرة أبوموسى والطنب الكبرى والصغرى مركزا للمراقبة يمكن منه السيطرة على الممرات المائية وأهمية هذه الجزر لا تقل عن أهمية مضيق هرمز نفسه، ومن يسيطر على هذه الجزر يسيطر على حركة المرور المائى فى المنطقة ويستطيع أن يمارس منها قدرا من الضغط على مجموعة من الكيانات العربية فى الخليج العربى.

جاءت السيطرة الاستعمارية البريطانية على المنطقة لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية على جانبى ساحلها العربى والإيرانى، وتحدد موقفها من قضية الجزر العربية فى ضوء تلك المصالح، وكانت بريطانيا تسعى باستمرار للحفاظ على الوضع الراهن لتحقيق أمنها واستقرارها لأنه السبيل الوحيد الذى يحفظ مصالحها ويحقق احتكارها الاستعمارى وهيمنتها على الخليج العربى.



استخدمت إيران طرق متنوعة وأساليب مختلفة لاحتلال الممتلكات العربية، وتفجر الوضع فى الخليج العربى بعد احتلال إيران للجزر العربية، ويعتبر هذا الاحتلال ذو تأثير بالغ فى مستقبل الكيانات العربية فى المنطقة إذ ان إيران اصبحت تسيطر على مدخل الخليج العربى. وبدراسة تاريخ العلاقات العربية ـ الإيرانية نجد أن أهداف إيران لا تقتصر على الجزر العربية ولكنها تتعدى إلى الخليج العربى كله ورغم تغير النظام السياسى فى إيران إلا أنها استمرت فى نهج نفس الاستراتيجية التوسعية ضد الأمن القومى العربى مروراً من الحدود العراقية ـ الإيرانية حتى مدخل الخليج العربى ومهدداً الحدود الشرقية للعرب وبذلك أصبحت من القضايا القومية العربية التى تمس الأمن القومى العربى فى الجناح الشرقى. ويعتبر هذا النزاع من أهم العوامل لعدم الاستقرار فى الخليج العربى.

ما هى أبعاد المشكلة؟ وما هى دوافع وأسباب والادعاءات الإيرانية؟ ولماذا استخدمت إيران قوتها العسكرية؟ وما هى مبررات إيران فى احتلالها للجزر العربية؟ وما هى حقيقة النوايا الإيرانية وغاياتها؟ ولماذا تقوم إيران بتصعيد التوتر فى المنطقة؟ ولماذا ترفض نقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية؟ سوف نحاول الإجابة على تلك التساؤلات فى هذه الدراسة.

تتناول الدراسة فى الجزء الثانى خمسة فصول ـ الأول عن إيران واحتلالها لجزيرة هنجام ١٩٢١ ـ ١٩٢٨، الفصل الثانى ـ إيران وتصعيد التوتر فيما بين ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠، الفصل الثالث ـ الجزر العربية والادعاءات الإيرانية ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤، الفصل الرابع ـ الجزر العربية والإدعاءات الإيرانية ١٩٣٤ ـ ١٩٤١ ـ الفصل الخامس ـ مسألة رفع العلم وملكية الجزر بين رأس الخيمة والشارقة.

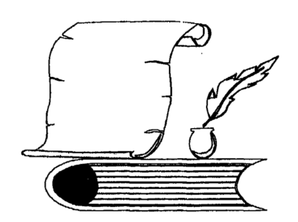
وفى الختام آخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد رسول الله وعلى بيته الطاهرين

د. محمد حسن العيدروس

روتردام ـ هولندا







إيران واحتلالها لجزيرة هنجام

١٩٢١ ـ ١٩٢٨

- مجئ رضا خان للحكم فى إيران
- أطماع رضا خان تجاه الجزر العربية عام ١٩٢٣.
- الهجرة الإيرانية الاستيطانية والتهريب.
- الاحتلال الإيرانى لجزيرة هنجام عام ١٩٢٨.
- احتجاز إيران لرعايا الإمارات عام ١٩٢٨.

مجئ رضا خان للحكم فى إيران

طرأ تحول جذرى على مجمل البنية السياسية للخليج العربى كنتيجة مباشرة من نتائج الحرب العالمية الأولى. وقد استمرت البنية السياسية الجديدة فى معظمها، ولا تزال هى أساس الخصائص الاجتماعية والسياسية التى تتميز بها هذه المنطقة فى الوقت الراهن، الأمر الذى يجعل هذه البنية ذات تأثير مباشر على الأحداث فى المنطقة. وخلال العقدين السابقين لنشوب الحرب العالمية الأولى، تعرض النفوذ والتفرد الذين أرست بريطانيا دعائمهما فى الخليج العربى فى القرن التاسع عشر، للتهديد من قبل ألمانيا وفرنسا وروسيا والسلطنة العثمانية. وبالرغم من ان بريطانيا بذلت كل ما فى وسعها للحيلولة دون حصول هذه القوى على موطئ قدم فى الخليج العربى، فإن هذه الأخطار القديمة التى تعرضت لها السيادة البريطانية على الخليج العربى لم تتلاش إلا بعد انتهاء الحرب. إذ أن سقوط ألمانيا وانهيار روسيا القيصرية وتفكك الإمبراطورية العثمانية كانت عوامل قد غيرت الموقف إلى حد بعيد وفى عام ١٩١٩ برز الخليج العربى مجددا كبحيرة بريطانية محصنة. والمعاهدات التى وقعتها بريطانيا فى القرن التاسع عشر مع حكام الكويت والبحرين «وساحل عمان» الإمارات العربية الآن ومن ثم معاهدتها للحماية مع ابن سعود عام ١٩١٥ ومع حاكم قطر عام ١٩١٦، قد جعلتها الحاكم الفعلى للمشيخات الواقعة على الشاطئ الغربى من الخليج العربى. كما ساعد احتلالها للعراق عام ١٩١٧ على تعزيز سيطرتها. أما فى إيران، وخاصة فى المناطق الجنوبية الغربية التى تمتد إلى مياه الخليج العربي، فإن النفوذ البريطانى القوى بقى على حالته[1]. فقد تم توقيع الاتفاقية الروسية ـ البريطانية فى عام ١٩٠٧ والتى تم بموجبها تقسيم

١ ـ د. روزمارى سعيد ـ النزاع حول الجزر العربية فى الخليج ١٩٢٨ ـ ١٩٧١ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد (٦) إبريل ١٩٧٦ ص٩.



إيران إلى قسمين الأول القسم الشمـالى تحت النفوذ الروسى والثانى القسم الجنوبى تحت النفوذ البريطانى والمنطقة الوسطى بينهما منطقة حيادية[1].

توفى مظفر الدين فى يناير ١٩٠٧ وتطلع ابنه الطموح مـحمد على شاه إلى الاستفاده من الخـصام بين طبقات النواب ليستـعيد سلطته المطلقة وكـان التجار قد بدأوا يظهرون عدم الاهتـمام بوجود البرلمان، فامتنعوا عـن مده بالأموال اللازمة، وكـان رجال الدين قـد انقلبـوا عليـه بعد أن فـشلوا فى السـيطرة على الحكومـة الجديدة، وفى هذه الاثناء أعلن عن نبأ عقد الاتفاقـية البريطانية ـ الروسية فى عام ١٩٠٧ وكانت بريطانيا تساعد الدسـتوريين فى المطالبة بوضع حد لمؤامرات الروس ونفوذهم فى البلاط الإيرانى، وكانت روسيا قـد خرجت حديثا ـ من حرب فاشلة مع اليابان، كـما كـانت بريطانيا، وكـان الشاه فى الوقت نفسـه ـ على استـعداد للضرب على أيدى الدستوريين، تشجعـه تأكيدات الروس بمساعدته. وفى يونيه من عام ١٩٠٨ ضربت فرقة القوزاق الإيرانية ـ بقيادة الكولونيل لباكهوف مبنى البرلمان بالقنابل وأحدثت وفيات عديدة، ثم أعلن الشاه حل البرلمان ولكن رد الشعب على هذا العمل كان قويًا وبعد قيام الحـرب العالمية الأولى أعلنت بريطانيا حيادها ولكن طهران صـارت مرتعـا للمؤمـرات التى كان الدبلـوماسيـون الروس والبريطـانيون والألمان وعمـلاؤهم يقومون بهـا، وتنافست كل من الدولة العثـمانية وروسـيا فى تثبـيت نفوذها فى شمال غـرب إيران وتقدمت قوة عـثمانية حـتى بلغت منتصف الطريق بين بغداد وطهران فلم يلبث أن تصـدى الروس لها. وفى عام ١٩١٦ جاء الماجـور برس سيكس من الهند إلـى بندر عبـاس وجند قوة سـميت «قـوة بنادق جنوبى إيران» سيطرت على جـميع أجزاء القسم الجنوبى من إيران وبلـغت قواتها ٥,٠٠٠ رجل، كما أخـذ عميل ألمانى معـروف اسمه «داسموس» يحـرك القبائل بالقرب من شـيراز وحاولت إرساليات ألمانـية خاصة أن تعبـر حدود إيران لتكسب

---

١ ـ د. صبرى إيران الهبتى ـ الخليج العربى ـ ص٦٥.



أفغانستان إلى جانبها. وأثناء الحرب العالمية الأولى وقعت الثورة البلشفية فى روسيا والتى نتجت عنها تغيرات سياسية كثيرة وانشغلت روسيا بمشاكلها الداخلية وترتيب أمورها[1].

أعقاب الحرب العالمية الأولى شهدت إيران محاولات استقلالية لمختلف الأقليات، حيث قامت القوميات العرقية تطالب باستقلالها وانشاء كياناتها الخاصة بها مثل ثورة يورزا كوجك خان فى منطقة «جيلان» وثورة محمد تقى خان فى منطقة خراسان، وثورة الشيخ محمد خبايانى تطلب بتحرير منطقة «أزربيجان» وثورة سمكو تطالب أيضا بتحرير كردستان وغيرها من الحركات الاستقلالية والقومية فى مختلف أنحاء إيران[2] فى حين كانت إمارة عربستان مستقلة بحكم الواقع إضافة إلى الوعد البريطانى بالاعتراف على استقلالها نتيجة للخدمات والمساعدات التي قدمتها للقوات البريطانية فى جنوب العراق، حيث كانت الشركات النفطية البريطانية تمارس امتيازاتها النفطية الاستغلالية[3].

رفض مؤتمر الصلح مطالب إيران بعد الحرب العالمية الأولى ووجهت فى عام ١٩١٩ بمعاهدة اقترحها بريطانيا عليها، وعدت بريطانيا فى نصوصها ـ مرة أخرى ـ باحترام إيران واستقلالها، كما وافقت على مدها بالمستشارين والخبراء الحكوميين ـ على أن يأخذوا مرتباتهم من الحكومة الإيرانية ـ وتزويدها بالخبراء العسكريين والأسلحة والمعدات على حسابها أيضا، ونصت ص١٠٥ من المعاهدة على أن تأخذ إيران قرضا وأن تنشيئ بريطانيا الطرق والسكك الحديدية وأن تدرس

---

١ ـ برزان التكريتى ـ الصراع الدولى فى منطقة الخليج العربى والمحيط الهندى وتأثيره على أقطار الخليج العربى ـ ص٦٦.

٢ ـ كمال مظهر ـ دراسات فى تاريخ إيران الحديث والمعاصر ـ بغداد ـ ص١٠٩.

٣ ـ أحمد محمود الساداتى ـ رضا شاه بهلوى الكبير ـ مؤسس إيران الحديث ص٢٣.



الاتفاقيات الجمركية من جديد. وقد هدفت هذه المعاهدة إلى وضع إيران تحت السيطرة البريطانية التامة، وأظهر الشاه والحكومة استعدادهما لقبولها ولكن الشعور العام - الذى شجعه احتجاج دبلوماسى أمريكى - بلغ درجة جعلت المعاهدة لاتجاز رغم الضغط البريطانى الشديد. وكانت البلاد جميعها - فى هذا الوقت - فى حالة فوضى تقريبا وكانت القوات البلشفية مرابضة على الساحل القزوينى على أتم استعداد لبدء الهجوم ووقع فعلا اشتباك بين القوات السوفيتية وقوة بريطانية. فى حين كانت روسيا البلشفية قد نجحت فى عقد اتفاقية الروسية - الإيرانية عام ١٩٢١(١). وبهذه الاتفاقية استطاع السوفيت كسب إيران والحصول على امتيازات جديدة واستطاعت إيران التخلص من بعض النفوذ البريطانى.

دخلت إيران المسرح السياسى للخليج العربى بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، الأمر الذى أصبح مثار قلق للبريطانيين وذلك عندما قوى الإمبراطور «رضا خان». فقد بدأت إيران تدريجيا بإغلاق مركز بريطانيا الذى كان قائما آنذاك وذلك بانتهاج سياسة توسعية تجاه جيرانها العرب. وجهت إيران الشعور القومى العارم ضد السيطرة البريطانية(٢)، بما فى ذلك محاولاتها المستمرة لتأكيد حقها فى السيادة على الجزر العربية الواقعة فى الخليج العربى. أما السعودية فقد نجحت بمساعدة بريطانية العسكرية والمالية والتى استهدفت بريطانيا فى القضاء على المقاومة الوطنية العربية ضد وجودها واحتلالها فى جنوب العراق وخاصة من قبل قبائل الشمر القوية المعادية لبريطانيا ثم التخلص من الشريف الحسين الذى طالب باستقلال العرب ورفض التوقيع على المعاهدة مع بريطانيا حيث فيها بنود يطلب منه الاعتراف بالانتداب البريطانى فى العراق وفلسطين وعندما رفض الشريف

---

١ - أمل الزيانى - البحرين - ص١٧١.

٢ - د. روزمارى سعيد - النزاع حول الجزر العربية فى الخليج ١٩٢٨ - ١٩٧١ - مجلة الخليج والجزيرة العربية - العدد (٦) أبريل ١٩٧٦ - ص٩.



الحسين على ذلك قدم المندوب السامى البريطانى فى العراق كل مساعدة لعبدالعزيز آل سعود للقضاء على حكم الشريف الحسين فى الحجاز، ونجح ابن سعود فى استغلال ذلك وقام باحتلال إمارة «شمر» فى نجد ثم مملكة الحجاز. وكان ابن سعود يتلقى المساعدات العسكرية والمالية بعد توقيعه اتفاقية الحماية البريطانية عام ١٩١٥ والتى سميت باتفاقية «دارين» والتى أصبحت بموجبها السعودية تحت الحماية البريطانية حتى احتلاله مملكة الحجاز حيث سمحت بريطانيا باعطاءه الاستقلال بموجب اتفاقية «جدة» لعام ١٩٢٧. فى حين كان السوفيت أول دولة أجنبية تعترف بنظام ابن سعود الجديد فى يناير عام ١٩٢٦ بعد احتلاله للحجاز وبذلك قد سبقوا كل من بريطانيا وأمريكا[١].

خلال العشرينات قامت هاتان الدولتان (إيران والسعودية) بخلق مشاكل توسعية للمشيخات العربية الخليجية وخاصة ساحل عمان وقد اتبعت كل من الدولتين أساليب مماثلة لغرض تحقيق النزعة التوسعية فى منطقة الخليج العربى وذلك بعد تزايد التورط السوفيتى فى إيران والتورط الأمريكى عن طريق شركاتها البترولية الاحتكارية فى السعودية. وخلال تلك الفترة عندما كانت هاتان الدولتان لا تزالان فى مرحلة تعزيز القدرة الذاتية لم تتردد أى منهما فى اللجوء إلى القوة كوسيلة لتوكيد الذات. أما فى الثلاثينات فقد خفضت كل منهما من تطرف استراتيجيتها كسلاح أكثر فعالية، ولجأتا إلى الدبلوماسية غير أنه يجدر بنا أن نشير إلى ثلاث نقاط تتباين فيها أساليب كل من الدولتين بشكل واضح، رغم أن كلا منهما قد ادعت بحقها فى السيادة على أجزاء مختلفة من المشيخات العربية فى شرق الجزيرة العربية[٢]، إلا ان السعودية لم تفصح قط بشكل علنى عن مطالبها إلا فى الثلاثينات عندما عرفت باحتمال وجود النفط فى بعض تلك المناطق عن

١ ـ أمين سعيد ـ تاريخ الدولة السعودية ـ المجلد الثانى ص٢٠٤.
٢ ـ روزمارى سعيد ـ نفس المرجع السابق ص١١.



طريق الشركـات الأمريكية ومن ورائهـا البيت الأبيض فى حـين أن إيران جاهرت بمطالبها دون إرجاء. وقـد أثرت العوامل الخارجية فى أطماع إيران تجـاه المشيخات العربية[1].

عندما كانت السعـودية مهتمه بالمناطق الداخلية من مشيـخات شرق الجزيرة العربية، فى حين كـان اهتمام إيران مركزا على المناطق الساحليـة. غير أن الفارق الأهم بين هاتين الدولتين هو أن السعودية كيان عربية لها روابط وثيقة مع الكيانات العربيـة الأخرى فى شـرق الجزيرة العربـية، فى حين ان إيران دولة غـير عـربية، وتفصل بينها وبين الكـيانات العربية، رغم كونها دولـة مسلمة، سنوات طويلة من الخلاف العنصرى والسيـاسى. وهذه الحقيقة الأخيرة جوهرية بالنسـبة لأية محاولة لفهم الشئون السياسية للخليج العربى، وبخـاصة قضية النزاع الإقليمى. إن تعصبا عميق الجذور يفصل بين إيران ذات الـغالبية من القومية التركيـة والعرب الساميين وهذا الشـعور لا يفـيـد فى شىء سـوى انه يزيد من حدة الـصدام العـسكرى أو السياسى أو أى نوع من الصـدام قد يحدث بين الطرفين ومما صعب نسبـيا محاولة كل من إيران والسعـودية مد نفوذ كل منهـما إلى المشيـخات العربيـة على ساحل الخليج العربي هو حـقيقـة كون حكام كل هذه المشـيخات مرتبـطين بمعاهدات مع بريطانيا يمتنعـون بموجبها عن التعـامل مباشرة مع أية حكومة أخرى غـيرالحكومة البريطانيـة. أما بالنسبة لمشـيخات ساحل عـمان، والتى وقعت عدة اتفـاقيات مع بريطانيا منذ عام ١٨٢٠، فإن اتفاقـية عام ١٨٩٢ مع بريطانيا نصت على أن حكام هذه المشيـخات يتعـهدون بعدم إبرام أية اتفـاقيات أو إجـراء أى اتصال مع دولة أخرى غير بريطانيا،و بعدم التخلى عن أى جـزء من أراضى مشيخاتهم أو بيعه أو رهنه إلا للحكومة البـريطانية. ومقـابل هذا التعهـد وعدت بريطانيا بحـماية هذه

---

١ ـ حسين المزين ـ الثورة الإيرانية ـ ص١٦.



المشيخات من أى هجوم بحري. ولذلك، لم تكن هناك من الناحية الفنية أية علاقات بين السعودية وإيران، وكانت الدبلوماسية الانكلو ـ سعودية والانكلو ـ إيرانية هى أيضا صلة الوصل التى تعبر من خلالها كل من الدولتين عن سياستها إزاء ساحل الخليج العربى. وهذا ما وضع حكام المشيخات الساحلية فى شرق الجزيرة العربية فى مركز ضعيف إذ أن أى طلب يتقدمون به إلى بريطانيا كان لابد من أن يخضع لاجتماعات مكثفة فى الدوائر البريطانية فى لندن ودلهى قبل أن يتم الاتفاق على الإجراء الذى سيتخذ بشأن هذا الطلب[1].

نجد كثيرا ما يستشهد البريطانيون حين ينتقدون على ردود فعلهم بأن سياستهم الرسمية قائمة على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للمشيخات إلا فى الحالات التى تؤثر بشكل مباشر على المصالح البريطانية. ومهما كانت حصيلة هذه الاتفاقيات، فإن الكثير من حكام مشيخات شرق الجزيرة العربية كانوا يجدون أنه من الأفضل أحيانا تجاوز بنود المعاهدات المبرمة مع بريطانيا والتصرف خلسة وبشكل مستقل عن بريطانيا. غير أن المعاهدة العامة والتى تعرف بمعاهدة الهدنة عام ١٨٥٣ والتى وقعها حكام المشيخات مع بريطانيا وامتنعوا فيها عن القيام بأية أعمال حربية فى البحر هذا مما جعلهم غير قادرين على مقاومة أى نوع من أنواع الهجوم خاصة إذا ما جاء عن طريق البحر. خضعت إيران للنفوذ البريطانى والروسى فترة طويلة من الزمن اكتسبت خلالها تجربة جعلتها تؤكد علانية فى كل مناسبة على حقوقها ووحدة أراضيها على الصعيدين المحلى والدولى. وقد تسنى لها ذلك عندما أفلح رضا خان فى احتلال طهران عام ١٩٢١، إذ بدأ بتحويل بلاده إلى دولة عصرية مستقلة بعد أن خضعت طويلا للسيطرة الروسية والبريطانية خلال القرن التاسع عشر. وكانت السنوات ما بين ١٩١٨ ـ ١٩٢١ قاسية بالنسبة لإيران. فبدلا من أن

---

١ ـ د. روزمارى سعيد ـ المرجع السابق ص ١١.



يسمح للحكومة الإيرانية بالمشاركة فى مؤتمر باريس للسلام، أدركت هذه الحكومة بأن انهيار روسيا القيصرية لم يفدها فى شىء سوى أنه أحكم من قبضة بريطانيا عليها وقد أدركت إيران هذا الأمر بوضوح عند توقيع المعاهدة الأنكلو ـ إيرانية فى أغسطس ١٩١٩ ، هذه المعاهدة التى منحت بريطانيا أكبر قسط ممكن من النفوذ بحيث أنه كاد أن يكون وصاية على إيران. فالحكومة البريطانية قد أصبحت، على سبيل المثال، مسئولة ليس عن تنظيم الشئون المالية الإيرانية فحسب، بل وكذلك عن تنظيم الشئون العسكرية للبلاد. ولقد جاء الانقلاب الذى قام به رضا خان كنتيجة طبيعية لبنود هذه المعاهدة الجائرة. وكانت الغاية الأساسية التى من أجلها سيطر رضا خان على الحكم فى بلاده هى تعزيز سلطة حكومته،وذلك عن طريق مركزة سلطتها فى البداية ثم عن طريق ترسيخ الاستقلال الخارجى للدولة. وهكذا فإن العلاقات الأنكلو ـ إيرانية خلال العشرينات والثلاثينات وانعكاسها على المشيخات العربية، كانت تخضع لهذين المبدأين الذين كانت الحكومة البريطانية تدركهما تمام الإدراك[١].

اتصل سيد ضياء الدين طباطبائى فى بداية عام ١٩٢١، وهو محرر فى إحدى صحف طهران واسمها «رعد»، برضا خان القائد الإيرانى فى فرقة القوزاق. وسرعان ما ربط بينهما اتجاههما القومى. واتفقا معا على تنفيذ انقلاب عسكرى. وكان الصحفى ضياء الدين طباطبائى معروفا بميوله الوطنية، كما أنه كان على صلة وثيقة بالسفارة البريطانية فى طهران هذا بينما كان رضا خان يعتقد أن مستقبل إيران هو فى حريتها واستقلالها عن أية قوة أجنبية. وكان رضا خان شديد الحساسية ضد التدخل الأجنبى فى بلاده. فى عام ١٩٢١ تقلد رضا خان السلطة فى إيران وأسس حكومة مركزية قوية لم تشهدها إيران فى تاريخها الحديث. وقد أنشأ جيشا قويا مزودا بالمعدات الحديثة واستطاع بذلك السيطرة على البلاد وإخضاع

---

١ ـ د. روزماري سعيد ـ نفس المرجع ص١٢.



مناطق الحدود التى كان يحكمها زعماء محليون يتوارثون السلطة بينما كان الشيخ خزعل فى عربستان يتمتع باستقلال إمارته العربية. وهو شيخ عربى له دور كبير فى الحياة السياسية فى الخليج العربى. وبعد أيام قليلة من الانقلاب أعلن السيد ضياء الدين طباطبائى استجابة للشعور القومى فى إيران إلغاء المعاهدة الإنجليزية الإيرانية التى عقدت مع الحكومة الإيرانية عام ١٩١٩. وبعد مضى شهر واحد، وفى ٢٦ فبراير ١٩٢١ وقعت معاهدة صداقة مع روسيا، تلك المعاهدة التى جرت مفاوضتها قبل قيام الانقلاب. وقد أعطت هذه المعاهدة روسيا الحق فى إرسال قوات إلى إيران فى حالة فشل إيران فى رد قوة أجنبية تدخل أراضيها. ولقد لعبت هذه المعاهدة دورا فعالا فى كبح جماح بريطانيا من التدخل عسكريا رغم السياسة الوطنية المتطرفة التى سلكها رضا خان ضد المصالح البريطانية فى بلاده[1].

عقدت إيران وروسيا السوفيتية فى عام ١٩٢١ معاهدة صداقة مناقضة تماما للسياسة القيصرية نحو إيران، فأعلنت روسيا أن جميع المعاهدات التى أبرمت بينها وبين إيران فيما مضى ـ والتى كانت لاتزال سارية المفعول ـ قد أنهيت، كما ألغت ـ أيضا جميع الاتفاقات التى كانت مبرمة بين روسيا ودولة ثالثة أخرى، وكانت مضرة بالمصالح الإيرانية، وأسقطت روسيا جميع الديون غير المدفوعة التى كانت على إيران، وتنازلت عن جميع الامتيازات الروسية، وردت لإيران جميع الممتلكات الروسية الموجودة على الأراضى الإيرانية مثل مصرف الخصم الإيرانى، والخط الحديدى الذى يربط بين جلفا تنفيذا للمبادئ الأساسية لسياسته الداخلية، فإن أول ما قام به رضا خان ونفذه بشكل ناجح هو القضاء بشكل منظم على المركز شبه المستقل الذى تتمتع به القوميات فى إيران. ففى عام ١٩٢١ نجح فى إخضاع كل من «خراسان» و «جيلان»، وفى عام ١٩٢٢ استسلم الأكراد بعد ان نجحت حكومته فى قمع حركة تمرد فى «تبريز»، وفى عام ١٩٢٤ استطاع قمع

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ص٣٣٩.



ثورة قامت بها قبائل إقليم «لوريستان». وكان من بين اهتماماته الرئيسية منذ تولية مقاليد السلطة فى البلاد تأسيس وتنظيم قوة مسلحة حديثة بعد أن طرد الضباط الأجانب الذين كانوا فى غالبيتهم من البريطانيين والسويديين، والذين كانوا سابقا ضباطا فى الوحدات العسكرية الإيرانية[1].

قرر رضا خان فى نهاية شهر نوفمبر ١٩٢٣ أن يمد نفوذ الحكومة المركزية إلى إمارة عربستان. وفرض جمع الضرائب فى هذه المنطقة. وبعد مفاوضات تم التوصل فى النهاية إلى تسوية مع الشيخ خزعل، الذى وافق على أن يدفع للحكومة كل الضرائب فى المستقبل بالاضافة إلى نصف مليون تومان من الضرائب المتأخرة. ودفع الشيخ خزعل فورا مبلغ مائة ألف تومان نقدا. ولكن حملة رضا خان العسكرية الناجحة ضد قبيلة اللار جيران الشيخ خزعل أثارت فى نفسه الحذر والخوف. وكانت إمارة عربستان قد حققت ازدهارا كبيرا فى عهد الشيخ خزعل ١٨٩٨ ـ ١٩٢٥ والتى يرجع تأسيسها إلى القرن السابع عشر الميلادى على يد قبيلة بنى كعب[2] التى هاجرت من اليمن إلى البصرة ثم عبرت شط العرب وقضت على إمارة المشعشعين العربية فى عربستان وحلت محلها. وفى غمرة الغضب أرسل الشيخ خزعل برقية شديدة إلى وزارة المالية يرفض فيها التسوية السابقة. وذهب فى تحديه إلى درجة أن رفض الاعتراف بحكم رضا خان رئيس الوزراء الجديد ناعتا إياه بالمغتصب الذى طرد الشاه الحقيقى من البلاد وفى نفس الوقت حرض الشيخ خزعل الزعماء العرب الآخرين فى عربستان على أن يطلبوا من المجلس الوطنى عودة الشاه الحقيقى من أوربا. ولكن المجلس الوطنى رد على ذلك بتأييد رضا خان. ووقف رجال الدين إلى جانب زعيم البلاد الجديد. وفورا أرسل

١ ـ د. روزمارى سعيد ـ المرجع السابق ص١٣.

٢ ـ أبو الفوار البغدادى ـ سبائك الذهب فى معرفة قبائل العرب ـ بغداد ص٤٦.



رضا خان أربع فرق من جيشه الحديث إلى عربستان. وفى نوفمبر ١٩٢٤ سافر إلى أصفهان ليكون على قرب من مجرى الأحداث.

أصبحت فى عام ١٩٢٤ قوات رضا خان على قدر كاف من القوة لمواجهة مسألة إمارة عربستان «خوزستان حاليا» الذى كان خاضعا لحكم الشيخ «خزعل المحمرة» وحيث أن حقول نفط شركة Anglo persian oil Company «انكلو - بيرشيان أوبل كومبانى» كانت موجودة فى هذا الإقليم، فقد حصل الشيخ خزعل على تأكيدات من بريطانيا بحمايته واستغلت الحكومة البريطانية الشيخ خزعل أثناء الحرب العالمية الأولى مقابل وعده باستقلال إمارة عربستان فى حالة مساندة حملة شط العرب للقوات البريطانية المحتلة لجنوب العراق إضافة إلى حماية أنابيب النفط الممتدة فى «عبدان»[١]. وعندما شجب الشيخ خزعل علنا سياسة رضا خان، فإن هذا الأخير سرعان ما هدده بالقيام بعمليات عسكرية ضده. وحيث ان الشيخ خزعل لم يكن قادرا على المقاومة، فقد أذعن للضغط وأعلن رسميا عن ولائه لرضا خان فى نوفمبر ١٩٢٤. وفى الشهر التالى، تم تشكيل حكومة عسكرية فى عربستان. وفى شهر إبريل ١٩٢٥، ألقى القبض على الشيخ خزعل وأرسل إلى طهران حيث عاش منفيا. ونجح رضان خان فى الضغوط واستعمال القوة لاصدار قرار من المجلس النيابى بإلغاء الأسرة القاجارية وتم تنصيبه شاه جديدا على إيران في عام ١٩٢٥ بعد احتلاله لعربستان باسم شاه رضا خان [٢]. فى حين اعتبر السوفيت دخول الجيش الإيرانى عربستان بمثابة انكسار وهزيمة للدبلوماسية البريطانية[٣].

---

١ - د. مصطفى عبدالقادر النجار - التاريخ السياسى لإمارة عربستان العربية - القاهرة ١٦٧٠ - ص٢٤٥.

٢ - عبدالعزيز فهمى - تاريخ إيران السياسى فى القرن العشرين - القاهرة ص٥٨ - ٥٩.

٣ - د. مصطفى عبدالقادر النجار - المرجع السابق ص٢٤٥.



أصبحت أكثر المشكلات إلحاحا أمام الشاه الجديد هى ضمان موارد مالية كافية لتعمير بلاده ونهضتها. ولكى يربط بحر قزوين فى الشمال بالخليج العربى فى الجنوب أنشأ الخط الحديدى عبر إيران الذى بدأ العمل فيه فى أكتوبر ١٩٢٧ وانتهى منه فى ديسمبر ١٩٣٨. كما أنشأ عددا من مصانع النسيج. وعبد أميالا طويلة من الطرق. ولضمان الحصول على دخل لهذه المشروعات الطموحة، وحرصا منه على ألا يستدين تفاديا لخطر التدخل الأجنبى، اعتمد رضا خان على موارده الداخلية. وكان اعتماد رضا خان الأساسى على الضرائب العالية على الشاى والسكر واحتكار الحكومة للتجارة الخارجية. وقد تأثر سكان سواحل إيران الجنوبية بهذه الإجراءات وقد كانوا المستوردين الرئيسيين لهذه البضائع والتجارة الخارجية فى موانى الخليج العربى. وازدهر التهريب الذى كان قد بدأ قبل ذلك بعشرات السنين على نطاق ضيق. وكانت السلطات العسكرية والبحرية الإيرانية تحكم الساحل الجنوبى بطريقة صارمة. وقد أدى هذا التضييق إلى جانب احتكار الحكومة للتجارة الخارجية إلى موجات من الهجرة من الساحل الإيرانى نحو الساحل العربى وخاصة أثناء الثلاثينات. ثم جاء فرض السفور على النساء بقوة القانون عام ١٩٣٦. وقد اعتبر المتدينون من السنة والشيعة هذه الخطوة خروجا على الإسلام. وأضاف هذا عاملا جديدا للهجرة نحو الساحل العربى. وتوضح تقارير المقيم السياسى البريطانى الشهرية هذه الظاهرة فى عام ١٩٣٦ إذ تقول إنه فى أكتوبر من هذا العام حاولت شرطة جزيرة هندرابى إجبار النساء على السفور. ولكن سكان الجزيرة قبضوا على الحراس وعلى مدير الجمارك وقيدوا أيديهم وأقدامهم بالحبال وسجنوهم ثم هاجروا إلى الساحل العربى[1].

لابد للمعاملة التى لقيها الشيخ خزعل من رضا خان أن تضع هذا الأخير فى مواجهة مع الحكومة البريطانية التى كانت تساند الشيخ خزعل مساندة فعالة.

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٤٠.



ورغم أن بريطانيا أصدرت عدة احتجاجات رسمية على اخضاع الشيخ خزعل ثم نفيه، إلا أنها لم تفعل شيئا آخر أكثر فعالية وقد ارتبطت دوافع رضا خان فى احتلاله لإمارة عربستان إلى جانب نزعته التوسعية والعنصرية المتطرفة بالازدهار الذى حققته تلك الإمارة نتيجة اكتشاف النفط فى أراضيها منذ عام ١٩٠٨[1].

أدى انبعاث الشعور القومى فى إيران إلى سخط إيرانى واسع النطاق من المركز المتنفذ الذى كانت بريطانيا تتمتع به فى الجزء الجنوبى من إيران. ومن أولى الإجراءات التى اتخذتها الحكومة الإيرانية الجديدة ـ التى ألغت المعاهدة الانكلو ـ إيرانية لعام ١٩١٩ ـ هى طرد المستشارين البريطانيين والتودد بشكل مفتعل من شركات النفط الأمريكية بمنحها امتيازات التنقيب عن النفط. ولم تكن وزارة الخارجية فى لندن تكره فكرة احترام حكومة إيرانية قوية، غير أن حكومة الهند البريطانية رفضت هذه الفكرة بحجة أن الحكومة الإيرانية الجديدة لم تكن قوية. وقد برز هذا الخلاف على مسرح منطقة الخليج العربي فى العقود الفاصلة بين الحربين العالميتين، فحكومة الهند كانت تعتبر أية محاولة إيرانية لتأكيد حقوق إيران فى المنطقة تعديا على حقوق العرب[2]، وبالتالى تعديا على سلامة ونفوذ حكومة الهند. أى أن حقوق العرب لم تكن سوى القناع الذى تلبسه الحكومة البريطانية أو تخلع هذا القناع حسب الحاجة أو المصلحة العليا لها.

نجد أن وزارة الخارجية فى لندن كانت تنظر إلى هذه المسألة بتشدد أقل وبمزيد من المرونة، حسب ظروف القضية المطروحة وبذلك كانت الحكومة البريطانية قد ركزت فى سياستها تجاه إيران والخليج العربى على المحافظة على مصالحها فى القارة الهندية ولأجل ذلك كانت تتدخل فى شؤن إيران الداخلية

١ ـ د. مصطفى عبدالقادر النجار ـ المرجع السابق ص٢٤٦.
٢ ـ د. روزمارى سعيد ـ المرجع السابق ص١٤.



والخارجية[1]. وخلال هذه الفترة، كانت الحكومة الإيرانية تركز اهتمامها على المطالبة التوسعية فى السيادة على الجزر العربية فى الخليج العربى، وذلك إتماما منها للسياسة التى كان رضا خان يتبعها فى البر الرئيسى للبلاد. وكانت الحكومة البريطانية من جهتها تعارض بشدة أى توسع للنفوذ الإيرانى على حساب مناطق نفوذها هى، وبخاصة بعد أن أصبح الشاطئ العربى من الخليج العربى ذا أهمية متزايدة. ولذلك فقد كانت بريطانيا تحاول دائما دعم ملكية العرب لجزر طنب وأبوموسى و«صري» والبحرين. وهذه الجزر، باستثناء البحرين ذات تاريخ وأوضاع مشتركة فقد طالب بها حكام الشارقة من أسرة القاسمى التى استقر فرع منها فى «لنجة» على الساحل الإيرانى للخليج العربي فى القرن الثامن عشر. كما طالبت بها إيران بحجة أن «القواسم» قد حكموا «لنجة» كموظفين إيرانيين وقد أيدت بريطانيا طوال القرن التاسع عشر حق العرب فى السيادة على جزر الخليج العربى، وذلك وقوفا منها فى وجه المحاولات الإيرانية العديدة لتأكيد سيادة إيران على هذه الجزر العربية[2].

عندما استتب الأمر للبريطانيين تعاونت إيران معهم حيث ضمت إليها منطقة إمارة عربستان العربية، وألقت القبض على أميرها الشيخ خزعل وأرسلته إلى إيران مكبلا بالقيود وكان رضا خان قد أعد الرأى العام الإيرانى لهذه الأعمال والتصرفات التوسعية بعد أن بدأ في إثارة إدعاءاته على إمارة عربستان معلنا أهدافه فى تخليص رعاياه مما يحيق بهم من ظلم[3]. وكان خزعل قد رفض الطلبات العديدة التى تقدمت بها الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية لمد خطوط سكك حديدية عبر الأهواز بين طهران وهمدان وتبريز إلى شط العرب، وربما كان

---

١ ـ عادل رضا ـ عمان والخليج العربى ـ قضايا ومناقشات ـ ص٢٧.
٢ ـ د. روزمارى سعيد ـ المرجع السابق ص١٤.
٣ ـ مذكرات رضا خان ـ ترجمة على البصرى من الإيرانية ـ بغداد ١٩٥٠ ص١٩٦.



ذلك سببا رئيسيا ومباشرا أثار حفيظة بريطانيا عليه، حيث لم تتمكن من اختراق معاقله بالأساليب الدبلوماسية، فتحركت عسكريا لتلتقى أطماعها الاستعمارية مع أطماع إيران التوسعية.

أطماع رضا خان تجاه الجزر العربية عام ١٩٢٣

لم تقتصر الأطماع الإيرانية وسياسة رضا خان التوسعية تجاه عربستان وشط العرب والبحرين، وإنما تعدت إلى الإمارات العربية، نظرا لأن الإمارات كانت تسيطر على جانبى مضيق هرمز، ولكن بريطانيا كانت لها دور كبير فى إضعاف قوة الإمارات العربية مما شجع إيران على احتلال أقاليم الإمارات فى الجزء الشمالى من مضيق هرمز وخاصة إمارة لنجة، وجزر قشم وهرمز حيث ظهرت أطماع إيران فى جزيرة «صري» بعد احتلالها لإمارة لنجة العربية ومن ثم قامت باحتلال جزيرة «صري» التابعة للقواسم[1]. ثم بدأت إيران فى بناء الأسطول البحرى وبعد الانتهاء منه قامت باحتلال جزيرة هنجام وقامت أيضا باحتجاز رعايا من الإمارات وبدأت تمارس سياسة عدوانية وتهدد رعايا الإمارات وتطالب بجزر أبو موسى والطنب.

استمرت التطلعات الإيرانية نحو المواقع العربية الأخرى فكانت محاولات إيران احتلال عدد من الجزر العربية فى الخليج العربى بمساعدة بريطانيا تارة وتحت سمعهم وبصرهم تارة أخرى ومن تلك الجزر العربية التى احتلتها إيران فى تلك الفترة جزيرة قشم وهرمز ولارك وهنجام والشيخ وقيس وفرورة وغيرها. واستبقت بريطانيا على جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى لاصحابها العرب التزاما باتفاقيات الحماية الموقعة مع الحكام فى رأس الخيمة والشارقة، ولم تتح لإيران احتلالها نظرا للمصالح البريطانية الاستراتيجية فى الخليج العربى، إلا أن بريطانيا

1 - F. O. 371 - 13010, I. O. Confidential. B97. P. 4,5 - 12 - 1928.



سرعان ما تخلت عن مسؤوليتها عن الجزر العربية تاركة الفرصة لقوات شاه إيران رضا خان لاحتلالها. زاد الاتجاه التوسعى الإيرانى، بعد الحرب العالمية الأولى، ووصول رضا خان إلى السلطة، وعمله على إعادة بناء الدولة. حيث كان لسقوط الأسرة القاجارية التى كانت تحكم إيران ومجىء أسرة رضا خان المازندرانى إلى الحكم من الموضوعات الهامة فى تاريخ إيران الحديثة[1] لأنه حمل فى طياته تغييرا نوعيا فى شكل الحكم تأثيرا ملموسا فى داخل إيران وما حولها وخاصة فى علاقاتها مع العرب.

وبعد أن أيدت بريطانيا الحكومة الإيرانية، اضطرت إلى أن تسحب تأييدها من الشيخ خزعل، شيخ عربستان، بعد أن كانت قد قدمت له تعهدات كبيرة، وتركته لمصيره أمام الاحتلال الإيرانى، حين وجدت أن مصالحها السياسية والاقتصادية تقضى بتغيير الحصان الذى راهنت عليه[2]. وساعد ذلك إيران على العودة إلى اتجاهها التوسعى، وإلى التقدم بادعاءات جديدة بشأن الجزر العربية الموجودة فى الخليج العربى. أما الجزر العربية، التابعة للإمارات العربية، والتى شملتها الادعاءات الإيرانية فى الفترة الخاصة، فهى جزيرة أبو موسى، وجزيرة الطنب الكبرى، وجزيرة الطنب الصغرى[3].

تتحدث الوثائق البريطانية عن الجزر العربية فى الخليج العربى وتبعيتها للسيادة العربية بوضوح فى مناسبات عديدة وتعبر تلك الوثائق عن مواقف بريطانيا تجاه تلك الجزر العربية عبر الأحداث التى مرت بها المنطقة من منطلق المصالح البريطانية السياسية والاقتصادية. فقد ورد فى متن الوثيقة الصادرة عن وزارة الهند

---

١ ـ كمال مظهر أحمد ـ المرجع السابق ص١١٠.

٢ ـ د. محمود على الدواد ـ الخليج العربى والعلاقات الدولية ص ٨.

3 - P.R. O- F.O. 371/13070 LORD CLARENDON TO FOREIGN OFFICE.



(البريطانية) المسؤولة عن إدارة شؤون الخليج العربي بتاريخ ١٩٢٨/٨/٢٤: «تعود ملكية الجزيرتين طنب الكبرى والصغرى لرأس الخيمة منذ انفصالها كمشيخة مستقلة عن الشارقة في عام ١٩٢١»، وفي فقرة أخرى من نفس الوثيقة جاء ما يلي: انتقلت ملكية جزيرة أبو موسى إلى حاكم الشارقة وإدارة وملكية جزيرتي طنب إلى حاكم رأس الخيمة اللتين انفصلتا إلى مشيختين مستقلتين آنذاك». فقد كان الساحل الشرقي من الخليج العربي وجزره خاضعا لسيطرة سلطنة عمان وعرب ساحل عمان وتميز ذلك الساحل بسماتها العربية[1].

ترتب على انفصال رأس الخيمة عن الشارقة واعتراف الحكومة البريطانية بتبعية الطنبين لها مع التأكيد على تبعية جزيرة أبو موسى للشارقة أن احتجت الحكومة الإيرانية على استقرار وضعية الجزر العربية على ذلك النحو وأخذت في اثارة العديد من الأزمات ففي عام ١٩٢٣ أوعزت لسلطاتها في بوشهر بإرسال بعض القطع البحرية إلى جزيرة أبو موسى بهدف تفقد مناطق الأكسيد الأحمر بها حيث كانت الحكومة الإيرانية تعمل على أن يمتد نطاق الامتيار الذى منحته لاحدى الشركات العاملة في أراضيها إلى جزيرة أبو موسى. وعندما اكتشفت شركة الأوكسيد الأحمر وهى التي كانت تعمل في جزيرة هرمز ـ الإيرانية ـ وجود كميات من الأوكسيد الأحمر في جزيرة «أبو موسى» في أوائل العشرينات أرادت هذه الشركة أن تمد نشاطها إلى جزيرة «أبو موسى» عن طريق الحكومة الإيرانية، فقامت باغراء إيران باحتلال جزيرة أبو موسى ولقد أشار الوزير البريطاني المفوض في طهران السير «برسى لورين»، في عام ١٩٢٣ في رسالته إلى حكومته أنه عل أن صاحب امتيار الأوكسيد الأحمر في جزيرة هرمز قد حرض الحكومة الإيرانيه

١ ـ حسين بن علي الوحيدى ـ تاريخ لنجة حاضرة العرب على الساحل الشرقي للخليج ـ دبي ١٩٨٥ ـ ص٧.



على إثارة ادعاءاتها على جـزيرة أبو موسى والبحرين وأن الحكومة الإيرانيـة تتجه بالفعل لعرض ادعاءاتها هذه على عصبة الأمم[1].

أبلغت الحكومة البـريطانية السـير برسى لورين فى شهـر مارس ١٩٢٣ بأن يلفت نظر رئيس وزارء الحكومـة الإيرانيـة بوجوب ابتـعاد إيران عن جـزر طنـب و«أبو موسى» وإلا فإن بريطانيـا ستتخذ من قبلهـا الإجراءات التى تكفل المحافظة على تلك الجزر»[2].

كما طالبت الحكومـة البريطانية من الوزير المفوض البـريطانى فى طهران بأن يذكـر حكومة طهـران مـاذا حدث عـام ١٩٠٤، عندما قـامت القـوات البحـرية البريطانية بإنزال العلم الإيرانى من جزيرة أبو مـوسى وجزيرة الطنب بالإضافة إلى طلبها بعدم المطالبة أو إحيـاء أية ادعاءات إيرانية على هذه الجزر، وأن أية تصرفات إيرانية تجاه هذه الجزر العربية قد يدفع الحكومة البريطانية إلى اتخاذ اجراءات شديدة تجاه إيران[3].

أجاب الوزير البريطانى المفوض بطهران الحكومة بأن صاحب شركة «ماينوت جحار» (Moin - ut - jujjar) التى حصلت على امـتيار التنقيب عن الأوكـسيد الأحمر فى جـزيرة هرمز هى التى حرضت الحكومة الإيرانية على تجـديد ادعاءاتها على البـحرين وأبو مـوسى، وهو أحد أثرياء إيران وله نفـوذ قوى على الحكـومة والسياسـة الإيرانية وردت الخارجية البـريطانية على الوزير ليلفت نظر رئيس وزارء إيران إلى ما جـرى فى السابق وأن يؤكد أن حكـومة صاحب الجـلالة كانت تعنى

---

١ ـ د. جـمال زكـريا قاسم : الخليج العـربى، دراسـة لتاريخ الإمـارات العربيـة، ص٣٠٦.

٢ ـ د. مصطفى عبـدالقادر النجار: مجلة الخليج العربى، (بريطانيـا وتحديد السيادة على جزر الخليج العربى)، العدد الثامن لعام ١٩٧٧، ص٣٠.

٣ ـ محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية ـ الإيرانية، ص١٢٥.



تماما ما قالته. وكانت على أتم استعداد للتدخل المسلح لإزالة الأعلام الإيرانية وأن على الوزير أن يشير، من طرف خفى بأن تجديد الدعاوى الإيرانية على الجزر سيدفع الحكومة البريطانية لاتخاذ موقف متشدد، وستنفذ ما قامت فى الماضى بتجنبه، ونفذ الوزير أمر الخارجية حين قابل رئيس الوزراء الإيرانى، ولكنه استلم بعد عشرة أيام من تلك الحادثة مذكرة إيرانية(١).

اعترفت حكومة الهند فى عام ١٩٢١ باستقلال مشيخة رأس الخيمة، واعتبرت جزيرة طنب ضمن أملاك شيخ رأس الخيمة بينما احتفظت الشارقة بجزيرة أبو موسى. وفى أوائل عام ١٩٢١ منحت الشارقة امتيازا للحفر لشركة بريطانيا فى جزيرة أبو موسى. وقد احتجت إيران على ذلك فى أبريل من هذا العام وذلك بتحريض من معين التجار الذى كان يملك امتيازا للحفر فى جزيرة هرمز. وقد حث معين التجار الحكومة الإيرانية على عرض مطالبها المتعلقة بجزر البحرين وطنب وأبو موسى على عصبة الأمم. وفى ١٦ مايو ١٩٢١ رفض الوزير المفوض البريطانى فى طهران سير برسى لورين (Percy Loraine) هذه المطالب وذكر الحكومة الإيرانية بالإجراءات الحازمة التى اتخذتها بريطانيا، وقال إن حكومته لا تزال مستعدة لاتخاذ مثل هذه الإجراءات مرة أخرى. ولكن الحكومة الإيرانية ردت على هذا التهديد بمذكرة جديدة فى ٢٣ مايو ١٩٢١ تمسكت فيها بمطالبها بجزر طنب وأبو موسى(٢). فوجئ المندوب البريطانى فى طهران فى عام ١٩٢٣ برسالة موجهة إليه من قبل وزارة الخارجية الإيرانية تطالب فيها إيران بجزر طنب وأبو موسى.

طالبت الحكومة الإيرانية مجددا بحقها فى هذه الجزر عام ١٩٢٣ عندما أرسلت وزارة الخارجية الإيرانية مذكرة إلى الوزير البريطانى فى طهران تؤكد فيها

---

١ ـ عبدالعزيز عبدالغنى ـ المرجع السابق ص٢٤٤.
٢ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٤٢.



من جديد على حق إيران فى السيادة على جزر أبو موسى والطنب وقد سبق إرسال هذه المذكرة انتشار إشاعة فى طهران مفادها أن الحكومة الإيرانية قد تعرضت لضغط من صاحب امتياز إيرانى للتنقيب عن الأكسيد الأحمر لكى ترفع مطالبها فى حقها فى السيادة على البحرين وأبو موسى إلى عصبة الأمم. إذ أن جزيرة أبوموسى كانت تحتوى على مخزون كبير من الأكسيد الأحمر. كتب الوزير المفوض البريطانى فى طهران فى عام ١٩٢٣ إلى حكومته بأنه علم من مصادر موثوقة، قيام التاجر الإيرانى الثرى الذى يمتلك امتيار استغلال مناجم الأوكسيد الأحمر فى هرمز المدعو معين التجار والذى يتمتع بنفوذ سياسى كبير بممارسة ضغوطه على الحكومة الإيرانية لإثارة موضوع المطالبة بجزيرة «أبو موسى والبحرين» وطرح الموضوع أمام عصبة الأمم. فصدرت تعليمات وزارة الخارجية البريطانية إلى الوزير المفوض البريطانى السير بى. لورين بضرورة لفت انتباه الحكومة الإيرانية إلى حادثة عام ١٩٠٤ عندما كانت الحكومة البريطانية مستعدة لإرسال قوة بحرية لازالة العلم الإيرانى من جزر «طنب وأبو موسى» والإشارة بأن إثارة موضوع الادعاء الإيرانى قد يؤدى إلى اتخاذ نفس الإجراءات التى اتخذت فى عام ١٩٠٤. وقام الوزير البريطانى المعتمد فى طهران بإبلاغ المطلوب إلى رئيس الوزراء الإيرانى دون الإشارة إلى «طنب» فى مذكرته التى رفعها إلى الحكومة الإيرانية، فلم ترد الحكومة الإيرانية على المذكرة المذكورة. وبعد عشرة أيام قدمت حكومة طهران مذكرتها إلى الوزير البريطانى فى طهران تضمنت تأكيدها لادعائها بملكية جزر «طنب وأبو موسى». فبادر الوزير المفوض البريطانى إلى اتخاذ موقف متشدد وأعاد المذكرة إلى الحكومة الإيرانية برفقة خطاب شديد اللهجة.

ويبدو أن إرسال المذكرة من وزارة الخارجية الإيرانية إلى الوزير المفوض قد تم بسبب جهل وكيل وزارة الخارجية بالخطاب الذى أرسله الوزير المفوض البريطانى



بصدد الموضــوع إلى رئيس الوزراء الإيرانى. ولم يصدر بعــد ذلك أى رد فعل من حكومة طهران على الإجراء الذى قام به الوزير المفوض البريطانى[1].

بادر الوزير المفوض الــبريطانى فى طهران فى ٢٧ إبريل ١٩٢٣ بــالكتابة إلى وزارة خارجية حكومته يحيطها علما بمــحاولات التاجر الإيرانى الثرى معين التجار صاحب امتياز استغلال مناجم الأوكــسيد الأحمر فى هرمز، للضغط على الحكومة الإيرانية لاثارة موضــوع مطالبة الحكومة الإيرانية بجزيرة أبو مــوسى أسوة بالمطالبة بالبحرين وطرح الموضوعين على عصــبة الأمم. ونظرا لما كان يتمتع به المذكور من نفوذ سياسى كبير فإنه كان من المحتمل أن ينجح فى مسعاه لاقناع الحكومة الإيرانية لإرســال وكيل من إحــدى موانئ الخلــيج العربي لوقف العــمل والتنقــيب فى أبو موسى. ويبدو أن رد فعل رئيس الوزراء الإيرانى كان سلبيا، إزاء الموضوع. وأشار الوزير البريطانى بأنه يعــتقد أنه من المحــتمل أن يضطر رئيس الوزراء الإيرانى إلى الإقدام على ذلك من خلال الضغط الشعــبى عليه من خلال القنوات العادية وكان جواب وزارة الخارجية البريطانية إلى وزيرها المفوض فى طهران كما يلى[2]:ـ

برقية شفرية إلى السيــر بى «لورين (طهران) وزارة الخارجية، ١ مايو ١٩٢٣ رقم ٢٨. إشارة إلى برقــيتكم رقم ١٢٣ والمؤرخة فى ٢٧ إبــريل. الخليج العربى. راجع خطاب الســير أى. هاردينجــز رقم ٩١ وتاريخ ٢٤مايو ١٩٠٤ والمــراسلات المتعلقة بالموضوع. إذ كنا فى ذلك الوقت مستعدين لاستخدام قواتنا البحرية وإزالة

---

١ ـ د. وليد الأعظمى ـ المرجع السابق ص٣٩١ وانظر:

F.O. 371/8941 - TEHRAN TELEGRAM TO FO. NO. 123, 27 APRIL 1923.

٢ ـ د. وليد حميدى الاعظمى ـ المرجع السابق ص٤٠ وانظر

FO 371/8941, Persia, form Sir P. Loraine (Tehran) to FO. 27 April 1923.
Ibid, Persia, to Sir, P. Loraine (Tehran) from FO, Ist May 1923. No. 28.



العلم الإيرانى من على جزيرة أبو مـوسى وجزيرة طنب التى تعود ملكيتـها لشيخ الشارقة. وفى حالة عدم اعتراضكم فإننا نوصى بلفت انتباه رئيس الوزراء الإيرانى إلى حـادثة عـام ١٩٠٤ والتلمـيح له بشكل ودى بأنه ليس من الحكـمة بالنسبـة للحكومة الإيرانية أن تتبع نصائح معـين التجار لأن حكومة صاحب الجلالة سوف تستجهن بلا شك مثل هذه الخطوة واحتمال القيام باتخاذ الإجراءات التى قامت بها عام ١٩٠٤ لمواجهة المخططات الإيرانية فى هذا الاتجاه.

بادر الوزير المفوض البريطانى فى طهـران بتاريخ ١٦ مايو ١٩٢٣ إلى إرسال مذكـرة بهذا المضمون إلى وزارة الخـارجية الإيرانيـة حول موضوع عـائدية جزيرة أبوموسى والتأكيد بـعدم تردد الحكومة البريطانية فى استخدام القـوة لحماية حقوق حاكم الشارقة. فبادرت وزارة الخارجية الإيرانية بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٢٣ إلى إرسال مذكـرة حول المـوضوع، ردا على مـذكرة الوزير المفـوض البريطانى فى طـهران، تتضمن تأكـيد الحقوق الإيرانيـة فى جزيرتى أبو موسى وطنب وفيـما يلى نص ما ورد فى المذكرة الإيرانية:ـ

(٢٣مايو ١٩٢٣) جوزا ١٣٠٢. صاحب السعادة،

استنادا إلى المعلومـات التى استلمناها فإن الفضل العـام لصاحب الجلالة فى بوشهـر قد حاول اسـتئجـار امتيـار استغـلال الأوكسـيد الأحمـر فى جزر طنب وأبوموسى من شـيخ الشارقة. ونظرا لحق سـيادة (وملكية) الحكومـة الإيرانية فى هاتين الجـزيرتين إذ تم إخطار مـفوضـية حـكومة صـاحب الجلالـة (البريطانيـة) بالموضـوع فى الأعوام ١٩٠٣ ـ ١٩٠٤ لـذا أرجو من سـعـادتكم إبلاغ السلطات المعنية بعدم التدخل فى هذا الموضوع الخاص بالاستـئجار بشكل غير قانونى. فبادر الوزير المفوض البريطانى فى طهران إلى إعادة المذكـرة الصادرة عن وزارة الخارجية



الإيرانية مع رسالة مرفقة تتضمن التأنيب والتهديد. وفيما يلى نص برقية الوزير المفوض الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية حول الموضوع[1]:

رقم ١٦٢ من السير بى. لورين طهران ٣٠ مايو ١٩٢٣ إلى وزارة الخارجية البريطانية إشارة إلى الفقرة الأخيرة فى برقيتى رقم ١٤٨. احتفظ رئيس الوزراء الإيرانى بالمذكرة لديه إذ استلمتها بعد عشرة أيام من وزير الخارجية مدعيا بالملكية الإيرانية للجزيرتين. فأعدت المذكرة إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية من خلال السكرتير للشؤون الشرقية وسأرسل لكم التفاصيل بالبريد الجوى.

اتصفت فترة العشرينات بتصعيد المطالبة الإيرانية بجزر أبو موسى وطنب بهدف السيطرة على مناجم أوكسيد الحديد الأحمر وخاصة فى جزيرة أبو موسى. وكانت الحكومة البريطانية من خلال وزيرها المفوض فى طهران تمارس ضغوطها باستمرار على الحكومة الإيرانية للتخلى على مواقفها وتهديداتها باحتلال الجزر العربية مرة أخرى وتذكرها بموقف الحكومة البريطانية فى عام ١٩٠٤ عندما لجأت حكومة لندن إلى التهديد باستخدام القوة المسلحة وإرسال سفينة حربية إلى الجزر لإزالة عدوان الاحتلال الإيراني لها مما اضطر إلى اخلائها. كما وطلب الوزير المفوض البريطانى فى طهران من الحكومة الإيرانية سحب إعلان مدير عام الجمارك فى بوشهر فى مايو ١٩٢٦ المتضمن بأن تكون جزيرة أبو موسى تحت السيادة الإيرانية. وأصدرت الحكومة البريطانية فيما بعد توصياتها إلى البحرية البريطانية فى الخليج العربى لاصدار أوامرها إلى سفن وقوارب الجمارك الإيرانية بعدم

١ـ د. وليد حميدى الأعظمى ـ نفس المرجع ص٤١ وانظر:

FO 371/8941,Enclosure, in No. 1 Persia, Minister for Foreign Affairs to Sir P. Loraine, 23 May 1923.

Ibid, Persia, from Sir, P. Loraine to FO, No. 162, 30 May 1923.



الاقتراب من سواحل جزر طنب وأبو موسى[1]. كما وضعت حكومة لندن خلال هذه الفترة فى عـام ١٩٢٨ خطط طوارئ للدفاع عن هذه الجزر عند قـيام حكومة طهران باحتلالها عندما أثارت الحكومة الإيرانية ادعاءاتها على ملكية جزيرة الطنب الكبرى والطنب الصغرى[2].

أعدت وزارة الخارجية البريطانيـة فى عام ١٩٢٩ بندا ليتضمن المعاهدة المزمع توقيـعهـا مع طهران ينص على الاعـتراف الإيراني بسـيادة الشيـوخ رأس الخيـمة والشارقة على جزر طنـب وأبو موسى مقابل الاعتراف البريطانى بـالسيادة الإيرانية على جزيرة «صرى». إلا أن اندلاع أزمة شركـة النفط الإيرانية ـ البريطانية فى عام ١٩٢٣ أفشل الموضـوع ثم التخلى عن إبرام المعـاهدة المقترحـة فى عام ١٩٣٤[3]. أكدت الحـكومة الإيرانيـة فى دعاويهـا على طنب وأبو موسى، ولـم يجـد الوزير لورين (Loraine) حرجا فى أن يعيد المذكرة إلى الحكومة الإيرانية مرفقة بخطاب شديد اللهجة[4].

قامت حكومة طهران بتـقديم رسالة رسمية إلى الحكومة البريطانيـة بحقوقها فى جـزر أبو موسى والطنب وناقـشت الخـارجيـة البريطانيـة الادعاءات الإيرانيـة وفندتهـا بطريقـة إيجابيـة على الجـزر العربيـة حيـث لا تعطى لإيران أية فرصـة لادعاءاتهـا. ويقول د. هاولى (D. Hawley) أن الحكومة البريطـانية كانت منذ بداية وجودها فى الخليج العربى تعـتبر الجزر ملكا لإمارة الشارقـة ورأس الخيمة، وإن الإيرانيين كانوا يحـتفظون بعلاقـات ودية مع مشيـخات شرق الجزيرة العـربية

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق ص٦٤٢.

٢ ـ د. عبدالغنى إبراهيم ـ المرجع السابق ص٦٤٤.

3 - F. O. 371/13010, I.O. Lonfidential B. 297. P.4,5 - 12 - 1928.

٤ ـ د. عبدالغنى إبراهيم ـ بريطانيا ومشيخات الساحل العمانى ص٦٤٤.



وأنهم لم يجعلوا من مطالبتهم بالجزر نقطة خلاف كما أنهم لم يحاولوا التدخل بأنفسهم بصورة مباشرة فى شؤون تلك الدول[1].

تفسر الدوائر البريطانية ذلك التحرك الإيراني بأنه كان نتيجة لتحريض من المفوضية الروسية فى طهران بسبب مخاوف الروس من قيام بريطانيا بتعزيز مركزها فى ذلك الجزء من العالم من خلال احتلال نقاط ثابتة، وذلك إثر قيام نائب الملك البريطانى حاكم الهند اللورد «كيرزون» بجولته فى الخليج العربى فى نهاية عام ١٩٠٣. مما جعلت الحكومة الإيرانية تثير موضوع مطالبتها بجزيرة أبو موسى وطرحت الموضوع أمام عصبة الأمم، وفى أعقاب ذلك قامت سلطات الجمارك الإيرانية بإرسال قارب إلى جزيرة أبو موسى لتفتيش مناجم الأوكسيد الأحمر. وأخذ قائد القارب كيسا من الأوكسيد معه عند مغادرته للجزيرة[2].

لم تصغ الحكومة الإيرانية للتحذيرات البريطانية ففى نهاية عام ١٩٢٥ أرسلت بعثة جيولوجية إلى جزيرة أبو موسى لفحص الأوكسيد الأحمر مما جعل الحكومة البريطانية تقدم احتجاجا شديد اللهجة إلى حكومة طهران. وعندما لم يجد الوزير البريطانى أية تجاوب من الحكومة الإيرانية قدم احتجاجا آخر جاء فيه أن الأعمال التى تقوم بها حكومة طهران فى جزر أبو موسى والطنب يعتبر عملا عدائيا موجها ضد بريطانيا، مما قد يؤدى إلى إرسال قوات بحرية بريطانية إلى تلك الجزر لتأكيد سيادة حاكم الشارقة عليها[3].

وإزاء الموقف البريطانى المتصلب وتلويح بريطانيا باستخدام القوة أمرت الحكومة الإيرانية رجال الجمارك بعدم القيام بأية أعمال من شأنها أن تؤدى إلى إرسال بريطانيا قواتها البحرية. وقامت سلطات الجمارك الإيرانية فى خريف عام

---

١ ـ د. محمد عزيز شكرى ـ مسألة الجزر فى الخليج العربي والقانون الدولي ص٨.
٢ ـ أحمد التدمرى ـ الجزر العربية الثلاث ص٧٩.
٣ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ الخليج العربى ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ـ ص٣٠٦.



١٩٢٥ بإرسال قارب إلى جزيرة «أبو موسى» لتفتيش مناجم الأوكسيد الأحمر على الجزيرة وأخذ ربانه كيسا من الأوكسيد بعد مغادرته الجزيرة. وعند تقديم الاحتجاج على هذا التصرف الإيراني ادعت حكومة طهـران بأن الجزيرة تعود لحكومة إيران. فقام الوزير المفوض البريطاني فى طهران باتخـاذ اجراءات سريعة وذكر وكيل وزير الخارجية بمراسـلات عام ١٩٢٣ وحذره بشكل شخصى بأن استـمرار حكومة إيران بالمطالبة بجزيرة «أبو موسى» سوف يحمل حكومته على إصدار التعليمات لحكومة الهند لإرسـال سفـينة حربيـة إلى جزيرة «أبو مـوسى» للدفاع عن حـقوق شـيخ الشارقـة. فتراجعت الحكومـة الإيرانية وصدرت التـعليمات إلى موظفى الجـمارك بعدم القيام بأية تصرفات تجاه جزيرة «أبو موسى» لحين ورود جواب وزارة الخارجية الإيرانية بصدد وضعية هذه الجزر العربية[1].

بناء الأسطول الإيرانى (١٩٢٥):

شهدت الفترة بعـد ١٩٢٥ عملية بناء الأسطول الإيرانى لأن القوات الإيرانية كانت تفتقر إلى أسطول بحرى قوى، لحماية سواحلها الممتدة من خليج عمان إلى شط العرب وخاصة فى تلك الفترة التى ازدادت فيـها عمليات تهريب البضائع من السـاحـل العـربى من الكويـت والبـحـرين ودبى بـطريقـة أزعـجت الحـكومـة الإيرانية، وحـاولت إيران عن طريق البـحرية البريطـانية منع هذه التـجارة، ولكن الحكومة البريطانية لم تلب رغبـة إيران ومما زاد الطين بلة، وشجع تهريب البضائع أن إيران كانت قـد فرضت ضرائب كبـيرة على المستوردات الاسـتهلاكية كـالشاى والسكر وغيـرها من البضائع. كـما طلبت إيران من بريطانيـا مساعـدتها فى بناء

1 - F. O. 371 - 8941- Ibid, FO Telegram 88, Ist May 1923.
Tehran despatch No, 220, 18 May 1923.
Tehran, despatch 236, 29 May 1923.
Tehran, despatch to FO, No. 258, 31 May 1926.



الأسطول وشراء عـدد من القطع البحرية ولكن بريطانيـا رفضت طلب إيران. لذا اتجهت إيران نحو إيطاليـا لبناء أسطولها وتدريب الإيرانيين عليها بعـد شراء السفن الحربـية وزوارق دوريات وسـفن مدفـعيـة وغيـرها من القطع، ويديرها ضـباط إيطاليون لحـراسة الشـواطئ الإيرانية. وقد تكون إيران خلقـت أو اختلقت قضـية التهريب بعـد فرض ضرائب عاليـة على الشاي والسكر بقصد التـوسع تجاه الجزر العربية بحجة تهريب الشاى والسكر.

انزعجت الحكومة البريطانية بدخول شريك بحرى بأسطوله وهو إيران مما قد يهدد السلطة البريطانيـة في مياه الخليج العربى. وبمجرد أن قـويت وتجهزت القطع البحرية الإيرانية، بدأت الدوريـات الإيرانية بملاحقة السفن الشراعيـة العربية سواء التى كانت تهرب أم لا، وبمصادرتها وإيذائها وذلك لوضع حد لتهريب البضائع مما جعل الحـوادث البحرية تكثر فى السـاحل الإيرانى، علما بأن الحكومة البـريطانية كانت قـد رفضت طلب إيران لوقف تجـارة التهريب من الـسواحل المهمـة. وكان التعليل البـريطانى على ذلك قبولهم بـأنها لن تستطيع إيقـاف تجارة البضائع غـير الضارة كالسكر والشاى والتى يتاجر بهـا سكان إمارات شرق الجزيرة العربية، وأن تطلع إيران إلى عكس ذلـك ليس له على حد عـلمنا، أى أساس يسـتند إليـه فى العرف الدولى[1]. وأبدت إيران دهشتـها فى عدم اعـتراف الحكومة البـريطانية فى الهند بحقها فى اداعاءاتها بممارسة سيطرتها على سفن تشتغل بتهريب البضائع[2].

وقعت إيران فى يوليو ١٩٣٠ عقدا مع إيطالـيا لبناء ست سفن حربية. وفى أكتـوبر ١٩٣٢ وصلت هذه السفن إلى الخليج العـربى. ومع أنها لم تنجح نجـاحا كامـلا فى القضاء عـلى التهريب، إلا أنهـا سببت كـثيـرا من الإزعاج للأسطول البريطانى والسفن العـربية الصغيرة. وكان هذا الأسطول بمثـابة أداة تهدد بها إيران

١ ـ د. روزمارى سعيد ـ المرجع السابق ص ١٣.

2 - F. O. 371/13010, Mr. Parr Tehran to F. O. 31st August 1928.



سلطة بريطانيا فى مياه الخليج العربى، وقد بدأ ذلك كأوضح ما يكون عندما قام هذا الأسطول باحتجاز الزوارق الشراعية العربية[1] فى محاولة من إيران لوضع حد لتهريب البضائع إلى الساحل الإيرانى الجنوبى على ظهر هذه الزوارق وقامت إيران على أثرها بمصادرة بعض السفن التابعة لرعايا ساحل عمان[2].

وكانت العشرينات والثلاثينات مليئة بحوادث مماثلة، وذلك بعد أن قامت إيران سنة ١٩٢٥ بفرض ضريبة على كل شحنات الشاى والسكر المستوردة إلى إيران. لكن تجارة التهريب المربحة لهذه البضائع استمرت من الشاطئ فى شرق الجزيرة العربية وبخاصة من الكويت والبحرين ودبى إلى سواحل إيران، وكان من الصعب على الحكومة الإيرانية إيقاف تجارة التهريب هذه. ورفض الوزير البريطانى فى طهران طلبا رسميا تقدمت به الحكومة الإيرانية لمساعدتها فى وضع حد لهذه التجارة، كما أوضحت حكومة الهند أنه ليس من شأننا إيقاف تصدير سلع غير ضارة كالسكر من المحميات العربية التى تتمتع بوصايتنا. ولذلك قررت الحكومة الإيرانية معالجة الموقف بنفسها، وبشرائها لزوارق الدوريات من إيطاليا أصبحت قادرة على البحث عن الزوارق الشراعية العربية التى تقوم بالتهريب فى مياه الخليج العربى وإيقافها[3].

الهجرة الإيرانية، الاستيطانية والتهريب

اتجهت إيران ـ خلال عهد رضا خان المازندرانى وبعد أن حققت سيطرتها على الساحل الشرقى ـ إلى محاولة تحقيق هيمنتها على الساحل العربى، وكان يدفعها إلى ذلك ما يعانيه ذلك الساحل من أوضاع التجزئة والتفكك، مستخدمة سلاحين أولهما الهجرة الإيرانية غير المشروعة وثانيهما إثارة ادعاءات تاريخية على

---

١ ـ د. روزمارى سعيد ـ المرجع السابق ص ١٣.

2 -F.O.371 - 13010, I.O. Confidential. B. 297 P. 4,5 - 12 - 1928.

٣ ـ د. روزمارى سعيد ـ المرجع السابق ص١٣.



البحرين وعلى غيرها من المشيخات في شرق الجزيرة العربية. وليس من شك فى أن حرص بريطانيا على المحافظة على الأوضاع الراهنة فى الخليج العربى جعلت المشكلة مستمرة وشجعت على الهجرة الاستيطانية الإيرانية تجاه مشيخات شرق الجزيرة العربية.

استمرت موجات المهاجرين من الساحل الإيرانى إلى الساحل العربى فى عهد رضا خان المازندراني نتيجة لسياسته المركزية القوية. ولقد كانت هذه الهجرة إلى جانب تعامل هؤلاء المهاجرين فى تهريب الشاى والسكر وهى المواد التى تحتكر التجارة فيها الحكومة الإيرانية، هى أساس كثير من المشكلات بين إيران ومشيخات ساحل عمان فى الفترة ما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠. وقد وجدت بريطانيا نفسها طرفا فى هذه المشاكل حيث إنها الدولة الحامية والمسؤولة عن العلاقات الخارجية لمشيخات ساحل عمان. وقد ساعد على قيام المهاجرين من السواحل الإيرانية بتهريب البضائع إلى إيران تدهور تجارة اللؤلؤ التى كانت مصدر الرزق لسكان مشيخات شرق الجزيرة العربية، هذا بالاضافة إلى أن الركود الاقتصادى العالمى فى أواخر العشرينات قد ساعد على انتشار تهريب البضائع من الساحل العربى إلى الساحل الإيرانى. فبينما كان هنالك نظم حكومية صارمة وتعريفة جمركية عالية فى كل من إيران والسعودية والعراق فى ذلك الوقت كانت التجارة حرة والحركة ميسرة فى مشيخات ساحل عمان. وقد بدأت عمليات التهريب للساحل الإيرانى بعد عام ١٩٢٥ حينما احتكرت الحكومة الإيرانية الشاى والسكر[1]، وفرضت ضرائب عالية عليها. وتخوفت الحكومة البريطانية من تصرفات رجال البحرية الإيرانية على عملية الملاحة فى الخليج العربى والتخوف من تزايد النشاط الإيرانى البحرى[2]. ولكن الهدف الحقيقى من التصرفات الإيرانية هو المضى فى السياسة

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص ٣٥٠.

2 - F.O. 371 - 13010 - Mr. Parr - Tehran to F.O. 31 st August 1928.



التوسعية ضد العرب وذلك بعدمـا كان حكام الأسرة القاجارية قد نجحوا فى إزالة الحكم العـربى من جـزر وموانئ السـاحل الشـرقى من الخليج العـربى بالتعـاون والتـواطئ البريطانى مما أصبح الطريق ممهـدا لرضا خـان المازندراني بعد وصـوله للحكم لإزالة واحتلال ماتبقى من حكم عربى على ذلك الساحل(١).

وهنا أصبح تهريب هذه السلـع مصدر دخل لجماعات الغـوص بعد أن ركد سوق اللؤلؤ، كمـا وجد المغامرون ميـدانا يحققون من ورائه ثروات كـبيرة. وحل تهـريب الـسكر والشـاى مـحل تـهـريب السـلاح الذى ازدهر فـى أوائل القـرن العشـرين. ولم تكن البحـرية الإيرانية بقادرة على وقـف هذه الحركة الواسـعة من التهريب، وخاصة وأن أغلب القـائمين بها من أهل السواحل الإيرانية ذوى الدراية بخفاياها. وكـانت السلطات الإيرانية تنقم على البحرية البـريطانية القوية التى ترى عمليات التهريب وتغمض أعينها عنها وتتسامح معها. كما نقمت على البريطانيين والشيوخ قـبول هذا السيل من المهـاجرين إلى مشيـخات ساحل عمان والـبحرين وقطر. وها تكمن أسباب توتر العلاقات فى تلك الفـترة بصفة عامة بين السلطات الإيرانية ومشيـخات ساحل عمان من جهة، وتوترها كـذلك بين الحكومة الإيرانية وبريطانيا من ناحية أخرى(٢).

بدأت السلطات الإيرانيـة منذ عام ١٩٢٦ تضايق الملاحـين العرب فى مـياه الخليج العربى سواء بالتهديد أو بمصـادرة سفنهم وذلك بعد تزايد الأطماع الإيرانية فى المياه الاقليـمية لساحل عـمان وجزره فى ميـاه الخليج العربى(٣) حيث أخذت السلطات الإيرانية تمارس بعض أنواع مـن السيطرة على بعض سفن التابعـة لرعايا ساحل عمان. وكان لهذا الموقف العـدائى آثار سياسية فى أوائل عام ١٩٢٨. وفى

---

١ ـ د. مصطفى عبدالقادر النجار ـ المرجع السابق ص٢٤١.

٢ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٥٠.

3 - F.O. 371/ 13010, I.O. Confidential. B. 397 P. 4.5 - 12 - 1928.



يناير ١٩٢٨ كررت الحكومة الإيرانيـة طلبها من السلطات البريطانيـة حول ضرورة تعاون الأسطول البريطانى فى مقاومة عـمليات التهريب إلى سواحل إيران بالخليج العربى. وقد رأى سير روبرت كـلايف الوزير المفوض البريطانى الجديد فى طهران أن قضية التهريب فى مياه الخليج العربى من الكويت والبحرين ودبى وحاجة إيران إلى تعاون البحرية البريطانية لوقفها يمكن أن تكون فرصة طيبة للمساومة مع إيران للتنازل عن ادعائها فى جزر طنب وأبو موسى والبحرين[١].

ولكن حكومـة الهند وقـيادة الأسطول اعـتـرضت على مـثل هذا التعـاون لسببين: الأول: تورط بريطانيا فى مشاكل سياسية مع مشيخات بالساحل العربى. وثانيا: لأن منع التهريب تمامـا حسب خبرة البريطانيين السابقة أمـر غير ممكن تماما فى مياه الخليج العربـى وأوضح سير ليونيل هوارث (Howarth) المقيم السياسى فى الخليج العربى أن الجـزء الأكبر من التهريب إلى إيران إنما يتـم فى سفن إيرانية وأن الصعوبة الحقـيقية هى أن جميع الخـانات الإيرانيين (وهم حكام القرى والمدن الصغـيرة) كانوا أصـحاب مصـالح ترتبط بهذا التـهريب. كمـا أن بعض موظفى الجمـارك الإيرانيـين مرتشـون. وأن إقليم تنجسـتان خـارج عن سيطرة الحكـومة الإيرانية. وأضاف هوارث أن إجبار الحكام على السـاحل فى شرق الجزيرة العربية لاتخاذ إجراءات وقائيـة سوف يكون صعبا فى البحرين والكويت، ومسـتحيلا فى دبى بدون تغيير سياسة حكومة جلالة الملك كلها فى ساحل عمان وبدون زيادة قوة الأسطول البريطانى فى الخليج العـربى. وهذا ما حدث فى منع تجارة السـلاح قبل ذلك بعشـرين عاما. وواصل هوارث فى شـرح وجهة نظرة فى تقرير آخـر أواخر عام ١٩٢٨ قائلا إنه من الحمـاقة السياسية أن تقوم بريـطانيا باتخاذ هذه الإجراءات الواسـعة لمـصلحة إيران. وهـى تلك الدولة التى تحـاول طرد بريطانيـا من الخليج العربى. هذا بينما يعـتمد النفوذ البريطانى فى الخليج العربى على سـمعة بريطانيا

---

١ ـ د. روزمارى سعيد ـ المرجع السابق ص١٤.



لدى العرب. ومن أجل ذلك، إذا حدث أن اعترفت إيران بمركز بريطانيا الهام فى الخليج العربى، إذن فى هذه الحالة، يكون معقولا اتخاذ بعض الإجراءات التى تبين حسن نية بريطانيا نحو إيران. وأعرب هوارث عن دهشته كيف أن الإيرانيين يحاولون طرد البريطانيين من الساحل الإيرانى. وفى نفس الوقت يستخدمون النفوذ البريطانى فى الجانب العربى لتحقيق أهدافهم. ووافقت حكومة الهند على وجهة نظر المقيم السياسى وعلقت على التقرير «ليس من شأننا أن نمنع سلعا غير ضارة كالسكر عن محمياتنا العربية[1].

الاحتلال الإيرانى لجزيرة هنجام عام ١٩٢٨

عرفت «هنجام» لدى الجيل السابق من البحارة البريطانيين باسم «أنجوم» وأحيانا باسم «أنجر» وتقع بمحاذاة الساحل الجنوبى لجزيرة قشم بالقرب من نقطة «خارجو» ويفصل بينهما مضيق إتساعه ميل واحد وعمقه بين ٦ و١٢ قامة. وقد دعيت بحق «بريم الخليج» لأنها تشكل قاعدة بحرية ممتازة لمراقبة التحركات البحرية. فالخليج العربي هنا ضيق تماما ويمكن رؤية الساحل العربى منها بسهولة. ولكنها ليست موقعا مناسبا يمكن الدفاع عنه بسهولة ليست متجانسة التركيب. ويبلغ طولها خمسة أميال ونصف من الشمال الشرقى إلى جنوب الجنوب الغربى وعرضها حوالى ثلاثة أميال. وتتكون الجزيرة من مجموعة من التلال الوعرة التى يتناقص ارتفاعها بالتدريج من الشمال إلى الجنوب. وأعلى قممها هو جبل المائدة ويبلغ ارتفاعه ٣٥٠ قدما ويبعد ميلا واحدا عن طرف الجزيرة الشمالى. ومظهرها المتواضع من البحر يوضح حقيقة طبيعتها غير المتجانسة فهى عبارة عن صخور سوداء قاحلة تتخللها هنا وهناك خيوط حمراء وأخرى بيضاء. الجزيرة غنية جيولوجيا بسبب تنوع تركيبها وعدم تجانس طبيعتها ولكنها فقيرة جدا بنباتاتها، وصخورها جيرية ولكن بها بعض الحجارة ذات اللون الأحمر الداكن مما يشير إلى

---

١ ـ د. روزمارى سعيد ـ نفس المرجع ص ١٤.



وجود الأملاح الصخرية. وهنالك كهوف ملحية فى شمال الجزيرة. أحدها يقع بالقرب من وسط الجزيرة،ويمكن الدخول إليه من ممر طويل ضيق منخفض يواجه الجبل. ويحتوى هذا الكهف على مناظر وأشكال هندسية ذات جمال نادر يزينها ملح أبيض نقى جدا. ويوجد بجانب أبواب الكهوف أكوام الحجارة ومواد معدنية لها ألوان عديدة. وقد أثارت إعجاب كثير من الزوار. ويعتقد أن بين هذه المواد الكبريت والحديد ومعادن أخرى. وتستعمل خامات الحديد كثقالات وأوزان لغمر شباك الصيد فى المياه وهنالك واد بالقرب من الساحل الغربى على بعد حوالى ٣٠٠ ياردة شمال غربى قاعدة جبل المائدة. وهو يشكل منظرا جيولوجيا غريبا وملفتا للنظر. حيث تظهر به أعمدة من الآجر التى تقف منتصبة وتشبه جذوع النخيل كثيرا[١].

يمكن احتمال المناخ فى جزيرة هنجام أثناء فصل الصيف بصعوبة كبيرة فالحرارة هائلة. وتزيد من وطأتها الرطوبة فى أشهر يونيو ويوليو وأغسطس، ويصبح الجو خانقا ولزجا، وتزيد من سوئه هجمات الذباب الرملى والحشرات الأخرى، كما أن الأمر يصبح فوق الاحتمال بالقرب من الشاطئ حيث تنبعث الروائح الكريهة الناتجة عن تعفن الحشائش البحرية. يبدأ الفصل الماطر فى شهر أكتوبر وينتهى فى مارس. وقد سقط المطر بغزارة فى شتاء عام ١٩٠٣ ـ ١٩٠٤، فامتلأت الخزانات، ولكن قبل ذلك بأربع أو خمس سنوات نزل المطر بكميات لاتكاد تذكر. تنبت بالجزيرة أشجار السنط والبر. أما الأعشاب فهى تكسو واديا أو واديين فى أوج موسم الربيع، ولكنها غير كثيفة. توجد فى التلال بعض من الماعز البرى. وهى فى الواقع ماعز هرب من السكان ولجأ إلى الجبال. ويوجد بها الكثير من الأرانب البرية، وقد جلبها فى البداية للجزيرة هذه، ولا توجد بها حيوانات برية ضاربة. وبها بعض الطيور خصوصا فى المنبسط السهلى فى جنوب غربى

---

١ ـ ج. ج. لوريمر ـ دليل الخليج ـ القسم الجغرافى جـ٢ ص٨٠٦.



الجزيرة مثل الحداة والصقر وحمام أبو طوق والحمام الأزرق والقمرى والقبرة ويعيش الحمام الأزرق فى الكهوف والآبار العميقة. ويتواجد المحار بكثرة على الشواطئ بما فيها ذلك محار اللؤلؤ. وبها الكثير من الذباب والحشرات الأخرى التى تصبح مزعجة جدا فى بعض الفصول. هنالك أماكن ثلاثة مأهولة فى هنجام. منها محطة التلغراف البريطانية التى أعيد تأسيسها فى الطرف الشمالى للجزيرة فى شهر إبريل عام ١٩٠٤ بعد أن أهملت مدة ١٣ عاما. وتقع أبنيتها على صخرة تبعد ١/ ٤ ميل على الساحل الشمالى للجزيرة. وتتألف إدارة المحطة من مساعد مشرف وكاتبين. ويقع فى جنوب المحطة واد كبير عرضه ٥٥٠ ياردة. ويجرى فى الجزيرة من غربها إلى شرقها، وبه بئران أو ثلاث تستعمل المحطة مياه أفضلها ويبلغ عمق الماء حوالى ١٨ قدما ويتراوح مذاقه بين الحلو والضارب للملوحة ويتألف الجزء الشمالى من الوادى من صخور عالية. وتقع إلى الشرق من محطة التلغراف قرية اسمها مشه تتألف من أكواخ قليلة ويسكنها مستخدمو إدارة التلغراف من الأهالى الذين جلبوا من جاشك ولكنهم فى الأصل من باسيدو[1].

تعتبر قرية «هنجام» هى أكثر الأماكن سكانا فى الجزيرة، وتقع على منبسط أراضى على الساحل فى الطرف الجنوبى الشرقى للجزيرة. ويزرع السهل المجاور لها برمته. وهى قرية عربية تماما، فهى نظيفة وحسنة البناء. وتتألف من ٢٠٠ منزل. وبها ٨ أو ٩ بساتين ملأى بأشجار الفواكه، وترويها آبار على عمق ٢٠ إلى ٢٥ قامة. وبها ١٤٠٠ شجرة نخيل ومحاصيلها الرئيسية الأخرى هى القمح والشعير والبصل واليقطين. وينتمى عرب هنجام إلى قبيلة بنى ياس التى تسكن ساحل عمان من الخليج العربى. ويقال بأن سكان هنجام هاجروا إليها منذ ثلاثة أجيال، وتعاملهم مع الساحل العربى وخصوصا مع دبى. وهم يتمتعون بالرجولة، ومستقلون وأذكياء ولديهم روح الأصالة بالاضافة إلى سخائهم المفرط. ولديهم ٣٦

---

١ - ج. ج. لوريمر - نفس المرجع ص ٨٠٦.



قاربا لصيد اللؤلؤ وهى تشكل أهم مصادر رزقهم. ويتغيب رجال القرية عنها ويسافرون إلى مغاصات اللؤلؤ العربية طيلة الموسم من شهر يونيو إلى شهر أكتوبر كل سنة. ولا يعودون للقرية إلا بعد أن يبيعوا ماجمعوه من اللؤلؤ إلى التجار الهنود فى ساحل عمان أو فى لنجة. وتعمل نساء القرية أثناء هذا الموسم فى ميناب والمناطق الأخرى لقطف التمور وجمعها. ويعدن إلى بيوتهن بنفس الوقت الذى يبدأ فيه أقاربهن بالعودة من صيد اللؤلؤ. ولذلك تصبح قرية هنجام مهجورة تماما فى فصل الصيف باستثناء الكهول والطاعنين فى السن. ويقضى رجال القرية فصل الشتاء باصطياد سمك القرش، ولكن بعضهم يعمل فى زراعة المواسم الشتوية فى الجزيرة. ويمتلك سكان القرية وسكان قرية غيل الوارد ذكرها أدناه ٧ جمال، و٥٠ بقرة و٤٠٠ رأس من الماعز. وتوجد بقايا أبنية حجرية قديمة على بعد ميل جنوب قرية هنجام، ويقول العرب إنها تعود فى الأصل إلى البرتغاليين. المستوطنة الثالثة فى الجزيرة هى قرية غيل، وهى امتداد لقرية هنجام وتقع على الساحل الغربى على بعد ٣ أميال جنوب غرب محطة التلغراف و٣ أميال شمال غربى قرية هنجام وبها ٣٠ منزلا، ويعتمد السكان فى معيشتهم على صيد اللؤلؤ. وبها بئر مياهها عذبة على بعد خطوات قليلة من شاطئ البحر. ويوجد أربع حدائق مسورة على بعد ١٠٠ ياردة من شرق القرية. وتزرع بها أشجار الفواكه والبصل وقليل من اليقطين والفاصوليا. وتوجد ٨ آبار قليلة العمق فى الحدائق، وهنالك بحيرة اصطناعية بينها وبين القرية لتخزين مياه الأمطار. وموارد المياه فى غيل كثيرة جدا وتبدو كأنها لا تنفد وتحصل المراكب المحلية التى ترسو بين هنجام وقشم على المياه من هذه القرية بواسطة المراكب، وذلك عندما تكون الخزانات فى شمال الجزيرة خالية من الماء. ولا توجد بالاضافة إلى محطة التلغراف وقريتى هنجام وغيل أى مستوطنة أخرى[١].

---

١ ـ ج. ج. لوريمر ـ نفس المرجع ص ٨٠٧.



طوال القرن التاسع عشر كان للعرب حق السيادة على الجزر، و قد استطاعت إيران عام ١٨٨٧م السيطرة على جزيرة «صري» برفع العلم الإيراني عليها وعارضت بريطانيا على الجزيرة وفي عام ١٩٠٤ انزل الإيرانيون الأعلام العربية عن أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى ورفعوا العلم الإيراني بالقوة. لكن بريطانيا طالبت بانزال الإعلام الإيرانية ـ باعتبارها هي المستعمرة لمشيخات الخليج العربي، ونتيجة للضغط البريطاني انسحبت قوة الحراسة الإيرانية بعد فترة وجيزة لاحتلالها الجزر لكن إيران عادت وطالبت بالجزر عام ١٩٢٣م غير أن مساعيها باءت بالفشل[١].

سرعان ما تحرك النزاع بين العرب والسلطات الإيرانية على أثر سقوط لنجة إلى جزيرة هنجام التي يسكنها قبيلة آلبو فلاسة. فقد تزايدت الأطماع الإيرانية تجاه ممتلكات العرب بعد الضغوط البريطاني ومنعها لعرب ساحل عمان من الرد والإنتقام ضد الأطماع الإيرانية ومن هنا كان التوجه الإيراني تجاه ممتلكات جديدة بعد احتلالها لكل من لنجة وجزيرة «صري»[٢] إلى جزيرة هنجام.

وكان لعرب هنجام علاقات وثيقة مع سلطان عمان منذ كان أجداده يحكمون هذه الجزيرة. وحاولت الحكومة الإيرانية عام ١٩٠٤ فرض ضرائب جمركية على آلبوفلاسة في جزيرة هنجام. كما أرسلت قوة عسكرية إلى الجزيرة. وأشاعت هذه الخطوات القلق في نفوس العرب. وفي بداية عام ١٩٠٥ التمس السكان من سلطان عمان حمايتهم. وحينما زار الملازم شكسبير جزيرة هنجام في أكتوبر عام ١٩٠٥ وجد مشاعر السكان ناقمة على الإيرانيين. وفي ١٣ نوفمبر

---

١ ـ خالد القاسمي ـ التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة ص١٨٧.

2 - F.O. 371/13010, I. O. Confidential. B 403 the Trucial Chiefs 1908 - 1928.



١٩٠٥ زار السيد فيصل سلطان عمان الجزيرة أثناء عودته من زيارة لدبى. وزاره الأهالى وعبروا له عن سخطهم إزاء السياسية الإيرانية. وقد أبرق السلطان لحكومة طهران محتجا على سياستهم العدوانية ضد السكان العرب واستمر التوتر بين آلبوفلاسة والسلطات الإيرانية. وفى بداية عام ١٩١٤ كان شيخ الجزيرة وأقاربه قد استوردوا بضائع متنوعة من بومباى عن طريق بواخر البريد. وطلب مدير الجمارك الرسوم على هذه البضائع. وبعد مفاوضات اتفق على دفع مبلغ صغير. ومنذ انتظام بواخر البريد فى زيارة جزيرة هنجام بدأ كثير من تجار جزيرة «قشم» يستوردون حاجياتهم من هنجام بدلا من بندر عباس التى كانت الرقابة الجمركية فيها شديدة. وحينما أصبح واضحا لدى السلطات الإيرانية أن هذا التهرب من الجمارك قد اتسع نطاقه، قررت انشاء دار للجمارك فى جزيرة هنجام. كما قررت أيضا فرض الرسوم الجمركية بالقوة. ولكن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون تحقيق هذه الأمور[1].

رأينا كيف أن الحكومة الإيرانية كانت تبنى قواتها العسكرية وأسطولها البحرى منذ وصول رضا خان المازندراني إلى السلطة فى إيران، وكيف أنه أخذ يسير فى احتلال الإمارات العربية وأقاليمها الواقعة فى الضفة الشرقية من شواطئ الخليج العربى، أمام وقوف العرب مكتوفى الأيدى لأن العرب وحكامهم كانوا مشغولين فى تعزيز حكمهم. أما مشيخات الخليج العربى فمعظمها كانت تحت الحماية البريطانية فلا تستطيع القيام بأى عمل عسكرى دون موافقة الحكومة البريطانية وبما أن لبريطانيا مصالح ونفوذ فى إيران إضافة إلى السياسة التى اتبعتها بريطانيا تجاه رضا خان المازندراني لمحاولة كسبه إلى جانبها مقابل التنازل عن

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص ٣٢٠ وانظر

I. O. R- L/P. and s./ 10/ 230, Henjam Coal Depot, Biscoe. Bandar Abbas to Pol. Res. 15 January 1915.



الأعمال التوسعية لرضا خان وغض النظر عنه بل ومنع شيوخ الخليج العربي من مهاجمة إيران كل ذلك أدى إلى تشجيع إيران فى المضى نحو سياسة التوسع والضم دون الاعتراض البريطانى إلا إذا كان ذلك يشكل خطرا حقيقيا على مركز نفوذها فى الخليج العربى، كالادعاءات الإيرانية على البحرين، حيث وقفت بشدة ضد إيران لأنها تؤثر فى مركزها بصفة خاصة أما فيما يتعلق بجزر الطنب وأبو موسى فإنها كانت تتبع سياسة المساومة حسب مصلحتها وسوف نأتى بذكرها فى حينه أما ما عدا ذلك فإن بريطانيا كانت تسكت إن لم تساعد إيران فى اعتداءاتها[1].

زادت الاعتداءات الإيرانية بشكل كبير منذ تكوين الأسطول الإيرانى وبدأت إيران تمارس سياسة الاضطهاد والتوسع ضد العرب ففى مايو من عام ١٩٢٨ قامت باحتلال جزيرة هنجام وطرد حاكمها. وجزيرة هنجام تقع مقابل السواحل الجنوبية لجزيرة قشم ومعظم سكانها من قبائل بنى ياس، واستقرت هذه القبائل فى جزيرة هنجام عام ١٨٢٦، وقبل ذلك كانت الجزيرة تابعة لحاكم بندر عباس والذى كان يتبع لسلطان عمان، فأخذوا موافقته وحسب العادة فإن سكان جزيرة هنجام من بنى ياس يشتغلون بصيد اللؤلؤ وصيد الأسماك والتجارة وبما أن رضا خان المازندراني كان يتبع السياسة التوسعية فإنه طالبه بالسيادة الإيرانية على هنجام، ولذا فإنه أرسل موظفى الجمارك الإيرانيين إلى الجزيرة لإنشاء مكتب للجمارك وآخر للبريد وذلك فى عام ١٩٢٧ مما جعل الشيخ أحمد بن عبدالله جمعه شيخ هنجام يعتبره تعديا على حقوقه[2].

وكان هذا بداية القبضة الإيرانية على الجزيرة مما آثار سكان العرب على تصرفات رضا خان المازندراني. وكان حاكم جزيرة هنجام الشيخ أحمد بن عبدالله

---

١ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ العلاقات العربية ـ الإيرانية ـ ص٢٦٠.

٢ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ التطورات السياسية فى الإمارات العربية ص١٦٨.



وهو والد زوجة الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبى إضافة إلى روابط القربى التى كانت تربط بين سكان جزيرة هنجام من بنى ياس وأخوانهم سكان أبوظبى ودبى من قبائل بنى ياس أيضا. وقد اشتكى حاكم هنجام من تصرفات رجال الجمارك الإيرانيين وخاصة عندما احتجزوا له مركبا شراعيا مما جعله يهاجم مكتب الجمارك ودار بين رجاله ورجال الجمارك قتال نتج عنه مقتل مدير الجمارك. وكانت تلك ذريعة للتدخل العسكرى الإيرانى لاحتلال الجزيرة، انتقاما من الشيخ أحمد بن عبيد بن جمعه لمقتل مدير الجمارك الإيرانى، فأرسلت قوة عسكرية إيرانية تمكنت من طرد الشيخ من الجزيرة واحتلالها. وعندما وصل الشيخ أحمد إلى ساحل عمان استقبلته جموع المواطنين الذين وقفوا معه ضد الغزو الإيرانى ساخطين على تصرفات رضا خان المازندراني واتجهوا إلى الوكيل البريطانى يشتكون من تصرفات إيران لعل وعسى أن يحصلوا على المساعدة اللازمة لهم. طلب المقيم السياسى البريطاني في «بوشهر» بتقديم مساعدة لهم حتي لا تتأثر علاقات بريطانيا بالمشيخات العربية فى ساحل عمان وتتدهور إذا وقفت بريطانيا موقفا حياديا[1].

ظهرت فى تلك الفترة، عام ١٩٢٨ مشكلة حادة حول آلبوفلاسا فى جزيرة هنجام، أثارت مسائل قائمة تتعلق بالحماية البريطانية على ساحل عمان وجنسية المهاجرين الإيرانيين الذين وفدوا إلى السواحل العربية. وكذلك أظهرت هذه القضية مدى نفوذ الحكومة المركزية فى إيران وقتذاك على السكان العرب فى إيران. وتعود قضية هنجام عام ١٩٢٨ إلى تاريخ طويل، إذ استمرت المصادمات بين عرب هنجام والحكومة الإيرانية قبل الحرب العالمية الأولى واستمرت بعدها. وحينما وجد شيخ آلبوفلاسا عبيد بن جمعة أن حكومة عمان لم تعد قادرة على تقديم مساعدة فعالة له ولقبيلته طلب الحماية من حاكم دبى، وعرض على الشيخ سعيد بن مكتوم أن يكون من تابعيه. وناقش شيخ دبى مسألة جنسية عرب آلبوفلاسا فى

---

١ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ العلاقات العربية ـ الإيرانية ص ٢٦١.



هنجام مع السلطات البـريطانية فى الخليج العربى. وفى مـايو ١٩٢٨ دخل الشيخ عبـيد بن جـمعة فى نزاع حـاد مع السلطات الإيرانية المحليـة ولم تكن السلطات الإيرانية ترغب فى هجرة آلبوفلاسا من هنجـام. ولذلك حاولت تشجيع المهاجرين إلى العودة بمنع نسائهم من اللحاق بأزواجهن فى بخا. ولكن هذا الإجراء ضاعف من التـوتر المتزايد بين الإيرانيـين والعرب. وبدأت إيران فى هذه الفـترة بتـصعـيد توترها وأخذت لهجتها تتزايد تجاه اطماعها فى المنطقة فقد بعثت رسالة إلى السفير البريطانى فى طهـران أكدت فيها عـدم اعترافها بالمشـيخات العربيـة وحكامها فى الساحل الشـرقى من الجزيرة العربـية واعتبـرت سكان العرب فى البـحرين وقطر وساحل عمان وعمان من رعايا إيران وأنها تحاول تطبيق قوانينها[1].

ولما كان الشيخ عبيد بن جمعة هو خال شيخ دبى الذى كان وقتذاك فى مكة لأداء الحج، حال البريطانيون بين عرب هنجام وبين القيام بعـملية انتقامية بأنفسهم لحل مشكلتهم هرب الشيخ أحـمد إلى ساحل عمان حيث كان التـعاطف معه فى محنتـه واضحا للعـيان. وقد ازداد هذا الشـعور بازدياد السخـط على الإيرانيين، وتطلع السكان إلى بريطانيا، آمـلين بالحصول على الدعم منها. وقـد أوصى المقيم السياسى البريطـانى فى «بوشهر» بتقديم نوع من المساعـدة، محاولا أن يبرهن بأن العلاقات البريـطانية مع ساحل عمان ستـتدهور إذا اتخذت حكومته موقـفا حياديا وكانت حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانيـة فى لندن تعارضان بشدة أمر القيام بأى عمل لصالح الشيخ أحمـد مما يضر بالمصالح البريطانية فى إيران لأن السلطات البريطانية كـانت تميل إلى جانب رضا خان ضد العـرب فى هذه المسألة، وحتى لا يكون هناك سخط عربى تجاه بريطانيا، ومن جانب أبناء مشيخات ساحل عمان فقد قرر كل من وزير الخارجية البريطـانية فى لندن وحكومة الهند ممارسة الضغط على

---

1 - F.O. 371/13010 - I. O. Confidential. B. 403 the Trucial chiefs 1908 - 1928.



إيران دون التدخل لصالح أحمد عبيد وكان ذلك من أجل المصلحة ودون المساس بالحقوق الإقليمية. وفى شهر سبتمبر قام مبعوث إيرانى من قبل رضا خان من جزيرة هنجام بدعوة الشيخ أحمد عبيد وأتباعه على ساحل عمان للعودة إلى الجزيرة وقد قبل الشيخ أحمد بن عبيد هذه الدعوة والعرض المقدم من إيران ورجع إلى الجزيرة. وظلت مسألة الجزيرة العربية والحقوق الإقليمية لهنجام فى صمت تام[1].

جاء فى تقارير الوثائق البريطانية عن مشكلة والاحتلال الايرانى لجزيرة هنجام حيث قالت[2]:

بدأت إيران فى السنتين الأخيرتين فقط، تبنى سياسة نشطة فى الخليج العربى، وتمثلت نتيجة تبنى هذه السياسة فى إقحامها فى صراع بشأن بعض النقاط مع شيوخ ساحل عمان وبشأن مصالحهم، إن المستوطنات المتصالحة على الساحل الفارسى الجنوبى، واحتلال العرب ساحل عمان لهنجام لسنوات عديدة، وملكية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وصري تعاهديا، والتى نازعت إيران شيوخ الشارقة ورأس الخيمة بخصوص مليكتها، كل ذلك قد وفر أسسا للاحتكاك. تمثلت أهم الأحداث فى ثلاثة، أولها قيام إيران بطرد شيخ هنجام فى مايو ١٩٢٨، والقبض على مركب من نوع البوم وهو أحد مراكب فى ساحل عمان فى يوليو ١٩٢٨ وكان يبحر بين دبى و«خصب» مما أثار قضية طنب ووضعها. وكنتيجة مباشرة للحادثة الأخيرة، أثارت إيران الشك فى استقلال أصحاب ساحل عمان.

تضمنت الفقرات من ٢٨ ـ ٣٤ من مذكرة هنجام تاريخ شيخ هنجام. لقد كانت هذه الحادثة من تلك التى يثير حلها ـ على كل الاحتمالات ـ صعوبة قليلة

---

١ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ المرجع السابق ص ٢٦١.

٢ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ المرجع السابق المجلد الأول ص٤٢٦.



نسبيا، لو كان من الممكن حصرها محليا. ولكن شيخ هنجام هو حمو شيخ دبى، وهو وشعبه ينتمون إلى العرب القواسم عرقا وجنسا - الذين يزعمون أنهم لم يقبلوا الجنسية الإيرانية أبدا، وهم يحتفظون بعلاقات حميمة مع زملائهم من رجال القبائل على الساحل العربى الشمالى، وكنتيجة لذلك فإن الاضطرابات فى هنجام يكون لها صدى مباشر على المشاعر فى الساحل العمانى وفى الحادث الحالى فإن أثر طرد الشيخ تمثل - حسب تقرير أعلى ضابط بحرى - فى استثارة العرب. فى ساحل عمان بدرجة كبيرة حتى أنهم صرحوا بأنهم، «كانوا سيأتون بالآلاف ويستولون على جزيرة قشم وهنجام، ويقتلون كل إيرانى على الجزر لولا خشيتهم من إجراء بريطانى ومن قواربنا الحربية». وقد قدمت احتجاجات شديدة اللهجة إلى المعتمد السياسى البريطانى والمقيم السياسى البريطاني، وقد أفاد السير ليونيل هوارث بأن شقيق شيخ دبى أبلغه «بأننا لو لم نفعل شيئا لمساعدتهم، فإنهم كانوا على استعداد لتمزيق تعهداتنا مهما كان قدر حبهم لها، وسوف يلغون الطريق الجوى، ويقتلون كل من يستطيعون قتله من الموظفين الإيرانيين، ويذبحون كل إيرانى على ساحل العرب» علما بأن يصف هذا الرجل بأنه أحد أكثر الشيوخ حصافة وعقلا وإحساسا على ساحل عمان[1].

فى المراحل الأولى من هذه الحادثة - كما سيتضح من المذكرة بشأن هنجام - قد استقر الرأى على أن تدخل حكومة جلالة الملك فى طهران نيابة عن الشيخ، سوف يحدث ضررا ومفسدة أكبر من الخير والمصلحة المرجوة. إن قوة المشاعر المستثارة على ساحل العرب - والخطر الذى عبر عنه المقيم السياسى البريطاني - من أن العرب فى ساحل عمان قد يلجأون إلى الاستعانة بابن سعود، إذا رفضت حكومة جلالة الملك، مع فشلها فى التدخل بشكل فاعل نيابة عن الشيخ، أن

---

١ - مختارات من أهم الوثائق البريطانية - نفس المرجع - المجلد الأول ص٤٢٦.



تسمح لشيخ دبى أن يتصل بالحكومة الإيرانية بشأن الشيخ، وهذا على أية حال قد أدى بحكومة الهند إلى أن تعدل وجهة نظرها، كما لفت وزارة المستعمرات الانتباه إلى الصعوبات التى ستنتج لو أن العرب فى ساحل عمان أصبحوا داعمين لابن سعود. إن عودة الشيخ إلى هنجام - فى الوقت الحاضر - بناء على دعوة حكومة إيران يعطى أملا فى إمكانية التوصل إلى حل مرض للحادثة. ولكن الوضع قد يتطلب إعادة النظر فى قرار حكومة جلالة الملك بعدم التدخل مع إيران، لو ثبت، ولسوء الحظ أن هذا ليس هو الحال. (أنظر فقرة ٣٩ من المذكرة بشأن هنجام). إن هذه الحادثة - وردود أفعالها على ساحل عمان - التى علقت عليها حكومة الهند بقولها: «إن الشعور المضاد لإيران هو مصدر اهتمام بالغ لنا، كما أن أى فورة أو غليان ضد الإيرانيين قد يؤدى إلى إحراجنا بصورة خطيرة، مما يوضح - على أية حال - صعوبة الموقف الذى قد ينتج عن أى عمل تقوم به إيران، مهما كانت مبرراته طالما أنه يتعلق بالعرب فى ساحل عمان(١).

احتجاز إيران لرعايا ساحل عمان عام (١٩٢٨):

رغم أن الصدام الأول بين العرب وإيران قد انتهى بشكل سلمى نسبيا إلا أن حادثة ثانية جرت فى عام ١٩٢٨ وأوصلت العلاقات العربية - الإيرانية إلى نقطة فاصلة. وكان للحادثة الثانية مضاعفات أكثر خطورة من طرد الشيخ أحمد من هنجام، حيث أنها اثرت بشكل مباشر على سلامة وممتلكات الكثير من الناس الذين يعيشون فى المشيخات. وكانت المشكلة الرئيسية هذه المرة هى مسألة ملكية جزر الطنب والطرق التى اتبعتها إيران لتأكيد حقها فى ملكية هذه الجزر العربية من ضمن الاستفزازات الإيرانية التى حدثت من جراء شراء إيران الزوارق للدوريات مضايقة السفن والبواخر العربية قام رجال الزوارق الدورية من رجال الجمارك

---

١ - مختارات من أهم الوثائق البريطانية - نفس المرجع - المجلد الأول ص٤٢٦.



الإيرانيين بمصادرة[1] مركب الدواو والجالبوت يخص أحد البحارة من دبى وكان ينقل الركاب من ساحل عمان إلى «خصب».

حدث فى عام ١٩٢٨ صدامات بين إيران ومشيخات ساحل عمان اهتزت لهما هذه المشيخات. فالحكومة الإيرانية كانت تتصرف بشكل ينسجم مع سياستها الرامية إلى تعزيز مركزها فى منطقة الخليج العربى أما العرب فكانوا عاجزين عن المقاومة، ليس بسبب عدم توفر قوة عسكرية لديهم، فحسب، بل وبسبب ارتباطهم مع بريطانيا بمعاهدات تمنعهم من التعامل مباشرة مع حكومات أجنبية. وفى كلا الحالين، كان على العرب أن يعتمدوا على دعم الحكومة البريطانية لهم. وفى كلا الحالين أيضا لم يتلق العرب سوى الحد الأدنى من الدعم المطلوب. والموقف الذى اتخذته بريطانيا عام ١٩٧١ سبق لها ان اتخذت موقفا مماثلا له قبل ثلاث وأربعين سنة خلت. قام زورق تابع لمكتب الجمارك فى شهر يوليو ١٩٢٨ الذى كان قد بدأ عمله فى جزر طنب قبل شهرين، قام باحتجاز مركب (جالبوت) يقل ركابا بينهم نساء وأطفال، وذلك عند الطرف الجنوبى من جزيرة طنب. وكان هذا المركب يخص رجلا من دبى، وقد توقف فى الطنب وهو فى طريقه من دبى إلى «خصب» وكان هذا المركب إلى جانب الركاب العرب فإنه يحمل من المواد التموينية من الطحين والسكر والقمح والأرز والشاى[2].

أجبر المركب ومن فيه من الركاب على مرافقة الزورق الإيرانى إلى «لينجة» حيث سلبت الحلى من النساء وصودرت نقود الركاب وما لديهم من أمتعة. وكانت هذه السفينة تحمل اثنين وعشرين شخصا منهم ثمانى نساء وسبعة رجال والباقى من الملاحين. وسحب الإيرانيون السفينة العربية إلى لنجة وهنالك صودر

---

١ ـ د. مصطفى عبدالقادر النجار: مجلة الخليج العربى، وتحديد السيادة على جزر الخليج العربى، ص ٣٠.

2 - F.O. 371/13010 - I.O. Contfidential. B. 297. P. 4,5 - 12 - 1928.



ما معهم من كميات السكر والتمر باعتبارها بضائع مهربة. وحجز من كانوا على ظهر السفينة. وبعد أربعة أيام وصلت أخبار هذه الحادثة إلى دبى وأحدثت هياجا كبيرا زاد من حدة العداء لإيران الذى بدأ يتصاعد منذ حادث هنجام فى شهر مايو ١٩٢٨. وطلب عرب دبى، وخصوصا أزواج النساء المأسورات تحت يد السلطة الإيرانية فى لنجة إرسال ثلاث سفن مسلحة لإنقاذ السفينة التى أسرت. وكان من رأى بعض المتطرفين إعلان الحرب البحرية ضد جميع السفن الإيرانية فى مياه الخليج العربى(١).

عندما عاد شيخ دبى من الحج، وعرف ما جرى من أحداث أبلغ الوكيل السياسى عيسى بن عبداللطيف عن رغبة شعبه القوية فى الانتقام والأخذ بالثأر. ولكن الوكيل السياسى البريطانى لم يوافق على مثل هذا العمل المتعجل ونصح الشيخ أن يكبح جماح شعبه الغاضب. وعلق الشيخ بمرارة على تسامح بريطانيا إزاء العدوان الإيرانى فى البحر وكيف أنها كانت فى الماضى تعاقب العرب وتضرب موانيهم بالقنابل لمثل هذا العمل. وقال الشيخ للوكيل السياسى البريطانى إنه فى مثل هذا الظرف لا يمكن له أن يمنع قومه من الرد على الإيرانيين أكثر من عشرة أيام، وأن على بريطانيا أن تتصرف بسرعة لاطلاق سراح السفينة العربية وركابها. كما أن على بريطانيا أن تطلب تعويضا للعرب للاستيلاء على سفينتهم. ووصل فى ٢٨ يوليو قائد البحرية البريطانية فى الخليج العربى إلى دبى، وسمع بأنباء ما جرى، وأيد نصيحة الوكيل السياسى بضبط النفس، ووعد القائد البحرى بأن بريطانيا سوف تقوم بنفسها بايجاد حل مناسب. ولكنه طلب من الشيخ والعرب شيئا من الصبر وأن يعطوا البريطانيين فرصة حتى ١١ أغسطس(٢). ومن

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق وانظر:

F. O. 371/13721 Status of Islads of Tamb, Abu Musa and Sirri, Documents Showing rights of Trucial Coast Arabs, 1929.

٢ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٣٥٤.



ثم قامت الحكومة البريطانية بتقديم احتجاج إلى حكومة الإيرانية وطالبت بتقديم اعتذار عن الحادث وتعويض عن الاضرار التى لحقت بالمسافرين على ذلك المركب العربى الذى يخص رعايا ساحل عمان[1].

أبحر القائد البحرى مسرعا إلى جزيرة هنجام، و من هنالك أبرق بالأمر كله إلى المقيم السياسى وحكومة الهند. وفى أغسطس قام القائم بالأعمال البريطانى بناء على تعليمات وزارة الخارجية فى لندن بالاتصال بمدير الجمارك فى طهران، كما أرسلت بعد يومين مذكرة احتجاج رسمية إلى رئيس الوزراء الإيرانى مطالبة باطلاق سراح السفن وركابها وممتلكاتهم فورا. وكانت هذه الطلبات محدودة ولينة اللهجة إذا ما قارناها بموقف المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر، الذى كانت له وجهة نظر مختلفة حول موضوع السفينة العربية والاستيلاء عليها من جانب السلطات الإيرانية. إن الاستيلاء على السفينة فى نظر المقيم السياسى البريطانى موضوع ذو أبعاد دولية. لأنه نفذ بأوامر مباشرة من السلطات الإيرانية فى المياه المحلية لجزيرة عربية وضد سفينة تابعة لرعايا شيخ عربى تحت الحماية البريطانية. واقترح المقيم السياسى البريطاني بهذه المناسبة أن على السلطات البريطانية ليس فقط الرفض القاطع لطلبات إيران بشأن جزيرة طنب، وهى المطالب التى ورد ذكرها فى مذكرة السفارة البريطانية، بل يجب أن تطالب السفارة أيضا بتعويضات للأشخاص الذين أضيروا بالقبض عليهم وكذلك التعويضات للشيوخ الذين انتهكت حرمة أراضيهم. ووافقت حكومة الهند فى رسالتها بتاريخ ٥ أغسطس على وجهة نظر المقيم السياسى البريطاني بصفة عامة، وهى الاستعادة الكاملة لمركب العرب وممتلكاته، والتعويض المناسب. ووجدت حكومة الهند فى هذا الحادث فرصة لتلقين الايرانيين درسا نافعا على حد قول المسؤولين فيها وبالرغم

1 - F.O. 371/13010, I.O. Confidential. B. 297. P. 4,5 - 12 - 1928.



من مجهودات شيخ دبى لتهدئة خواطر الناس، إلا أن الأمر يزداد صعوبة نظرا لأن الموقف صار يسير من سيء إلى أسوأ بعد مرور المدة المحدودة. وقد أمر قائد البحرية المركبة البريطانى الحربى لوبين (Lupin) بالتوجه إلى دبى والبقاء هنالك للحراسة. وأعطى قائد المركب الحربى أوامر مشددة لمنع أية محاولة عربية لعبور البحر ضد الإيرانيين. ووصل المركب الحربى إلى دبى فى ٥ أغسطس. وأحدث وصوله أثره فى منع أى تطرف متعمد. وكان فى دبى وقتذاك مجموعة من الأهالى يزداد عددها باضطراد، وهم يطلبون موقفا متشددا ضد بريطانيا[١].

حدثت مضاعفات فورية على طول الساحل، وخاصة فى دبى حيث تحول الشعور بالسخط الشديد إلى خطط لارسال قوة بحرية مسلحة لاطلاق سراح النساء والرد على الأذى بالمثل. غير أن ممثل المندوب السامى البريطانى، وهذا الممثل مقره فى الشارقة، أفلح فى اقناع عرب الساحل بالعدول عن خرق بنود المعاهدة التى ارتبطوا بها وذلك باتخاذهم مثل هذه الإجراءات الانتقامية. ولذلك فقد قرر السكان السواحل الاعتماد على فعالية المساعدة البريطانية التى نصت عليها البنود المتبادلة فى معاهدتى عام ١٨٢٠ و١٨٩٢ والتى أكد عليها اللورد «كيرزون» Lord Curzon عندما زار الشارقة. وقد حث المقيم السياسى البريطانى حكومته على اتخاذ اجراء لدعم موقف حكام ساحل عمان الذين قال عنهم: «اننا نعاقبهم بسرعة عندما يخطئون، وهم بالمقابل يطالبون بحمايتهم بنفس السرعة عندما يتعرضون للهجوم». وكان رد فعل حكومة الهند شديدا أيضا إذ قالت: «إن الإجراء الذى اتخذته إيران هو بحد ذاته إهانة للإنسانية، وهو بالنسبة للمسلمين، وبخاصة العرب الذين يحتقرون الإيرانيين، اعتداء لا يمكن السكوت عليه». وبعد عدة أيام من احتجاز الجالبوت العربى وصل سلوب (مركب حرب صغير وحيد الصارى)

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٥٤.



إلى دبى فى الوقت المناسب ليمنع نشوب الشغب، إذ أن حكام «ساحل عمان» قد وجدوا أن من الصعب تماما كبح جماح غضب الرجال الذين احتجزت نساؤهم، وأن صبر الأهالى قد عيل. وبينما كانت وزارة البحرية ووزارة الهند فى بريطانيا تبحثان فى امكانية إرسال سفينة مدفعية إلى «لنجة»، قدم القائم بالأعمال البريطانى فى طهران شكوى عاجلة إلى رئيس دائرة الجمارك الإيرانية الذى ادعى بأن الجالبوت العربى قد احتجز لأنه كان يحمل أربعمئة رطل من السكر وطنين من الأرز. غير أن المقيم السياسى البريطانى فند هذا الادعاء قائلا بأن المركب لم يكن يحمل سوى كيسين من السكر يكفيان حاجة الركاب. وفى النهاية أفلح الضغط الدبلوماسى على إيران، وأطلق سراح المركب والمسافرين فى أوائل شهر أغسطس رغم أنه تمت مصادرة بعض الأموال والبضائع. هذا مع العلم بأن ممثل «رأس الخيمة» فى جزيرة الطنب، محمود سلمان، كان من بين المسافرين الذين احتجزوا، وقد مات بعد اطلاق سراحه مباشرة[1].

عندما وصل الخبر إلى اسماع سكان ساحل عمان ثار سخطهم وغضبهم تجاه التصرفات الإيرانية، وقرروا الانتقام دفاعا عن شرفهم وإطلاق سراح النساء وبدأوا يعدون العدة لقوة بحرية للرد بالمثل[2] وهنا تدخل الوكيل البريطانى فى الشارقة لمنعهم من القيام بأى عمل عسكرى وهو الأمر الذى اعتبره خرقا لبنود معاهدة السلام الموقعة مع بريطانيا، وبدلا من ذلك وجب عليهم الاعتماد على جهود بريطانيا لحل المشكلة «واهتمت الحكومة البريطانية بالأمر لأنه يثير قصة ملكية

---

١ ـ د. روزمارى سعيد : المرجع السابق، ص٨؛ وانظر:

L/P & s/10: 4535/192812, P 4078/28. Pol Rest t0 India office August 2; 1928 (tele).

2 - F. O. 371/13010 incident arising out of seizure fo Dhow at Dubai by persian officials, July, 1928.



«أبوموسى» ويجدد الادعاءات الإيرانية عليهـا. ولما كانت الحكومة البريطانية تدرك يقينا أن الجزيرة عربية، كان عليها أن تتصرف حفاظا على سمعتها التى بنتها وسط العرب بعـد ضنك وخشيت الحكومـة البريطانية كـما تقول المذكـرة من أن يحاول الحكام العرب اتخاذ إجراءات عدائية ضد إيران وهو أمر أراده الشيوخ لولا خوفهم من الأسطول البريطانى المرابـط فى الخليج العربى. وكان هذا هو السـبب الرئيسى الذى أقعدهم عن التصرف وجعلهم ينتظرون نتيـجة المساعى الدبلوماسية للحكومة البريطانية لدى الإيرانية»[1].

تلقى شيخ دبى رسالة من مدير جمارك لنجة يطلب فيها مقابلته بشأن حادث السفـينة. ولكن الشيخ رفض ذلك ووصلت أنباء إلى قـائد البحرية البـريطانية فى الخليج العربى بتاريخ ٨ أغسطس أن رئيس الجـمارك الإيرانى قد أمر بإطلاق سراح السفينة والركاب ولكن صودرت البضاعـة. وتوجه قائد البحرية البريطانية إلى دبى ووصلها فى يوم ٩أغسطس. ولما سأله الشيخ سـعيد بن مكتوم حول إطلاق سراح السفينة والنساء والرجال المحتجزين فى هنجام قال القائد البحرى إن المشكلة الأولى قد سويت وأما الأمر الثـانى فإنه سيذهب إلى لنجة،وتعهد بتذكـير المقيم السياسى بشأنه. وأخبر عـيسى بن عبداللطيف شيخ دبى أن السفينة قد أطلـق سراحها وأنها وصلت إلى خصب فعلا. كما قال له إن المقيم السياسى البريطانى ينوى أن يطلب تعويضا من إيـران قدره ثلاثمائة روبية لكل مـسافر وألف روبية لقائد السـفينة هذا بالإضافة إلى خمسة آلاف روبية لشيـخ دبى وعشرة آلاف روبية لشيخ رأس الخيمة بسبب انتهاك موظفى الجمارك الإيرانيين لسيادتهم فى مياههم الإقليمية. واستقبلت أنباء إطلاق سراح السفينة ووصولها إلى خصب وأخبار التعويض المقترح بشىء من البشر فى دبى. وقد قدم فى زيارة قام بها الشيخ جمعة بن مكتوم شقيق حاكم دبى إلى المركب لوبين الراسية فى مياه دبى، صورة من الخطاب الذى تسلمه الشيخ من

---

١ ـ عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم: بريطانيا ومشيخات الساحل العمانى، ص٢٤٤.



مدير جمرك لنجـة. وأبرق هذا الخبر فى التو قائد السفيـنة إلى قيادته وهكذا تأكد لدى البـريطانيين الإشـاعة القـائلة أن الموظفيـن الإيرانيين لديهم تعليـمات بفـتح مفاوضات مباشرة مع شيوخ ساحل عمان بدون وساطة من بريطانيا. وتحت إلحاح حكومة الهند والمقيم السيـاسى البريطانى وقادة الأسطول الذين أكدوا أن الموقف لم يحل بعد فى ساحل عمان بمجرد إطلاق سراح السفينة، وأن الوضع هنالك لايزال صعبا، أرسلت وزارة الخارجية البـريطانية إلى السفارة فى طهران فى ١١ أغسطس ١٨٢٨ ما يفيد أن الحكومـة البريطانية غير راضية عن مجـرد إطلاق سراح السفينة والركاب. وطلب الوزير المفوض البريطانى أن تدفع السلطات الإيرانية ثمن البضائع المصادرة، وتقدم تعويضـا عاما عن احتجاز السفينة غيـر القانونى. وبسبب غضب وزارة الخارجيـة البريطانية من عدوان السلـطات الجمركية الإيرانيـة المتكرر وهو ما وصفتـه بأنه أعمال قرصنة، انتهت الوزارة إلـى أن الاستيلاء على السفـينة العربية بعيدا من طنب ومـصادرة حمولتـها يبدو أمرا لا يمكن للحكومـة الإيرانية الدفاع عنه، خاصة وأن نقل حمولة من السكر لا يـشكل فى ذاته جريمة. وعندما قدمت هذه الآراء إلى وزير الخارجيـة الإيرانى كان حريصا على التـأكيد أن إيران لم يكن لديهـا نيـة لاحتـلال طنب ولا العـدوان على العـرب. واتفق الوزير الإيرانى مع السفير البريطاني على بقاء الحالة الراهنة كما هى، وأن تناقش مشكلة السيادة حول الجزر المتنازع عليها بروح المودة[١].

أدرك قائد البحرية أن مشكلتى احتجار النساء فى هنجام وعدم دفع التعويض المنتظر لحادث السـفينة أمران يثيـران غضب أهل ساحل عمـان، وكذلك الشكوك حول مقدرة بريطانيا وسلطانها فى الخلـيج العربى لهذا أمر القائد أن تبقى دوريات

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص ٣٥٥ وانظر:

F. O. 371/13009 - Acting Minister for Foreign Affairs To Parr, 21 August 1928 - IoR - R/15/1/14/9/Tamb Islan, Bagher Kazemi To Mallet, 21 october 1933.



الحراسة مستمرة ولكن على بعد من دبى ـ وفى ١٤ أغسطس جاءت المركب الحربى سيكلا من (Syclamen) لتحل محل لوبين. وفى ١٨ أغسطس أبرق قائد البحرية أن شيخ دبى يرغب فى زيارة خاله فى بخا، حيث إنهما لم يتقابلا منذ عودة الشيخ من الحج، ولأن شيخ دبى أراد أن يتكشف الموقف الحقيقى للمهاجرين من هنجام بنفسه. وعرض قائد البحرية أن يأخذ الشيخ على ظهر السفينة الحربية البريطانية ترياد (Triad) إظهارا لتقدير الشيخ، ولكن فى الوقت نفسه لمعرفة المزيد من الأخبار. وفى أول الأمر قبل الشيخ العرض. ووصل قائد البحرية إلى دبى فى ٢٠ أغسطس. ولكن الشيخ زار المركب ومعه اثنان من أفراد أسرته والوكيل السياسى البريطاني وأوضح عدم تمكنه من السفر مع قائد البحرية. وذلك أن مجلسا عقد فى دبى الليلة السابقة. ودارت مناقشات هامة أصر بعدها المجلس على ألا يسافر الشيخ فى سفينة حربية بريطانية. وكتب قائد البحرية فى تقريره عن رأى المجلس كما تعرف عليه من أحد الرؤساء كما يلى:

«رست سفن بحرية بريطانية أمام دبى منذ ثلاثة أسابيع وتوقع الأهالى نتيجة عن قضية المهاجرين من هنجام ومسألة تعويض السفينة العربى المستولى عليها ويرى أهالى دبى السفن الحربية تتغير باستمرار ولكن دائما هنالك سفينة راسية أمام دبى ولم يتلق مع كل هذا الأهالى إجابة من هذه السفن ويذهب الشيخ إلى هذه السفن ويعود بلا جواب. لقد مل الناس كل هذا، وبدأت تساورهم الشكوك، فإما أن الشيخ يقول كذبا أو أن الحكومة البريطانية غير قادرة على أن تفعل شيئا لنا. وإذا رأى الناس الشيخ يذهب فى سفينة حربية بريطانية فسوف يقول الناس إنه ذهب لعمل تسوية رسمية لكلا الأمرين. عندما يعود بلا إجابة فسوف ينفذ صبر الناس. ولسوف تكون هنالك قلاقل ويتوقع جميع أنواع المتاعب»[1].

---

١ ـ محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص ٣٥٦ وانظر
F. O. 371 - 13009 - SNo) to Pol. Res, 23 August 1928.



أبحر الشيخ فى مركبه الخاص إلى «بخا» بعد أن طلب من السفن الحربية البريطانية أن تنسحب لمدة عدة أسابيع لتجنب إثارة الأهالى. وقال الشيخ ألا تظهر هذه السفن الحربية ثانية ما لم يكن هنالك جديد حقا من الأخبار. ووصف قائد البحرية البريطانية فى الخليج العربي عدم الاستقرار الذى شهده أثناء زيارته لدبى فقال إن المتطرفين قد يقومون بثورة فى خلال أسبوعين. وإن الشعور المعادى لبريطانيا يتصاعد بسبب التأخر فى حل مشكلات العرب. وقد انتشرت الشائعات فى ساحل عمان بأن العلم البريطانى قد أنزله فى باسيدو ضابط إيرانى، وأن سارية العلم البريطانى قد كسرت. وتقول الإشاعات إن البريطانيين خائفون من رفعه مرة أخرى. ولكن الحكومة البريطانية والتى كانت تدير شؤون مشيخات ساحل عمان الخارجية والدفاع بموجب المعاهدات طالبت بمبلغ قدره ٥٠,٠٠٠ روبية هندية كتعويض عن الحادث الذى ارتكبه رجال الجمارك الإيرانيين وفك أسر المركب وإطلاق سراح من عليه من النساء والرجال وحتى الآن لم تظفر بأكثر من فك أسر الدواو ومن عليها وقد تسبب هذا التأخير فى كثير من الأشياء لدى العرب والشعور بالعداء ضد إيران. ونحن إذا لم نقم بعمل شىء ما فيتسبب ذلك فى تقليل هيبة الحكومة البريطانية فى نفوس هؤلاء وانتهت المذكرة بوصية من وزير الدولة بأن تساهم وزارة الخزانة بدفع مبلغ ٢,٥٠٠ روبية لهؤلاء الشيوخ على أن تقوم وزارة الهند بدفع ما يتبقى وما ذلك إلا ضريبة لحفظ هيبة الحكومة الإمبراطورية. ودفعت وزارة الخزانة المبلغ بعد مشاورات ومداولات عدة، تساءل فيها وزير الخزانة عن ذنب دافع الضرائب البريطانى الذى يجعله يتحمل هذا العبء[1].

«.. ورأت حكومة الهند اتخاذ إجراءات أخرى لتحتفظ بهيبتها فى نفوس هؤلاء العرب بأن يقام احتفال كبير فى جزيرة «أبو موسى» تحشد فيه سفن أسطول

1 - India office, Confidential B. 297, 1928.



الخليج وتقوم باستعراضات لإظهار قوتها وأن يرفع علم الشارقة على الجزيرة فى بداية الاحتفال»[1].

تجمعوا سكان ساحل عمان للقيام بأعمال حربية ضد إيران وخاصة أولئك الذين احتجزت نساؤهم وأن صبرهم قد نفذ فى الوقت الذى كانت فيه وزارة البحرية وحكومة الهند قد قررتا إرسال قطع بحرية إلى لنجة وكان القائم بالأعمال البريطانى فى طهران قد قدم شكوى إلى الحكومة الإيرانية وخاصة إلى دائرة الجمارك الإيرانية مطالبا بتقديم اعتذار عن تلك التصرفات الخاطئة وبتعويض عن الأضرار التى لحقت بهؤلاء من جراء سلب ونهب رجال الجمارك الإيرانيين[2] وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة رسمية للحكومة الإيرانية جاء فيها أن الحكومة البريطانية سوف لن تتحمل بعد هذا أية دعاوى للحكومة الإيرانية على «أبو موسى» التى تمتد تاريخ سيادة الشارقة عليها لأكثر من مئتى سنة على الأقل وأن الحكومة البريطانية لا تعرف لإيران أى سند على دعاويها فى تلك الأرض[3]. فما كان من الحكومة الإيرانية إلا أن أجابت بأنها قامت بتلك العملية لتؤكد سيادتها على جزيرة الطنب وأن الحادثة وقعت عندما دخل المركب فى المياه الإقليمية لجزيرة الطنب والتى تدعى إيران سيادتها عليها، كما أبلغت الحكومة الإيرانية عن استيائها ودهشتها لعدم موافقة بريطانيا على الاعتراف بحق إيران فى ممارسة سيطرتها على سفن تشتغل بتهريب البضائع[4].

---

١ ـ د. عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم: المرجع السابق، ص٢٤٥.

2 - I. O. B. 403 The Trucial Chiefs 1908 - 1928.

٣ ـ عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم: المرجع السابق، ص٢٤٥.

٤ ـ د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٤ ـ ١٩٤٥، ص٣٠٧؛ وانظر:

F. O. 371/13010, Mr parrTehran , T. FO. 31 st August 1928.



أجاب وزير الخارجية الإيرانى على الاحتجاج البريطانى بالنسبة لجزيرة طنب والقول بـأنها عربيـة، بأنه مضطر للـتأكيـد على حق إيران فى السيـادة على هذه الجزيرة. وفى ٣١ أغـسطس سنة ١٩٢٨ أرسل الوزير البريطانـى المفوض هذا الرد الإيرانى إلى حكومتـه فى لندن، وقال الوزير المفوض الـبريطانى إنه يجب أن تزود الحكومة الإيرانيـة بنسخـة من اتفاقيـة ١٨٩٢ مع مشيـخات ساحل عـمان، التى أصبحت بريطانيـا بموجبها مسؤولة عن شـؤون العلاقات الخارجية لهـذه المشيخات العربية مع إيران وغيـرها من الدول. وألح الوزير المفوض على أن تصل نسخة من هذه الاتفاقيـة بسرعة لأنه قد اتضح من اتصالات السلـطات الإيرانية مع شيخ دبى مباشرة فى بداية هذا الشهر أن الحكومـة الإيرانية ترفض الاعتراف بالمركز البريطانى فى الساحل العـمانى ووصلت إلى الخليج العـربى برقية من رويتـر أوائل سبتمـبر جعلت أهل دبى يعتـقدون أن تعـويض السفيـنة العربية لم يعـد محل اعتـبار فى طهران، بسـبب الموقف البريطانى المتـسامح. وغضب أهالى دبى وعـرب الساحل بسبب الإشاعـة القائلة بأن الضابط العـسكرى الإيرانى فى هنجام دخل عنوة منزل الشيخ عبيد بن جمعة فى بخـا. وعندما وصلت هذه القصة إلى «بخا» أخذ النساء يشجعن الرجال على الذهاب إلى هنجام لإطلاق سـراح النسوة المحتجزات هنالك بالقوة. وعندمـا يئسا شيـخ دبى من المساعدة البريطانيـة لشيخ هنجام وقـومه أبلغ السلطات الإيرانية مباشـرة أنهم إذا كانوا يعتبرون خاله شيخ آلبـوفلاسة فى هنحام رعـية إيرانيـة لأنه يعيش فـوق الأرض الإيرانيـة فسـوف يعتـبر هو أيضـا أن كل المهاجرين الإيرانيين المقيمين فى إمـارته رعيه لدبى ومنذ تحرك شيخ دبى إلى «بخا» انتقل مركز الأحـداث إلى «رأس الخيمة»، حيث اجتمع شيـوخ دبى ورأس الخيمة وهنجام معا. وفى ٢ سبتمبر غادر الوكـيل السياسى الشارقة إلى رأس الخيمة لجمع تفصيـلات أكثر عن حادث السفـينة العربية وخصوصـا جمع الرسائل والأدلة عن ملكية رأس الخـيمة والشـارقة لجزر طنـب وأبو موسى وصري. وقـد التقى فى ٤



سبتمبر الوكيل السياسى عيسى بن عبداللطيف مع شيخ دبى هنالك. وأخبره شيخ دبى العروض المقترحة إليه من قبل الإيرانيين. وواصل الشيخ كلامه قائلا[1]:

«إن العرب قد سئموا طول الانتظار وعدم تحرك البريطانيين. ولم يعد الشيخ قادرا على الاستمرار فى كبح جماح قومه واقترح أن يذهب هو بنفسه إلى هنجام لتسوية الأمور».

ولكن الوكيل السياسى البريطاني نصحه ألا يذهب وأن يكتفى بكتابة رسالة إلى المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر. ولم يقبل الشيخ هذا الاقتراح وتوجه إلى «بخا» مع وعد أن يكتب هذه الرسالة فيما بعد وفى يوم الإثنين ١٠ سبتمبر وصل قائد البحرية إلى رأس الخيمة لابلاغ عيسى بن عبداللطيف رسالة عاجلة من المقيم السياسى البريطاني تفيد أن أية تقارير وإشاعات عن انتهاء موضوع السفينة هى معلومات كاذبة. وأن المقيم السياسى البريطاني يأمل فى تسوية جميع المشكلات البارزة فى خلال شهر. وقالت الرسالة إن سبب التأخير يرجع إلى مطالبة إيران بجزيرة طنب، وأن موضوع جنسية شيخ «هنجام» لم يحسم بعد بسبب جريمة القتل التى ارتكبت على الأرض الإيرانية. وأن هذه القضية موضوع بحث القانونيين البريطانيين فى وزارة الخارجية، وختم المقيم السياسى البريطاني رسالته قائلا إن الحكومة البريطانية لا تسمح أبدا بأية اتصالات مباشرة يقوم بها شيخ دبى مع السلطات الإيرانية كما قال إن كل هذه القضايا المتعلقة يمكن أن تنتظر حتى يفصل فى قضية القتل التى حدثت فى هنجام. وبناء على تعليمات المقيم السياسى البريطاني حفظ مضمون هذه الرسالة فى طى الكتمان. وذكر عيسى بن عبداللطيف الوكيل السياسى البريطاني إن مثل هذه الرسالة يجب أن تبقى فى سرية تامة لأنه

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٥٧ وانظر:

I. O. R./15/1/14/9 - m. Pakrevan to Parr, 21 August 1928. snoto Pol. Res. - 10 September 1928. Isa to Pol Res. 9 September 1928.



إذا عرف الأهالى فى ساحل عمـان مضمونها فإن الثقة فى بريطانيـا سوف تفقد، و
نكون سلامة الرعايا البريطانيين، بل سلامته هو نفسه فى خطر وعندما أوضح قائد البحرية البـريطانى الذى حمل الرسالة إلى شيخ دبى أن بريطانيا بلد قـوى كسبت الحرب الأخيـرة، ولكن سياستـها تقوم على الأناة لمنع سفك الدمـاء، كان موقف الشيخ أن هذه السـياسة ولو أنهـا تهدف إلى السـلام إلا أنها تتبسم بالخـوف. وقد وضح هذا الشعور لدى شيخ دبى حينما سأل قائد البحرية «ما الذى تنوون إعطاءه للإيرانين فى الخليج أكثر مما أعطيتم؟»(١).

قبل أن يغادر قائد البـحرية ساحل عمان أرسل رده على استـفسارات المقيم السيـاسى البريطـاني عن التهـريب فى طنب وقال أن الأسطول الملكى البـريطانى الراسى فى هنجام قد وضع الجزيرة تحت المراقبة الدقيقة لفترة طويلة ولكنه لم يجد للتـهريب أثرا هنالك. وقـد أثبتت تحـرياته أن التهـريب كان دائمـا يتم عن طريق الإيرانييـن وليس للعرب دخل فـيه. وكان من رأى قـائد البحـرية أنه إذا أعطيت ملكية طنب لإيران فإن هذا سيشكل شوكة فى جنب العرب لقرب هذه الجزيرة من الساحل العمانى وفى رسـالة بتاريخ ١٤ سبتمبر وجدت وزارة الخارجـية البريطانية أنه من المناسب أن تقصر طلب التعويض على مبلـغ خمسة آلاف روبية بخصوص الاستيلاء على السفينة واحتـجاز قائدها والركاب والملاحين، وإهمال أى طلب فى الوقت الحاضر بخصوص سيادة شيخ دبى(٢)، ذلك الموضوع الذى استنكرته إيران تماما. واعتبـر أن جميع حكام العرب فى الساحل الغـربى من الخليج العربى رعايا إيران وأن اتفاقيات الحماية التى عقدتها بريطانيا مع هؤلاء المشايخ والمشيخات تعتبر باطلة ولاغية ولا تستند إلى شرعية أو قانون(٣).

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٣٥٧.
٢ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٣٥٨.
3 - F.O. 371/13010, I.O. Confidential B. 403 the trucial chiefs 1908 - 1928.



أرسل وزير الخارجية الإيرانى رده فى ٢٠سبتمبر إلى القائم بالأعمال البريطانى مؤكدا وجهة النظر الإيرانية السابق ذكرها فى مذكرة بتاريخ ٢١ أغسطس عام ١٩٢٨. وقال وزير الخارجية الإيرانى فيما يختص باتفاقية عام ١٨٩٢ بأن إيران لاتلتزم بأية اتفاقية تكون مناقضة لحقوقها أو تحد من مصالحها، وتعتبر إيران هذه الاتفاقية غير شرعية، ولا يمكن أن تكون بأى حال من الأحوال سندًا قانونيا لأية إجراءات تتخذ ضد إيران وفى ٢نوفمبر وصل فجأة مدير جمرك لنجة إلى ميناء دبى بحجة أن زورقه البخارى كان فى حاجة إلى بعض إصلاحات عاجلة. ولكن الشيخ رفض السماح له بالرسو فى الميناء. وأبرق الوكيل السياسى البريطاني بهذا الخبر فورا إلى المقيم السياسى البريطاني كما قام بتحذير شيوخ الساحل العمانى من استقبال الموظفين الإيرانيين. وطلب عيسى بن عبداللطيف الوكيل السياسى البريطاني فى تقريره بتاريخ ١٠ نوفمبر حول هذا الحادث أن تزور المراكب الحربية البريطانية الساحل العمانى مرة كل أسبوعين أثناء هذه الفترة الدقيقة. وبعد ثلاثة أيام أعطت اللجنة الفرعية للخليج العربي تعليماتها إلى قائد البحرية فى الخليج العربى أنه لما كان احتلال إيران للجزر العربية طنب وأبوموسى خرقا للاتفاق الذى يقضى باحترام الوضع الراهن فى الخليج العربى، لهذا فإنه حتى تسوى الأمور، وكإجراء وقائى، تمنع إيران من احتلال هذه الجزر بالقوة إذا استدعى الأمر ذلك(١).

لقرب عقد معاهدة أنكلو - إيرانية جديدة ولم تكن بريطانيا تريد الضغط على إيران بشأن التعويضات وتوصل الجانبان إلى اتفاق شفوى باعتبار الطنب وأبوموسى ملكا ساحل عمان وكانوا بصدد صياغته كتابة، ولكن تلك المفاوضات

---

١ - د. محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٣٥٨ وانظر:

- I. O. R. - R/15/1/14/9 - F. O. To British Minister, Tehran - 14 sptember 1928 - F. O. 371 - 13721 - Admiralty to F.O. 13 November 1928.



بين الجانبين توقف ولم تستكمل وذلك بسبب مطالبة إيران بملكيتها على جزيرة الطنب وقال وزير البلاط الإيرانى إن حكومته ستوقف عن مطالبتها بجزيرة أبوموسى إذا قبلت الحكومة البريطانية الاعتراف بملكية جزر الطنب[١].

حالما أطلق سراح المركب ومسافريه، كان لا بد للسلطات البريطانية من أن تعالج مشكلتين بارزتين. المشكلة الأولى هى إخلاء سبيل البضائع المحتجزة ودفع تعويضات على احتجاز المركب. أما المشكلة الثانية فهى المسألة الأكثر أهمية المتعلقة بمطالبة إيران بالسيادة على جزر الطنب، إذ أن السلطات الإيرانية كانت تعتبر الحادثة منذ البداية إهانة فاضحة لها بسبب القيام بالتهريب فى جزيرة إيرانية. وهنا اتخذ البريطانيون موقفين متباينين. فوزارة الخارجية فى لندن كانت تريد من المقيم السياسى البريطانى أن يحل هذه المشكلة محليا، خاصة وأن دائرة الجمارك الإيرانية قد أوضحت أن الحادثة جرت دون علم من الحكومة فى طهران. أما وزارة الهند فى بريطانيا ووزارة البحرية وحكومة الهند، فكانت تريد ممارسة الضغط السياسى والدبلوماسى على الحكومة الإيرانية، لأنها كانت قلقة بشأن مسئوليتها تجاه عرب ساحل عمان الذين أخذ وضعهم يتدهور بسبب عدم قدرتهم على حماية أنفسهم. وقد أرسل الضابط الأعلى للأسطول البريطانى تقريرا عن هياج الأهالى فى الساحل العمانى، وبخاصة فى دبى حيث كان الحاكم يتعرض لضغط شديد وبالكاد استطاع أن يهدىء من ثورة غضب مواطنيه الذين اعتبروه مسئولا عن النقص الواضح فى دعم بريطانيا لموقفهم. وذيل هذا التقرير بحاشية كتبها السير آرثر هيرتزل، وزير الهند، الذى علق على موقف بريطانيا قائلا: «إنها. . .(أى هذه الحادثة) لابد أن تجعل حتى وزارة الخارجية فى لندن تحمر خجلا»[٢].

---

١ ـ د. محمد العيدروس ـ التطورات السياسية فى الإمارات العربية ص١٢٧.

٢ ـ د. روزمارى سعيد: المرجع السابق، ص١٨؛ وانظر:

I.B.I.D.P. 4/57/28 - Viceroy to Secy - of State India Office, August 1928.



تم التـوصل إلى حل وسط فى النـهاية فـكل من حكومـة الهند والحكومـة البريطانيـة فى لندن قررتا أن تساهما، بانـتظار قيام إيران بدفع التعـويضات، بمبلغ خمسة آلاف روبية كتعويض للعرب المتضررين من الحادثة، على أمل أن يكون لهذا الإجراء تأثيـر فى تهدئة خـواطر العرب. غـير أن وزارة الماليـة البريطانيـة رفضت التصديق على دفع هذا المبلغ، متجاهلة القرار الذى يقضى بأن عرب ساحل عمان يستـحقون هذه التعـويضات نتيـجة لعلاقتـهم مع بريطانيا. وحيث أن المفـاوضات البريطانية مع إيران كانت سـتبدأ قريبا، و هى مفاوضات كـانت الحكومة البريطانية تأمل منها أن تنتهى بتوقيع معاهدة انكلو ـ إيرانية جديدة، فإن بريطانيا لم تتخذ أى إجراء آخـر بشأن التعـويضات المترتبـة على إيران وفى شهـر مايو ١٩٢٨، توصل الطرفان إلى اتفاقية شفوية اعتـبرت بموجبها جزر الطنب وأبو موسى ملكا للعرب. بانتظار صياغة هـذا الاقرار فى معاهدة مكتوبة، فإن الحكومة البـريطانية فضلت أن تمتنع عن اتخاذ أى إجراء جديد بشأن التعويضات. وبعد أسابيع قليلة، جرت أول محاولة لخلع الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبى على يد عدد من أفراد أسرته. وقد اعـتبـر القائد العـام فى الأسطول البريـطانى فشل حـاكم دبى فى الحصـول على تعويضات مـن بريطانيا للمتضـررين من حادثة الجالبوت واحدا مـن الأسباب التى أدت إلى وقوع محاولة خلعه. وحث القائد العام فى الأسطول حكومته على تهدئة خـواطر العرب بطريقـة ما، كـما أقـر بأنه لا يعـرف لماذا تأخر دفع التـعويضـات للمتضررين من عرب دبى بسبب احتمال ايجاد تسوية مع ايران بشأن جزيرة تخص رأس الخيمـة بالذات، ومن جهة أخرى، رفضت وزارة الخارجـية فى لندن الضغط على وزارة المالية البريطانية لدفع هذه التعويضات قائلة(١):

«من وجـهة النـظر المالية المحـضـة. . . ان الاقتـراح بالزام دافع الضـرائب البريطانى بالدفع بسبب جنحة ارتكبتها دائرة الجـمارك الإيرانية هو اقتراح غير مقنع

---

١ ـ د. روز مارى سعيد: المرجع السابق: ص١٩ وانظر:

L.P & S/10: P. 4011/1923/2, P. 077/28 Pol/ in Govt ofindia - June 12, 1928 (tele).



ابدا. ولذلك فإن السؤال الوحيد الذى يمكن طرحه الآن هو فيما إذا كان بالامكان تبرير هذا الدفع على أساس ضرورة سياسية ملحة... ولقد توصلنا إلى قناعة بأن علاقة هؤلاء العرب بنا لم تصل إلى درجة تبرر تطلعهم إلى الحصول على تعويضات منا.

بينما كانت هذه المناقشات جارية فى لندن، كان موقف الشيخ سعيد يتزايد صعوبة. فمواطنوه كانوا يعتمدون عليه لحمايتهم من هجمات الإيرانيين. وكان هو بدوره ملزما بموجب المعاهدة التى يرتبط بها مع بريطانيا بالإعتماد على الحكومة البريطانية للحصول على هذه الحماية. غير ان مثل هذه الحماية لم تصل، ومن الواضح ان الشيخ سعيد كان يعتبر إنشغال بريطانيا بآمالها فى التوصل إلى معاهدة انكلو - إيرانية أمرا لا أهمية له بالنسبة للورطة التى وقع هو فيها، خاصة وأنه قد واجه محاولة لخلعه فى تلك السنة بسبب اذعانه للمعاملة التى يلقاها من بريطانيا وكانت حكومة الهند وحدها مدركة لصعوبة موقف الشيخ سعيد، قررت فى نوفمبر ١٩٢٩ دفع مبلغ خمسة آلاف روبية كاملة إلى المتضررين من احتجاز المركب العربى وتم ذلك فى النهاية وبحضور الشيخ سعيد فى أوائل عام ١٩٣٠[١].

وكان التأخير البريطانى بسبب تجديد عقد معاهدة إنكلو - إيرانية لا يعنى شيئا أو أن تكون على حساب الحق العربى بالنسبة للمتضررين من الحادثة الذين طال صبرهم وعلى كل فإن الخارجية البريطانية رفعت مذكرتها إلى اللجنة المتفرعة عن لجنة الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية (C.I.D) لتنظر فى الادعاءات الإيرانية على الجزر العربية كطنب وأبو موسى. وبعد مناقشة تلك اللجنة لأمر الجزر العربية توصلت إلى قرارين وهما[٢]:

(أ) أن ترفع الحكومة البريطانية يدها عن هذه الجزر العربية ويوكل أمر الدفاع

---

١ - د. روزمارى سعيد - نفس المرجع ص٢٠.
٢ - د. عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم - المرجع السابق ص٢٤٧.



عنها لـلحكام العرب الذين هم حـاليا كمـا كانوا فى الماضى، أهـل حرب لم يرد هؤلاء العرب عن الحرب أو يثنيهم عنها إلا الوجـود العسكرى البريطانى فوق مياه الخليج العربى. وأضافت المذكرة أنه لولا الوجود البريطانـى لقام العرب حاليا كما كانوا يفعلون فى المـاضى بالهجوم على سواحل إيران ولنشروا الـقرصنة فى أعالى البحار. وتستطرد المذكرة وتلقى السؤال التالى:

ـ ماذا لو تركنا للعرب حرية الدفاع عن ممتلكاتهم وهم القادرون على ذلك؟

ويرى واضعو المذكرة أن البريطانيين لو وقفـوا موقف المتفرج من هذا النزاع فسيقوم العرب فى ساحل عمان بتأكيد سيادتهم على تلك الجزر العربية مما يصيب السياسة البريطانية التى أقامتها فى المئة السنة الأخيرة بطعنة نافذة. ففى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر وبعد كفاح مستمر ضد هؤلاء القراصنة الذين كانت لهم السيادة على السواحل الجنوبية للخليج العربى قامت حكومـة جلالته بإجبار أسلاف هؤلاء المشايخ على أن يدخلوا فـى اتفاقيات امـتنعوا بموجب شروطهـا عن قتال البـحر، والتزموا بسلم أبدى ووافقوا على أن يردوا خلافاتهم للمقيم ليحكم فيها. وإنه لمن فخر حكومـة جلالته أنها استطاعت أن تقـوى السلام البريطانى (Pax Britanica) الذى شادته بالجهد منذ ذلك التاريخ والـذى ثبت ولم يهتز إلا فى مناسبات نادرة. ان هذا السـلام هو من صنـع هذا البلد وأننا لن ندعى زورا لـو قلنا بأن الالتـزام الأدبى الذى يجعلنا نسيطر على الخليج العربى يكمن فى أننا وطدنا ولا زلنا نوطد الأمن بين القبـائل شبه الهـمجية عـلى كل ساحل الخليج العربى ونحـمى تجارتنا وملاحة جميع الأمم من أخطار القرصنة والحروب المحلية.

انتهت المذكرة بأنه إذا شجعنا أو حمينـا أو تغاضينا عن هجوم يقوم به أحفاد هؤلاء القراصنة العرب الذين عـاقوا بقرصنتهم الملاحة فـى الخليج العربى زمنا فإن ذلك العمل سيكون غلطة تظل الحكومة تندم عليها مـستقبلا. وسيكون هذا العمل عذرا كافـيا وبرهانا ساطعا بأن الحكومة البـريطانية ليست مستـعدة لأن تحمى أمن الخليج العربى وتقيم فوقه السلم وترعاه، وسيتخذ هؤلاء هذا العمل دلالة على أن



الحروب المحلية ليست محظورة وستكون الحرب ظاهرة عامة من ظواهر المنطقة. إن نجاح هؤلاء العرب فى هزيمـة إيران وإبعادهم سيشد عضـدهم ويجعلهم يتطلعون إلى مغـامرات بحريـة أخرى، ويقومـون بنهب الساحل الإيراني والجـزر الإيرانية ويعاودون القرصنة على الملاحة الدولية وأضـافت المذكرة أن فشل العرب فى حالة قيامهم بالدفـاع عن جزرهم قد يقود إلى إحراج الحكومة البريطانيـة عندما يقومون بطلب المساعدة العسكرية منها. وخلصت المذكـرة إلى استبعاد إطلاق أيدى القوى العربية إذ أن نجاحها أو فشلها سيسبب مشاكل كثيرة[1].

(ب) يبقى بعد هذا أن العرب سوف لن يحتملوا الاحتلال الإيراني لأرضهم ولذلك يجب أن نتبع الأمر الثـانى بعد فشل المساعى الدبلوماسـية ويقضى الطريق الثانى أن ترسل الحكومة وحدة بحرية أو عسكرية لازاحة الإيرانيين بالقوة وعلينا أن نخطر إيران بما نوينا تنفـيذه حين تقر لجنـة الدفاع عن المستعـمرات (C.D.C) هذا الرأى ويقره مجلس الوزراء وسيقوم الوزير البريطانى (السير كليف ـ Clive) بتبليغ الحكومة الإيرانية بمزيد من الوضوح حيث أن احتلالهم لهذه الجزر غير مسموح به.

تضيف المذكرة أن الإيـرانيين قد يلجأون إلى عصبـة الأمم، وفى هذه الحالة سيكون موقف البريطانيين فى الدفاع عن الجـزر العربية قويا وواضحا، أما إذا رأت بريطانيا أن تكون هى البادئة بالشكوى للعصبة فعليها أن تفعل ذلك فى هذا الحين، لأن الشكوى البريطانية لدى العصبة لن تفيد كـثيرا فى حالة احتلال فعلى من قبل إيران لهذه الجـزر. ولن يكون لذلك أية نتائج إيجابية لدى الـشيوخ الذين ستـهتز صـورة بريطانيـا فى نظرهم[2]. وعلى كل فـإن الحكومـة البريطـانية قـررت دفع تعويضات بمبلغ خمسة آلاف روبيـة نظرا لقرب تجدد معاهدة الأنكلو ـ الإيرانية فى شهر نوفمبر عام ١٩٣٠ فدفعت المبلغ المذكور إلى المتضررين بحضور الشيخ سعيد كما ذكرنا سابقا.

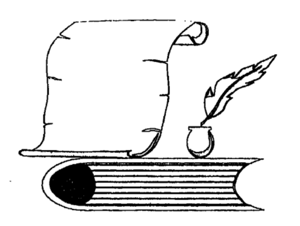
---

١ ـ عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم ـ نفس المرجع ص٢٤٧.

٢ ـ عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم ـ نفس المرجع ص٢٤٨.







إيران وتصعيد التوتر فيما بين

١٩٢٨ - ١٩٣٠

- المطالبة الإيرانية بالجزر العربية ١٩٢٥ - ١٩٢٨.
- الأطماع الإيرانية ومباحثات الاتفاقية الأنجلو - إيرانية عام ١٩٢٨ - ١٩٣٠.

المطالبة الإيرانية بالجزر العربية عام ١٩٢٥-١٩٢٨:

بدأت المطالبة الإيرانية بالجزر العربية عندما اكتشفت شركة الوادى الذهبى كميات من الأكسيد الأحمر فى جزيرة هرمز، وأرادت الشركة أن تمد نشاطها إلى جزيرة أبو موسى، عن طريق الحكومة الإيرانية. ولقد أشار الوزير البريطانى فى طهران، السير برس لورين، فى عام ١٩٢٣، فى رسالته إلى حكومته:

«أعلم أن صاحب امتيار الأوكسيد الأحمر فى جزيرة هرمز قد حرض الحكومة الإيرانية على إثارة ادعاءاتها على جزيرة أبو موسى والبحرين، وأن الحكومة الإيرانية تتجه بالفعل لعرض ادعاءاتها هذه على عصبة الأمم».

ورد فى عام ١٩٢٥ فى مذكرة للوزير المفوض البريطانى فى طهران قدمها إلى الحكومة الإيرانية تحذيرا بأن استمرار طهران بمطالبتها بجزيرة أبو موسى سوف يحمله على الطلب من حكومته إصدار التعليمات لحكومة الهند لإرسال سفينة حربية لجزيرة أبو موسى للدفاع عن حقوق شيخ الشارقة فتراجعت الحكومة الإيرانية وأصدرت تعليماتها إلى موظفى الجمارك الإيرانيون (الذين زاروا جزيرة أبو موسى) بعدم القيام بأية تصرفات تجاه جزيرة أبو موسى ووضعت الحكومة البريطانية خطط طوارىء للدفاع عن الجزر العربية عند قيام حكومة طهران باحتلالها ولكن الإيرانيين لم يصغوا للاحتجاجات البريطانية، وبادروا إلى إرسال بعثة جيولوجيا إلى جزيرة أبو موسى، وذلك لفحص كميات الأوكسيد الأحمر الموجود فى الجزيرة. وذلك لوضع تقرير عن كميات الأوكسد الحديد الموجود فى جزيرة أبوموسى[1].

---

1 - I.O. &L. - R/15/2/8/41, Annual Report on Trucial Loast, Oman for 1925.

أرسلت سلطات الجمارك الإيرانية فى خريف ١٩٢٥زورقًا بخاريًا إلى جزيرة أبو موسى. وقام أفراده بتفتيش المغر المستخرج من الجزيرة. وأخذوا جوالا واحدًا معهم. وبعد احتجاج السفارة البريطانية ضد هذا العمل كررت الحكومة الإيرانية دعاواها فى الجزر. وأما الحكومة البريطانية فقد وقفت بشدة فى وجه الاعتداءات الإيرانية وتمسكت بسيادة حاكم الشارقة على جزيرة أبو موسى. وإتجاه هذا الموقف المتصلب من الحكومة البريطانية بادرت سلطات الشاه بإرسال تعليماتها إلى رجال الجمارك الإيرانية بعدم مواصلة الاعتداءات أو أية أعمال أخرى على جزيرتى الطنب وأبو موسى. ولكن الضغط الدبلوماسى البريطانى فى طهران جعل الحكومة الإيرانية تسحب مذكراتها. وفى أوائل عام ١٩٢٦ أرسلت التعليمات لموظفى الجمارك الإيرانيين ألا يقوموا بأية أعمال من هذا النوع فى جزر طنب وأبوموسى.

بادر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربي المقدم أف. بى بريدكس إلى إرسال خطاب موجه إلى الوزير المفوض البريطانى فى طهران برقم إس. ٨٥/ ١١ وبرفقه خطاب موجه له بتاريخ ٦ مارس ١٩٢٦ من القائم بأعمال مدير دائرة الجمارك الإيرانية وبرقم ٥٢١٠ وتاريخ ٣ فبراير ١٩٢٦ مرفق بخطاب آخر صادر عن المدير العام لدائرة الجمارك الإيرانية فى طهران رقم ١٥٥٠١ وتاريخ ٤ يناير ١٩٢٦ يتضمن إعلانًا من وزارة الداخلية الإيرانية رقم ٥٤٩/ ٢٠٣٩١ وتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٢٥ باعتبار جزيرة أبو موسى ضمن ممتلكات الحكومة الإيرانية وفيما يلى نص الخطاب الموجة من المقيم السياسى البريطانى فى الخليج والمؤرخ فى ٦ مارس ١٩٢٦ إلى الوزير المفوض البريطانى السير بى. إيل. لورين[1]:

رقم س ـ ٨٥/ ١١ لعام ١٩٢٦ المقيم السياسى البريطانى والقنصل العام

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق ص٤٢ وانظر:

R/15/1/262 - British Residency, Bushire, No, 11/85/5, 6March 1926 to Sir P. Loraine HM's Extraordinary Envoy and Minister Plenipotentiary at the Court of Persia, Tehran.



بوشهر ٦ مـارس ١٩٢٦ إلى السير بى. إيل لورين الوزير المفـوض فوق العادة فى طهران.

سيدى.

أتشرف بالإشارة إلى الخطاب المرقم ٨٣ والمؤرخ فى ٨/ ١٠/١٩٢٥ المتضمن قيام دائرة الجمـارك الإيرانية فى لنجة بمحاولة أخذ عينات من الأكسـيد الأحمر من جزيرة أبو موسى. وقـد قام منذ ذلك مدير الجمارك الإقليمى فى بوشـهر بإرسال خطاب مـرفق بخطابه المؤرخ فى ٣ فـبرايـر ١٩٢٦ برقم ١٥٥٠١ وتاريخ ٤ يناير ١٩٢٦ موجة من مدير عام الجمارك وتجدون بطيه الترجمة للخطاب المذكور. ويبدو أن الإنذار الموجـه من قـبلكم فـى عام ١٩٢٣ إلـى رئيس الوزراء ووزير الشـؤون الخارجـية الإيرانيـة راجع خطابكم رقم ٢٣٦ وتاريخ ٢٩ مايـو ١٩٢٣ الموجه إلى السكرتيـر الرئيسى للدولة للشـؤون الخارجـية، لندن لم يرسل إلى دائرة الجـمارك الإيرانية. ولا يمكن للمرء أن يصدق نفى وزارة الداخلية الإيرانية بعلمها بالموضوع (حول الحقوق الإيرانية فى جزيرة أبو موسى).

سأرسل صـورة عن هذا الخطاب إلى حكومة الهند وإلى وزيـر المستعـمرات لصاحب الجـلالة فبادر الوزير المفوض البـريطانى بدوره إلى مقابلة القائـم بأعمال وزير الخـارجيـة الإيراني فى ٢٣ أبريل ١٩٢٦ وسلمـه صورة من المذكـرات التى أرسلتهـا الحكومة البريطانية إلى وزارة الخـارجية الإيرانية بتـاريخ ١٦ مايو ١٩٢٣ وكـذلك نسخـة من خطاب الوزير المفـوض البـريطانى إلى رئيس وزراء الحكومـة الإيرانيـة فى ٢٦ مايو ١٩٢٣. وذكـر الوزير البريطانى القـائم بالأعمـال الإيراني وحكومتـه بما حدث خلال الثلاث سنوات الأخـيرة عندما حاولت دائرة الجـمارك الإيرانية فى بوشهر أخـذ عينات من الأكسيد الأحمر من جـزيرة أبو موسى وتأكيد مدير دائرة الجمارك المذكور وبتخويل من وزارة الداخليـة الإيرانية لحقوق حكومتها فى جزيرة أبو موسى والتى لم تقبل بها لندن آنذاك. فوعد القائم بالأعمال الإيراني



بمتابعة الموضـوع وإطلاع الوزير على تفاصيل الارتباك الحاصل بين دوائر الخـارجية والداخلية بصدد الموضـوع. كما وطلب الوزير البريطانى القـائم بالأعمال الإيراني باتخاذ الإجـراءات اللازمة لوقف وسحب الإعـلانات الرسميـة لحكومته المتـضمنة الادعاءات الإيرانيـة بملكية جزيرة أبو مـوسى والتى لا يمكن للحكومة البـريطانية السكوت إزائهـا وفيـما يلـى نص الخطاب الموجه من المقـيم السـياسى البـريطانى والقنصل العـام فى بوشهر والمؤرخ في ٢٦ يونيـو ١٩٢٦ إلى مدير دائرة الجـمارك الإيرانية حول تأكيد عائديه جزيرة أبو موسى إلى الشارقة[١]:

رقم إس ـ ٢٥٤ لعام ١٩٢٦ المقيم السياسى البريطانى والقنصل العام بوشهر ٢٦ يونيو ١٩٢٦ إلى مدير دائرة الجمارك، بوشهر

سيدى،

أتشرف بأن أشـير إلى خطابكم رقم ١١٦٩ وتاريخ ٢٧ مـايو ١٩٢٦ بصدد جزيرة أبو موسى.

٢ ـ لقد أصدر الوزير المفـوض لصاحب الجلالة فى طهران تعليـماته لى بأنه استنادًا إلى إشـعارنا المتكرر إلى الحكومـة الإيرانية فى عدة مـناسبات فـإن حكومة الهند تعتبر جزيرة أبو موسى عائدة لحاكم الشارقة الذى تحت حمايتها.

٣ ـ لذا وفى هذه الظروف فـإنه من المفضل إشـعار الحكومة الإيرانـية بذلك قبل اتخاذ أى إجـراء آخر. وقام فى شهر يوليو ١٩٢٨ قـارب تابع لدائرة الجمارك الإيرانية الذى كـان يقوم بعـملياته من جزيرة «طنب» بالاسـتيـلاء على قارب تابع لدبى جنوب الجـزيرة كان يحـمل عددًا من المـسافـرين إلى مدينة «خـصب» على الساحل العربى ومصادرة شحنة من الـسكر والتمور. و جاءت به سلطات الجمارك المذكورة إلـى لنجة إذا تم إيداع المسـافرين هناك فى السـجن. وقد سـبب الحادث

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ نفس المرجع ص٤٣.



المذكور موقفًا صعبًا وهياجًا شديدًا فى الساحل العربى أوشك على قيام شيوخ ساحل عمان بالانتقام للعدوان الإيراني مما سبب إحراجًا ومشكلة معقدة لسلطات حكومة الهند. فبادر ممثل الحكومة البريطانية فى طهران إلى اتخاذ الخطوات اللازمة انتهت بإطلاق سراح القارب العربى والمسافرين وملاحيه. ولم تدفع السلطات الإيرانية تعويضًا عن المواد المصادرة بحجة ملكية وعائدية جزيرة «طنب» لها إنتظارا لانتهاء المفاوضات حول عائديه الجزيرة المذكورة والجزر الأخرى. ولاشك أن الادعاءات الإيرانية بملكية جزيرة «أبو موسى وطنب» استندت على خارطة اللورد كروزون لبلاد إيران (غير الرسمية) لعام ١٨٩٢ التى تظهر فيها الجزر بالألوان الخاصة ببلاد إيران وعلى خارطة مسح الهند لعام ١٨٩٧، إذ لا يمكن الأخذ والاعتماد على هذه الخرائط نظرًا لشجب الادعاءات الإيرانية من قبل وبعد التواريخ المذكورة أعلاه. ولاشك أن تاريخ هذه الجزر قبل عام ١٧٥٠ غير واضح إلا أن الشيوخ ساحل عمان تمكنوا خلال الفترة ١٧٥٠ ـ ١٨٢٠ من ممارسة هيمنتهم على مياه الخليج العربى ومنافسة إيران. كما ولا يوجد هناك أى دليل دامغ يبرهن على أن هؤلاء قد حصلوا على السلطة لممارسة السيادة على هذه الجزر بعد حصولهم على موطىء قدم واحتلال بعض أجزاء الساحل الإيراني.

الحقيقة هى أن هؤلاء الشيوخ حملوا معهم إلى مكانهم الجديد ما كانوا يتمتعون به من سلطة على هذه الجزر كانوا يمارسونها من قبل على الساحل العربى. وأن حقيقة الأمر أن بعض هؤلاء المحاربين العرب من ساحل عمان الذين جاءوا إلى الساحل الإيراني وحصلوا على التبعية الإيرانية كمواطنين إيرانيين ومارسوا سلطتهم على الساحل الإيراني باعتبارهم حكاما فرسا خاضعين للحكومة الإيرانية لا يؤثر بالنتيجة فى الحقوق الأصلية التى حصل عليها فرعا القبيلة على الساحل العربى وعلى الساحل الإيراني بشكل مشترك. فاستمر سير المصالح والمصير المشترك بين فرعى القبيلة وبقيت الجزر ملكهم المشترك، ولم يكن من حق



أى شيخ من شيوخ ساحل عمان ولنجة أن يتخلى عن الجزر بالنيابة عن القبيلة أو التخلى عن حقوق السيادة باعتباره حاكم هذه القبيلة ورئيسها. ولاشك أن ممارسة شيوخ ساحل عمان لحقوقهم وملكيتهم لهذه الجزر منذ عام ١٧٥٠ ولحد عام ١٩٢٨ كافية لإعطاء الأحقية والملكية للجانب العربى استنادًا إلى أحكام القانون الدولى. كما لم يمارس الإيرانيون سيادتهم على هذه الجزر إلا خلال الفترة من عام ١٨٨٠ من خلال حاكم لنجة (من شيوخ ساحل عمان الذى أصبح من التبعية الإيرانية كموظف تابع للحكومة آنذاك) وحتى عام ١٨٨٧ عندما أخرج الإيرانيون حاكم لنجة القاسمى واستعادة الساحل الإيرانى منه واحتلال جزيرة «صري» فى الوقت نفسه. وبهذا بقيت الملكية الأصلية لهذه الجزر بيد ملاكها الأصليين من شيوخ ساحل عمان وهى مشابهة لقضية تحكيم جرينلاند وجزر بالماس فى محكمة العدل الدولية. وفى برقية صادرة عن المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٢٨ والموجهة إلى وزير الهند فى الحكومة البريطانية أكد المقيم السياسى على موضوع ضرورة تواجد الحراس المسؤولين عن رفع العلم الخاص بحاكم الشارقة ورأس الخيمة على الجزيرتين ولمراقبة ورفع العلم من قبل البحرية البريطانية باستمرار هناك كتأكيد لسيادة حكام الشارقة ورأس الخيمة على الجزيرتين. وقد أصدر المقيم السياسى البريطاني تعليماته إلى قائد القوات البحرية فى الخليج العربى لمراقبة ذلك وإبلاغ السلطات البريطانية فى حالة عدم رفع العلم المذكور على الجزيرتين باستمرار وكل يوم(١)

وفيما يلى نص ما ورد فى خطاب وزارة الخارجية البريطانية المؤرخ فى ٧

١ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ نفس المرجع صـ ٤٥ وانظر

FO371/13009, from Political Resident in the Persian Gulf to secretary of State for India15 August1928.

FO371/13070, FO, Lord Cushendon To Sir R. Clive, 7November1928, No.528.



نوفمبر ١٩٢٨ الموجه إلى الوزير المفوض البريطانى السير آر. كلايف والذى تضمن تعليمات الوزارة بصدد الخطوط العامة للمحادثات التى سيجريها الوزير البريطانى مع مسؤولى الحكومة الإيرانية بصدد العديد من القضايا المشتركة الخاصة بالخليج العربى كمسألة المطالبة بجزر «أبو موسى وطنب وصري» ومكافحة تجارة العبيد وتهريب الأسلحة وغيرها:

وزارة الخارجية (البريطانية) ٧ نوفمبر ١٩٢٨ رقم ٥٢٨ من اللورد كوشندون إلى السير آر. كلايف (طهران)

سيدى،

لقد خولناكم خلال محادثاتكم مع وزير البلاط الإيراني فى شهر أبريل الماضى لإبلاغه بأنه فى الوقت الذى تشجب فيه حكومة صاحب الجلالة وبشدة الأساليب التعسفية التى وجدها وزير المالية الإيراني ملائمة لاستخدامها، فإنها مستعدة لمناقشة هذه المواضيع المتعلقة بالخليج العربى بشكل ودى وبروح الحكمة ولها مطلق الحرية فى إثارة أى موضوع من هذه المواضيع. وإن حكومة صاحب الجلالة مقتنعة بأن أهمية المصالح البريطانية فى الخليج العربي لا تصطدم بأى شكل من الأشكال بالسيادة الإيرانية والروح الوطنية، بل على العكس إذ أنه فى صالح الطرفين التعاون بشكل وثيق وفاعل بصدد القضايا كمكافحة تجارة العبيد وتهريب الأسلحة وحماية وتنظيم التجارة بشكل قانونى وسلمى: لذا فإن حكومة صاحب الجلالة توقعت أن توافق الحكومة الإيرانية على مناقشة هذه القضايا بروح ودية ومعقولة وتتعهد فى الوقت نفسه أن لا تسعى أو تحاول إجهاض أو التقليل من شأن الوضع الحالى القائم لقد وافق وزير البلاط (الإيراني) على مناقشة قضايا الخليج العربى عند عودتكم إلى طهران فى الخريف وقد كتب لكم تعهداً على شكل رسالة شخصية بتاريخ ١٠ مايو قائلا بأنه سيبذل أقصى جهده للحفاظ على الوضع الراهن لحين مناقشة هذه المواضيع والتوصل إلى حلول بصددها، ويبدو أن هناك



عدة مؤشرات تؤكد تبنى الحكومة الإيرانية لسياسة استفزازية متعمدة لتحدى التفوق البريطانى فى كافة أرجاء الخليج العربى. فقد أعـادت تأكيد مطالبتها السابقة بجزر البحرين وطرحت الموضوع بشكل رسمى فى عصبة الأمم، والقبض فى شهر يوليو على قارب عـربى بالقرب من جزيرة طنب وأبو مـوسى من قبل موظفى الجـمارك الإيرانيين وإثارة المطالب الإيرانيـة بجزر طنب وأبو موسـى. كما وقـامت الحكومة الإيرانية فى شهـر مايو و دون مناقشة الموضـوع مع المفوضية البريـطانية فى طهران بإرسال أطبـاء إيرانيين ليحلوا مـحل الأطباء البريطانيـين الذين يعملون فى خـدمة الحجـر الصـحى فى الموانىء الإيرانية ومـحاولة احـتلال مـيناء باسيـدو فى شـهر سبتمبـر. كما وعملت مؤخراً بإصدار التعليـمات من طهران إلى سلطات الأقاليم باعتـبار مواطنى الكويت وعـمان وساحل عـمان مواطنين إيرانيين ولحـين صدور تعليـمات أخـرى. ولاشك أن كل هذه التـصرفـات تدل بلا أدنى شك على نوايا الحكومة الإيرانيـة لمد نفوذها وسلطتها علـى حساب النفوذ والسلطة البـريطانية فى كافة أرجاء الخليج العربى وحتى على طول الساحل العربى[1].

تخوفت الحكومة البريطانية على مصالحها من الأطماع الإيرانية في المشيخات العربيـة فى شرق الجـزيرة العربية وذلـك مما قد يترتب آثار وانعكـاسات من تكرار حوادث الاعتـداءات من قبل السفن التابعـة للبحرية الإيرانية على المراكـب العربية والتهديدات الإيرانية عـلى الجزر العربية[2] لا يمكن أن تقـبل الحكومة البريـطانية بتقـديم أية تنازلات إزاء المطالب الإيرانية بجزر أبو مـوسى وطنب و «صري»، إذ أنها تعود لشيوخ الشارقة العرب باعتبارهم ممثلى شيوخ القواسم العرب إذ أن فرعًا منهم كان قد استـقر فى القرن الثامن عشر بالقوة وبالتـحالف فى لنجة وفى أماكن

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ نفس المرجع ص٤٦.

2 - F.O. 361 - 20782 - memorandum 21 st April 1937.



أخرى فى إيران. وكــان الادعاء الإيراني فى الماضى يقوم على أساس أن الـشيوخ القواسم فى لنجة (التى بقيت الجزر تحت إدارتهم وسيطرتهم لعدة سنين طويلة قبل عام ١٨٨٧) كــانوا مواطنين يحملون التبـعية الإيرانيـة ويحكمون لنجة كمـوظفين إيرانيين لذا فقـد كان موقف الحكومـة الإيرانية بهـذا الصدد هو أنهم بهذه الصـفة أداروا وحكموا هــذه الجزر والتى أصبـحت بالتالى أرضًـا إيرانية. إلا أن الشـيوخ القواسم يؤكــدون بأنهم فى لنجة حكموا هذه الجزر بصـفتهم شيـوخ قواسم وهو الرأى الذى تقف إلى جانبه وتؤيـده حكومة صاحب الجلالة البريطانيـة كما ويؤيده الشيـوخ القواسم على السـاحل الإيراني أيضًا ليس من المـستبـعد قيـام الإيرانيين بمحـاولة احتـلال هذه الجزر بالقـوة إلا أنه تم إصدار التـعليمـات إلى قائد الـقوة البحرية البـريطانية فى الخليج العربي بضرورة الحفـاظ على الوضع القائم وعليه أن يحول دون قيام إيران باحتلال أبو موسى وطنب ومنعهم بالقوة إذا اقتضى الأمر فى النهاية وكانت بريـطانيا قد وضعت خططًا للدفاع عن جـزر أبو موسى وطنب فى حالة قـيام إيران بأى اعتـداء عليها. وفى مـا يلى نص المذكرة التى حـررتها وزارة الخارجية البريطانية بهذا الشأن فى ٢٣ أكتوبر ١٩٢٨:[١]

أى ٥١٣٨ مذكورة وزارة الخـارجية بشأن الدفاع عـن أبو موسى وطنب ضد عدوان إيرانى تم إعـدادها استنادًا إلى القـرار المتخـذ فى الاجتـماع المؤرخ فى ٢٣ أكتوبر ١٩٢٨.

إذا كانت حكومة صاحب الجـلالة غير مستعدة للقـبول بالادعاءات الإيرانية بملكية هذه الجزر، كمـا هو الافتراض فى هذه القضية، التى تعود ملكيـتها للعرب في ساحل عمـان منذ مئتى عام، فإنـه من الضرورى بالنسبة للجنة الفـرعية للجنة

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق صـ٤٨ وانظر.
FO371/13070, FO Memorandum Regarding Defence of Abu Musa and Tunb against Persiam Aggressiom, 23October1928.



الدفاع الأمبيريالى النظر فى الخطوات الواجبة اتخاذها فى حالة وقوع أى عدوان إيرانى.

تم الاقتراح على أنه فى حالة قيام إيران باحتلال هذه الجزر العربية فإنه يتوجب على حكومة صاحب الجلالة الوقوف جانبا وعدم التدخل وفسح المجال لأصحاب الجزر الشرعيين فى الوقت الحاضر من شيوخ ساحل عمان للدفاع عنها بقوة السلاح. إن عرب ساحل عمان كانوا ولا زالوا شعبًا بحريًا مقاتلا، وإن تواجد سفن صاحب الجلالة هى التى تكبح جماحهم من قيامهم بمهاجمة الساحل الإيراني والعودة إلى القرصنة. والسؤال لماذا لا يسمح لهم بالدفاع عن جزرهم هذه إذ يقال أنهم قادرون على ذلك ضد أى عدوان إيرانى؟ والجواب هو اتخاذ الموقف السلبى والبقاء بموقف المتفرج ينافى السياسة البريطانية فى الخليج العربى خلال المئة سنة الأخيرة. ففى السنوات المبكرة من القرن التاسع عشر، وبعد صراع طويل ومرير مع القراصنة العرب الذين كانوا يسيطرون على الساحل الجنوبى من الخليج العربى، أرغمت حكومة صاحب الجلالة أجداد الشيوخ العرب الحاليين على الدخول فى علاقات تعاهدية مع بريطانيا العظمى إذ التزموا بموجبها بالحفاظ على السلام الدائم وإحالة كافة النزاعات إلى المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر. إذ ساد فى ذلك الوقت السلام على الطريقة البريطانية Pax Britanica عدا فى بعض الحالات الاستثنائية، بسبب هذه الترتيبات التى قامت بها هذه البلاد. إذ أنه من المتعذر القول بأن الحافز المعنوى لتحرير هذه المذكرة هو أننا فرضنا السلام بالقوة فى أوساط تلك القبائل شبه البربرية على سواحل الخليج العربى وحماية التجارة والملاحة لكافة الشعوب من خطر القرصنة والحروب المحلية.

إن التشجيع والسماح أو حتى السكوت أو القبول على قيام القراصنة العرب بحملة مسلحة ضد أبو موسى وطنب سيشكل الخطأ الذى ستندم عليه حكومة صاحب الجلالة فيما بعد. إذ أن ذلك سيعتبر برهانًا قاطعًا على أن حكومة صاحب



الجلالة لم تعد مستعدة أن تتـصرف كحكم وحارس للخليج العربى وفرض السلام والعدل كما وسيـعتبر ذلك مؤشرًا على أن الحروب المحلية مسمـوحة وغير ممنوعة ودون عقاب. وإن النجاح فى ذلك سيشجع الشيوخ العرب للقيام بحملات بحرية أخرى لتحرير الساحل الإيراني والجزر ومحاولة القيام بأعمال القرصنة ضد الملاحة الدوليـة. وفى حالة الفشـل فإنهم سيـكونون فى موقف مـحرج لطلب المسـاعدة البريطانيـة المسلحة لصد أى عـدوان إيرانى ولا يبدو أن هناك أى سبب آخـر لعدم السمـاح للعرب بأن يأخـذوا القانون بأيديهم ويطردوا الإيرانيين بالـقوة. وستـقرر الظروف الذى ستقوم به حكومة صاحب الجلالة فى حالة الاحتلال الإيراني للجزر بالقوة المسلحة. وإنها لا يمكن أن تسمح بقيام مثل هذا الاحتلال دون تحد. ويبدو أن هناك خيارين مفتوحين أمامها فى حال فشل الوسائل الدبلوماسية[1]:

أ ـ بإمكان حكومـة صاحب الجلالة القـيام بإرسـال قوة بحرية أو عـسكرية بريطانية لطـرد القوات الإيرانية بالقـوة أو مساعـدة العرب للقيـام بذلك. وإذا ما قررت اللجنة الفرعـية للخليج العربي بأن لهذا الخيار مـا يبرره على أساس ضرورة الدافع ضـد عدوان خـارجى عن أراضى شيخ من الشـيوخ العـرب تحت الحمـاية البريطانية وإذا ما كانت الوزارة مستعدة للمـوافقة على مثل هذا الخيار القوى كآخر حل، فإنه من الأحسن توجيه الإنذار للحكومة الإيرانية بأن الاحتلال المسلح للجزر سيكون غير مقبول. وبالإمكان تخويل السـير آر. كلايف لتوضيح ذلك لها شفويًا عند الإجابة عـلى مذكرتهـا الأخيرة بـشأن طنب وأبو موسى التى لـم تتم الإجابة عليها لحد الآن.

ب ـ قيام الحكومة البـريطانية بطلب مناقشة الموضوع من قـبل عصبة الأمم. وإن القيام بذلك وطلب مساعدة عصـبة الأمم بعد الاحتلال الإيراني للجزر سوف تكون نتائـجه وخيـمة على الشيـوخ العرب وأنه سـيضعف الموقف البـريطانى فى

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ نفس المرجع ص٤٩.



الخليج العربي وخاصة على الساحل العربى. وإذا كـان الخيار الوحيد المطروح أمام الحكومة البريطانية هو اللجوء إلى عصـبة الأمم فإنه لا يتوجب الانتظار لحين تحرير الجزر فعلاً من قبل القوات الإيرانية. وإذا تم طرح موضوع الإدعاء الإيرانى بملكية هذه الجزر على عصبة الأمم الآن فى الوقت الذى يمتلك فيه العرب هذه الجزر منذ ١٥٠ عامًا فسـيكون موقفنا ضعيفًا عند طـرح الموضوع على أساس الأمر الواقع، وإنه يتوجب علينا اقناع العصـبة بأن قضية إيران ضعيـفة جدًا إذ من الضرورى أن يطلب منهم الانسـحاب منهـا. وكانت إيران قـد بادرت فى نوفمبـر ١٩٢٧ بإثارة موضوع تبعية البحـرين لها فى عصبة الأمم، وطالبت بضرورة سحب آثار يمكن أن تترتب على عقد بريطانيا لمعاهدة جدة عام ١٩٢٧ مع ابن سعود[1].

الأطماع الإيرانية ومباحثات الاتفاقية الأنجلو-إيرانية لعام ٢٨-١٩٣٠

بدأت الادعاءات الإيرانية على الخليج الـعربى تأخذ طابعًا قوميًـا فى أعقاب سقوط الأسرة القاجارية وقيام الأسرة «المازندرانية» بزعامة رضا خان ومن ثم تميزت سنوات حكمه ١٩٢٥ ـ ١٩٤١ بالمنازعـات المستمرة التى قـامت بينه وبين الحكومة البريطانية وخاصة حين أخذ يوجه ضرباته المتتالية ضد الامتيازات الأجنبية فى إيران ولم يلبث أن طلب من الحكومة البريطانية أن تبادر بسحب قواعدها العسكرية التى أقامـتهـا فى باسيدو وهنجام متـعللا بحاجـة إيران إلى تلك المواقع لرسـو سفن أسطولها الجديد، ولما كانت الدوائر البريطانية لا يزال يحدوها الأمل فى استمراريه الإبقاء على قواعدها البحرية فى السواحل الإيرانية فقد اقترحت الحكومة البريطانية على الحكومة الإيرانية الدخـول فى مباحثات لتـسوية الخلافات القائمة بينهـما وقد استغرقت تلك المبـاحثات ما يقرب من ستة أعوام وعلى وجـه التحديد بين عامى

1 - F.O.371/12247 - 1927 Protrest of the Persion Gavernment against article (6) of the Treaty of Jedda. Ministere des Affaires Etrangeres, Tehran ou Secretaire generale de la Societes des Nations 23 November, 1927, cf. note by the Secretary general December 22 nd, 1927.



١٩٢٩ و ١٩٣٤ نوقشت فى خلالها بنوداً لمشروع معاهدة بريطانية إيرانية لم يقدر لها أن تخرج إلى حيز التنفيذ(١)

نجد أن الموقع الاستراتيجى للمشيخات العربية في شرق الجزيرة العربية والمصادر النفطية الهائلة فيها هما العاملان الأساسيان اللذان أعطيا لهذه المشيخات أهمية فائقة فى العلاقات الدولية فى الوقت الراهن. غير أن نظرة سريعة إلى خريطة المنطقة تبين لنا النتائج التى ترتبت على الأهمية التى اكتسبتها المنطقة مؤخراً إزاء تشابك المناطق المحايدة، والحدود غير المخططة والمتنازع عليها، وتعدد الادعاءات والادعاءات المضادة بالسيادة على الأراضى هى كلها أمور تبين المأزق الذى تعيش فيه المنطقة نتيجة للأهمية التى اكتسبتها مؤخراً. والسرعة التى كان على هذه المشيخات أن تنسجم بها مع المفاهيم الغربية للحدود والمياه الإقليمية لم تفد فى شىء سوى أنها زادت من حدة المأزق، فلا شىء أغرب على المجتمع البدوى العربى من تخطيط الحدود بشكل دائم. وبالنسبة للجزر التى تطلب إيران بالسيادة عليها، وكذلك التعقيدات المتعلقة بتخطيط الحدود، فإن مشكلات الملكية لم تعالج بشكل سليم من قبل السلطات البريطانية التى كانت مقيدة بموجب التزاماتها فى المعاهدة بأن تشارك فى إيجاد الحلول وتفاوض لصالح مشيخات شرق الجزيرة العربية التى لا معين لها. غير أن متطلبات السياسة البريطانية وأبعادها المختلفة حالت دون إيجاد حل واضح للمشكلة، فقد اعترفت بريطانيا فى الثلاثينات بأهمية إيران، ولم تكن راغبة فى التضحية بإمكان التوصل إلى اتفاقية أنكلو - إيرانية جديدة من أجل إرضاء حكام رأس الخيمة والشارقة. لكنها فكرت جدياً فى حل النزاع عن طريق إقناع حاكم رأس الخيمة بتأجير أو بيع الجزر المتنازع عليها لإيران(٢).

---

١ - د. جمال زكريا قاسم - الادعاءات الإيرانية - مجلة المؤرخ العربى العدد السادس صـ ٤٥

٢ - د. روزمارى سعيد - المرجع السابق صـ ٢١



لم تقتصر إيران على احتجاز المركب العربى فى جزيرة الطنب وإنما طالبت بمسقط وعمان ومشيخات شرق الجزيرة العربية وأرسلت الحكومة الإيرانية مذكرة إلى الوزير البريطانى فى طهران مؤكدة عدم اعترافها للحكام العرب على الساحل العربى وتعتبر الحكومة الإيرانية أن جميع السكان والمقيمين فى قطر وساحل عمان وعمان والبحرين والكويت من رعايا إيران ولذا فإنها قررت إصدار وثائق سفر إيرانية[1].

رد الوزير البريطانى فى طهران على مذكرة إيران بالمعاهدات البريطانية مع حكام مشيخات شرق الجزيرة العربية وخاصة الاتفاقيات المانعة ١٨٩٢ والتى بموجبها لا تعترف بريطانيا بأية علاقة بين حكام مشيخات شرق الجزيرة العربية وإيران خوفًا من قيام إيران بأى عمل عدائى أو اعتداءات على السفن العربية ووضعت مذكرات تتضمن الإجراءات التى يجب على السفن البريطانية اتخاذها عندما تصادف عملا عدائيًا من قبل الإيرانيين وجاء فى المذكرة البريطانية أربع حالات وهى:

الأولى: إذا وقع الحادث فى المياه المعترف بها مياهًا إيرانية إقليمية.

الثانية: إذا وقع الحادث فى مياه تطالب بها إيران ولكنها لا تجد اعترافًا بذلك من الحكومة البريطانية: وقد نصت التعليمات فى الحالتين الأولى والثانية بأنه لا ينبغى للسفن البريطانية أن تقوم بأى عمل عدائى إذ أن الحل الأمثل هو الاحتجاج السياسى خاصة إذا كانت السفن التى صودرت من قبل السلطات الإيرانية قد تمت مصادرتها دون سبب معقول.

الثالثة: إذا وقع الحادث فى أعالى البحار.

الرابعة: إذا وقع الحادث فى المياه الإقليمية العربية التى تحدد على بعد ثلاثة

---

١ ـ محمد حسن العيدروس. الموجز فى التاريخ الحديث والمعاصر للإمارات، ص٥٩.



أميال من السواحل - فى الحالتين الثالثة والرابعة فعلى السفن البريطانية أن تمنع أى نشاط إيرانى وبصفة خاصة فى المياه الإقليمية العربية، وفى نفس الوقت ينبغى توجيه احتجاج للحكومة الإيرانية بأن الحكومة البريطانية لا يمكنها بالنظر إلى معاهداتها مع شيوخ العرب أن تتجاهل مصادرة السفن التابعة لهم[١]

بدأت إيران تطالب بسيادتها على الجزر العربية فى وقت التزم فيه البريطانيون جانب الصمت وعدم الجدية فى إيجاد حل لمشكلة الجزر العربية وأصبحت مشيخات ساحل عمان لا حول لها ولا قوة بعد عقد معاهدة الحماية مع بريطانيا وكان المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر قد أرسل كتابًا فى ٢١ أغسطس عام ١٩٢٩ إلى حاكم رأس الخيمة جاء فيه موضوعات عديدة ومنها ما يتعلق بسيادة الطنب «لرأس الخيمة»، كما قال فيها بأن الجزيرة جزيرتكم وعليكم أن ترفعوا علمكم فيها لاهتداء السفن وإقامة منارة فيها[٢]. ورغم أن مشكلة احتجاز المركب كان سبب ادعاء إيران سيادتها على جزر الطنب إلا أن الحكومة البريطانية كانت فى صدد تجديد الاتفاقية الأنكلو - إيرانية، لذا حاولت إيجاد مخرج لها من هذه المشكلة بأية طريقة حتى ولو أمكن عن طريق عقد إيجار مع حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان بن سالم حيث كانت إيران قد اقترحت بتأجير الجزيرة لها لمدة خمسين سنة وكانت الحكومة البريطانية ترى فى ذلك مخرجًا للمشكلة من ناحية والحصول على المصالح الاقتصادية البريطانية فى إيران من ناحية أخرى، ولكن عندما فشلت الحكومة البريطانية فى الحصول على المصالح الاقتصادية فى إيران بدأت تتشدد مع حاكم رأس الخيمة[٣] وتحاول منعه من تقديم أية تنازلات لإيران أو

١- د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٤ - ١٩٢٥، صـ ٣٠٨؛ وانظر:
F. O.3782 Memorandum 21-st, April1937.

٢ - د. محمد عزيز شكرى: المرجع السابق صـ ١٠.

٣ - د. محمد حسن العيدروس - التطورات السياسية فى الإمارات العربية ص١٢٨.



عقد إيجار لجزيرة الطنب وهذا ما نلاحظه فى دراستنا عن التصرفات البريطانية تجاه الأحداث حول جزيرة الطنب.

أعدت وزارة الخارجية البريطانية فى عام ١٩٢٩ بندًا ضمن المعاهدة التى كانت تزمع بريطانيا توقيعها مع الحكومة الإيرانية، ينص هذا البند على الاعتراف الإيراني بسيادة شيوخ ساحل عمان على جزر طنب وأبو موسى مقابل الاعتراف البريطانى بالسيادة الإيرانية على جزيرة صري (رغم أن القواسم لم يتنازلوا عن حقوقهم ومطالبتهم بجزيرة صري). إلا أن إبرام هذه الاتفاقية لم يتم نظرًا لاندلاع أزمة شركة النفط الإيرانية فى عام ١٩٣٢ ومنذ أعقاب الحرب العالمية الأولى نجد أن الجهات الدبلوماسية البريطانية تحاول إيجاد حل من قبلها لقضية مطالبة إيران بجزر طنب وأبو موسى مع المحافظة على علاقات الود مع إيران وعلى المصالح البريطانية فى المنطقة[١] كل ذلك حدث فى غياب العرب أصحاب الجزر ومن وراء ظهورهم. جاء فى الوثائق البريطانية عن الأطماع الإيرانية فى جزيرة الطنب وأطماعها فى المنطقة بقولها[٢].

تعالج حادثة طنب فى الفقرات ٣٣ - ٣٤ من المذكرة بشأن وضع طنب. وسيتضح أن الشيوخ الذين تأثروا من جراء القبض على قارب البوم، قد منعوا - وبصعوبة كبيرة - من اتخاذ إجراءات انتقامية ضد إيران، وأن المزاعم الإيرانية والمطالبة بجزر طنب وأبوموسى - التى اعترفت بها حكومة جلالة الملك كأرض لساحل عمان، يظل أمرا من المطلوب التخلص منه، وأن مسألة التعويض للشيوخ ولصاحب المركب وركابه لم يتم تسويتها بعد.وأدرجت صحيفة «الحبل المتين» فى قائمة المطالب الإيرانية تجديد حماية إيران لعمان وبعض صغار الشيوخ الآخرين على ساحل عمان.ومن المعروف أن هذه الصحيفة تستوحى الإلهام من أرقى

---

١ - د. أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ٩٦

٢ - مختارات من أهم الوثائق البريطانية - المرجع السابق - المجلد الأول ص٤٢٨.



المصادر والجهات. وعلى أية حال فقد ظهرت أول إشارة رسمية لمطالبة إيرانية من هذا النوع فيما يتعلق بحادثة طنب فى أغسطس ١٩٢٨، عندما صرح القائم بأعمال وزير الخارجية رسميًا فى مذكرة أن «الحكومة الإيرانية لايمكن أن تعترف بالشيخ الذى قدمت حكومة جلالة الملك عنه الاحتجاجات، كشيخ مستقل وصاحب الجزر المذكورة، وأضاف قائلا: «أنه نتيجة لذلك فإن حكومتى لاتستطيع بأى شكل أن توافق على الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية، بحجة أن لها معاهدات مع الشيخ المذكور أعلاه، ولاتستطيع حكومتى أن تقبل الإعلان الناتج عن ذلك الذى قدمتموه لحماية[1].

تركت المذكرة مجالا للشك فيما يتعلق بالتحدى الإيرانى لاستقلال الشيخ المذكور، وما إذا كان هذا التحدى موجها لوضعه فيما يتعلق بطنب وأبوموسى، والتى قدمت إيران المطالبة بهما، أو كان موجها بوصفه من الشيوخ فى ساحل عمان على ساحل العرب. وعلى أية حال فقد تم تكليف القائم بالأعمال فى طهران بأن ينقل رسميا فى الرد، نص الاتفاقية الشاملة لعام ١٨٩٢ المعقودة، مع كل الشيوخ فى ساحل عمان، وأن يذكر أن حكومة جلالة الملك غير قادرة تماما على أن تفهم البيان الإيرانى، ولاتستطيع أن تسمح بمعاملات مباشرة بين الشيوخ وبين الحكومة الإيرانية. وأضاف وزير الخارجية «إنكم ستدركون أنه إزاء القوى الخارجية، لايوجد تمييز بسبب الغرض القائم حاليا بين شيخ رأس الخيمة والشيوخ فى ساحل عمان الآخرين، وأن أثر المذكرة الإيرانية يتمثل فى التحدى لحقنا فى حماية أى واحد منهم ضد العدوان الخارجى . . إن وضع حكومة جلالة الملك على الساحل العربى ليس وضعا مطروحًا للنقاش، ولاتستطيع الحكومة أن تعترف بأى من المزاعم الإيرانية على هذا الجانب من الخليج العربى. لقد تلقينا منذ ذلك الحين الرد الإيرانى الذى ظل مستمسكا بوجهات النظر التى سبق التعبير عنها فى

---

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الأول ص٤٢٨.



المذكرة الأسبق، وأضاف أن كل الاتفاقيات التى أبرمت مع الشيوخ فى ساحل عمان والتى تضر أو تقصر حقوق ومصالح إيران، لا يمكن أن تعتبر صحيحة أو تذكر قانونا كسبب لاتخاذ إجراءات ضد الحكومة الإيرانية. وعلامة على ذلك فقد كتب المقيم السياسى أن حاكم بوشهر ـ حسب الزعم السائد ـ قد تلقى تعليمات من طهران تفيد بأن إيران لاتعترف بأى حكام عرب على الساحل العربى للخليج العربي، وأن كل الأشخاص الذين ينتمون إلى قطر ويصلون منها ومن الساحل العمانى مثل مسقط، الكويت، البحرين)، يعتبرون من رعايا إيران، وستصدر لهم جوازات سفر إيرانية ويبدو واضحا فى هذه الظروف أنه لايمكن تجاهل إمكانية تقديم طلب رسمى من إيران من أجل سيادتها وسيطرتها على الساحل العمانى سواء استند ذلك على تحكمها المؤقت فى بعض أجزاء من هذا الساحل فى أوائل القرن الثامن عشرة وَاستنادا إلى المؤامرات مثل تلكَ التى قام بها السرتيب دريابيجى ـ الجنرال ـ دون لجاح بالنيابة عنها فى ١٨٨٧، والتى أنكرتها وتبرأت منها الحكومة الإيرانية ولاتحتاج خطورة القضايا التى قد تنشأ عن مثل هذه المطالبة، إذا استمرت مع الإلحاح عليها، إلى تأكيد وإيضاح[١].

وجهت وزارة الهند فى لندن بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٢٩ خطابًا إلى حكومة الهند تطلب منها تزويدها بمسودة نص حول ملكية وعائدية جزر أبو موسى وطنب لإدراجها ضمن نصوص الاتفاقية المزمع عقدها بين الحكومتين البريطانية والإيرانية. وفيما يلى نص ما ورد فى تعليق محضر وزارة الخارجية البريطانية:

«لقد طلبت باستمرار منذ فترة من وزارة الهند تزويدنا بمسودة مادة تتعلق بجزر طنب وأبو موسى لدرجها ضمن المعاهدة العامة مع إيران، وعندما تبين بأنه يتوجب على الوزارة مفاتحة بوشهر (مقر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى) وحكومة الهند للحصول على معلومات مفصلة حيال الموضوع، إذ تعود

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الأول ص٤٢٩.



ملكيـة هذه الجزر لشـيوخ ساحل عـمان، فـقد طلبت منهـا أن تزودنا على الأقل بصيغة المسودة لتتمكن من إصدار القـرار على شكل الصياغة وترك كلمة «الشارقة» لتبـديلها قدر الإمكان إلى كلمـة «رأس الخيمـة» فيما بعـد. وكانت النتيـجة هذه الرسالة:

إننى لا أميـل إلى المقترح الذى طرحـته وزارة الهند. إذ أن الصـياغـة تظهر وكأن إيران تتـخلى عن الجزر الثلاث وبأن الـعرب فى ساحل عـمان يتنازلون عن جزيرة واحدة بالمقـابل. ويبدو لى، بالإضافة إلى ذلك، بأنه من الـعبث أن تضيع فرصة درج النص المتعلق بالحفاظ عل الوضع الراهن بما يخص جميع الجزر العربية فى الخليج العربى، ضمن المعاهدة العامة (وبـذا نعمل ما بإمكاننا لنحول دون قيام إيران بإثارة المطالبة من جديد بجزر عربية أخرى). لذا فـقد حاولت صياغة مسودة أخرى للمادة المعنية آخذًا بعين الاعتبار هذه النقاط. وقد رفعت تلك المسودة المرفقة للدراسة» توقيع مالكين وكان الرد على ما طرحه مالكين كما يلى[1]:

«إذا ما أردنا ضـمان التوصـل إلى حل أية مشكلة قائمـة فى المادة المقتـرحة صياغتهـا كقضية ملكية الجزر العربيـة فى الخليج العربي استنادًا إلى الوضع القائم فإننى أعتقد أنه من الضـرورى صياغة نص أكثر خصوصيـة من الصياغة التى جاء بها السيد باكستر. وإذا ما تبنينا هذا المبدأ وعالجنا قضية حل جزر أبو موسى وطنب كمثال له، فعلى الصياغة أن تتضمن الاعتراف بسيادة المالكين الحاليين للجزر وليس بأى شىء آخر لانتقال ملكيـتها. لذا فقد قمت بصياغـة المادة المرفقة طيه على هذا النهج. وقد أخذت بعين الاعتبار موضـوع توقيع المعاهدة باللغة الفرنسية ووضعت ما يعـادل النص الإنكليزى بالفرنسـية. وقد تبـينت الوضع القائم الحالى كـأساس ولكن إذا كان من المفضـل تبديل بعض المصطلحات مثل: «الوضع القـائم كما هو منذ . . .» فإنه من الممكن تعـديل الصياغة» ١٩٢٩/٦/٥ وكـان الرد الآخر على

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق ص٦٨.



التعليق المذكور أعلاه كما يلى:ـ

«أخذت صياغة السيد مالكين إلى وزارة الهند بتاريخ ٥ يونيو وتأكدت من عدم اعتراض الدائرة السياسية عليها من وجهة النظر السياسية. وطلبوا تقديم الصياغة لهم بشكل رسمى لدراستها فى الوقت اللازم. لذا فقد بدلت مسودة صياغة مالكين بالمسودات البديلة لوزارة الهند حول جزر أبو موسى وطنب التى سيؤخذ بها» ١٩٢٩/٦/٨ وفيما يلى نص مسودة النصوص المتعلقة بقضية جزر «أبو موسى» و«طنب» و«صرى» لدرجها ضمن المعاهدة المزمع توقيعها بين بريطانيا وإيران(١).

البديل ١ ـ تعترف الحكومة الإيرانية بأن جزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى جزءًا من ممتلكات شيخ الشارقة وأن الحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالنيابة عن شيخ الشارقة:

أما: (أ) أن تتنازل لصالح حكومة الشاه عن كافة الحقوق والملكية فى جزيرة صرى.

(ب) تعترف بأن جزيرة صرى تشكل جزءًا من ممتلكات صاحب الجلالة الامبراطور شاه.

البديل ٢ ـ تسحب الحكومة الإيرانية اعتراضها ضد ادعاءات شيخ الشارقة بالسيادة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وملكيتها له. واعترافًا بهذا التصرف الودى فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبالنيابة عن

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ نفس المرجع صـ ٦٩ وانظر.

FO 371/13721, Minutes, Status of Islands of Tunb, Abu Musa and Sirri, 30 May 1929.

FO 371/13721, Alternative Draft articles on question of Tunb, Abu Musa and Sirri, for inclusion in the Treaty with Persia.



شيخ الشارقة تتخلى لصالح حكومة الشاه عن كـافة الحقوق المتعلقة بالملكية بجزيرة صري.

وإن الأطراف المتعاقدة توافق حفاظًا على علاقاتهما الودية القائمة حاليًا على أن تعالج القضايا العالقة كملكية الجزر العربية فى الخليج العربي عدا تلك المذكورة فى المواد . . . من المعاهدة الحـالية والتى تم التـوصل إلى حلها استنادًا إلى مـبدأ الحفاظ على الوضع الراهن، وخاصة تلك التى تم الاعتراف بسيادة صاحب الجلالة الامبراطور الشاه لـبلاد إيران على جزيرة صري وسيادة شيـوخ القواسم فى ساحل عمـان على جـزر طنب (وطنب الصغـرى) وأبو موسى. وأرسل الوزير المـفوض البريطانى فى طهران بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٢٩ خطابًا إلى حكومته يوضح فيه ما دار بينه وبين وزير البلاط الإيراني حول مطالبة إيران بجزر طنب وأبو موسى وفيما يلى نص الخطاب:ـ

طهـران، ٣١ أغـسطس ١٩٢٩ رقم١ رقم ٤٥٤ السيـر. آر. كـلايف إلى السيدأ. هندرسون

سيدى،

استمرارًا لرسالتنا رقم ٤٣٩ وتاريخ ٢١ أغسطس، أتشرف أن أنقل إليكم ما دار بينى وبين وزير البلاط بتاريـخ ٢٧ أغسطس إذ عبر صاحب المعالى عن رغـبته لمناقشة المادة ٨ من مسودة المعاهدة قدر تعلق الأمر بملكية جزر طنب وأبو موسى.

٢ ـ وقال بأن عدد سكان طنب، استنادًا إلى معلوماته، حوالى ٦٠ شخصًا، ٣٠ منهم عربًا. أمـا عدد سكان أبو مـوسى فهو حـوالى ٤٠ شخـصًا. ومن بين هاتين الجزيرتين فإن طنب قريبة لإيران منه إلى الساحل العربى وإنها مهمة لهم من وجهة نظر الحكومة الإيرانية ولسبب معين وهو أن الحكومة الإيرانية مقتنعة تمامًا بأن العرب يستخدمون طنب كقاعدة منتظمة للتهريب.



٣ ـ لذا فإنه من الأهمية بمكان بالنسبـة للحكومة الإيرانية أن تكون فى موقع للسيطرة على هذه القاعدة لتهريب التجارة والبضائع. وتساءل الوزير ما هى أهمية هذه الجزيرة الصغيرة بالنسبة لشيخ الشارقة غيـر استخدامها لتسهيل التهريب؟ وفى هذه الظروف فإنه غـير مسـتعد للـقبول بالمادة ٨ من مـسودة المعاهدة وخـاصة أن الحكومة الإيرانية لم تقبل أبدًا بمطالبة شيخ الشارقة بهذه الجزيرة.

٤ ـ فأجبت بأن طبيـعة ادعاءات الحكومة الإيرانية بهذه الجزر ضعـيفة ويبدو أنهـا تستـند على قرب جـزيرة طنب من السـاحل الإيراني وبعـدها عن السـاحل العربى. وقلت بأنه يمكن لـلفرنسيين أن يطبـقوا نفس المبدأ ويطالبـوا بجزر القنال البريطانى.

٥ ـ ولا يتوقع من حكومـة صاحب الجلالة باعتبـارها القوة الحاميـة لشيوخ ساحل عـمان أن تضـحى بالأراضى التى تعتـبرها فى قناعـها تعود للـكية هؤلاء الشيـوخ دون موافقـتهم، ولا يوجـد هناك سبب يحمل علـى الاعتقـاد بأن شيخ الشارقة سـيقبل بتسليم هذه الجزر إلى الحكومـة الإيرانية. ثم تساءل الوزير لماذا لا نترك الحكومة الإيرانية تتعامل مباشرة مع الشيخ؟ وتساءلت ماذا يقصد بذلك؟ هل الحكومة الإيـرانية مسـتعدة أن تـعرض بعض الأموال لشـراء هذه الجزر؟ فـأجاب بالتأكيد لا. وقلت إذ كانت الحكومة الإيرانية تنوى محاولة احتلال الجزر فإن ذلك التصرف يسبب حـادثًا خطيرًا. كما واعترف الوزير نفسـه إن تواجد سفن حكومة صاحب الجلالة في الخليج العربي هو لغرض حفظ السلام والنظام ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالحفاظ والدفاع عن الحقوق العادية للشيوخ العرب.

٦ ـ وكـان الانطبـاع الذى خـرجت به من هذه المـقابـلة أن الوزير الإيراني تيمورتاش كان يرغب فـى عقد صفقة معنا تتـضمن إعطاء جزيرة طنب لهم وترك جزيرة أبو موسى لشـيخ الشارقة. إلا أننى لم أقتـرح على ذلك ولم أجعل الوزير الإيراني يفهم بأن حكومة صاحب الجلالة مستعدة للتخلى عن جزيرة طنب.



٧ ـ ومن ناحية أخرى ولنفترض أن جزيرة طنب تستخدم كقاعدة للتهريب فعلا فالحكومة الإيرانية مهتمة فقط فى وقف عمليات التهريب هذه. ويبدو لى أنه إذا ما كانت الحكومة الإيرانية مستعدة لشراء جزيرة طنب بشرط موافقة حاكم الشارقة فإن هذا الموضوع سيوفر الحل للقضية.

٨ ـ سأكون شاكرًا لو أطلعتمونى على وجهات نظر حكومة الهند والمقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربي حول هذه المقترحات آر. إيج. كلايف وفيما يلى نص ما ورد فى خطاب وزارة الهند ردًا على خطاب الوزير المفوض البريطانى فى طهران وما دار بينه وبين وزير البلاط الإيراني حول جزر أبو موسى وطنب(١)

وزارة الهند ٢٥ أكتوبر ١٩٢٩. من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية (البريطانية)

سيدى،

استمرارا للمراسلات السابقة أرسل إليكم لاطلاع وزير الخارجية صورة من المراسلات التى تمت بين هذه الوزارة وحكومة الهند والمقيم السياسى البريطاني حول النقاط التى أثيرت فى خطاب طهران رقم ٤٥٤ وتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٢٩ بصدد الادعاءات الإيرانية بطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وصري.

٢ ـ يتفق السيد بين بشكل عام مع وجهات نظر حكومة الهند حول الموضوع والتى تتفق مع وجهات النظر الواردة فى الفقرات ٥ ـ ٧ من خطاب وزارة الخارجية رقم ٤٥٨ وتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٢٩ الموجه إلى وزير حكومة صاحب الجلالة. وإن المراسلات التى تمت مع المقيم السياسى الآن ـ ستعجل الموضوع أكثر وضوحًا

١ـ د. وليد الأعظمى ـ نفس المرجع صـ ٦٣ وانظر

FO 371/13721, Persia, from Sir, R. Clive to Mr. A. Henderson, Tehran, 3, August 1929. No454.

FO 371/13721, India Office to Fo, 25 October1929.



إذ يعتقد السيد بين بأنه من المستحيل من الناحـية السياسية النظر فى أية صفقة بهذا الخصوص التى يبدو أنها ستتضمن التضحية بمصالح العرب على ساحل عمان.

٣ ـ ويبدو أن خطاب المقيم السيـاسى البريطانى فى الخليج العربي المؤرخ فى ٢٥ سبتمبر الموجه إلى طهران ينفى الادعـاءات الإيرانية باستخدام أو ملائمة طنب الكبري وطنب الصغرى كقاعدة للتهـريب. وحول مسألة شراء إيران لحقوق العرب فى هذه الجزر فإن تفاصيل مقابلة وزير البلاط التى تمت الإشارة فى خطاب طهران (عن الوزير المفوض البريطانى هناك) رقم ٤٥٤ وتاريخ ٣١ أغسطس لم تظهر ميلا لتبنى هذا الحل للمشكلة. إذ أنه من الممكن أن يظهر صاحب السعادة (وزير البلاط الإيراني) أكثر مـرونة فى مرحلة أخرى قادمة حول هذا الموضـوع. وحتى لو أظهر تلك المرونة فإن السيد بين يتـفق مع وجهة نظر حكومة الهند بأنه من الخطأ إطلاع الشيخ المعنى بالموضـوع على قضية العرض المالى لشـراء الجزيرة والذى هو عرض تافه. وإنه يعتقد بأنه حتى لو كانت الحكومة الإيرانيـة مستعدة للموافقة على شراء حق العرب فى طنب الكبـرى والصغرى فإنه ليس من المسـتبعد أن يتـوقعوا تمويل هذه الصفـقة من قبل حكومـة صاحب الجلالة كجـزء من الحل الشامل للقضـية. ونظراً لقوة قضية العرب بهذا الخصوص فإن الوزير يعتقد بأن مسألة النظر فى عقد صفقة بصـدد الجزر غير وارد ولا يجب التفكير به إلا على أسـاس قيام إيران بدفع المبلغ من قبلها فعلا. المخلص جي. سي. ولتون. وفيما يلى المرفقات المعنية[١].

المرفق ١ فى رقم ١ برقـيـة رقم ٣١٢٥ من وزارة الهـند إلى حكومـة الهند بتاريخ ٧ أكـتوبر ١٩٢٩ سأكـون شاكـراً لو أبرقتم إلينا ملاحظـاتكم حول خطاب طهران رقم ٤٥٤ وتاريخ ٣١ أغسطس: أبو موسى وطنب وإن أية عملية مالية بين إيران والشارقة يجب أن تتم من خلالنا فقط لما لأهمية ذلك.

المرفق ٢ فى رقم ١ برقية رقم ٣٠٧١ إس من حكومة الهند إلى وزارة الهند

---

١ ـ د. وليد حميد الأعظمى ـ نفس المرجع ص٦٤.



بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٢٩ إشارة إلى وجهة النظر الواردة فى الفقرة ٢٠ من خطاب طهران رقم ٤٣٩ : وهى أن مـوقف تيمور تاش (وزيـر البلاط الإيراني) الوارد فى الفقرة ٢٣ من رسـالته حول طنب وأبو موسى غـير معقول وأننـا نتفق حول ذلك . . . وهذا نفس الشيء بالنسـبـة لفقـرته الواردة فى التـسلسل ٢٨ حول صـري، ولأغراض المعاهدة فـإن الجزر الثلاث مرتبطة ببعض. ويبـدو أن هدف تيمور تاش هو المناورة ليقودنا إلى موقف تكون فيه جزيرة صري مستثناة من الاتفاق لكى يزرع الفرقـة والخلاف حـول الجزيرتين الأخـريين من خلال روح الحكـمة. ولاشك أن التخلى عن جزيرة صـري بالنتيجة بعد السـكوت والموافقة الضمنية عليـها من قبل حكومة صاحب الجلالة منذ زمن طويل بسبب الاحـتلال الإيرانى لها هو أقصى ما يمكن أن نقـوم به الحكومة البـريطانية فى إضعـاف قضـية العـرب. وإن العرض الإيراني لشراء طنب من العـرب له فائدة واحدة والتى تتضـمن الاعتراف الإيراني بحقـوق العرب الحالية والقـائمة. ونظرًا لأن الشيخ ذو طبـيعة يخـفلها الشك من دوافعنا فإنـه سيكون من الخطورة أن نبلغه بموضوع العـرض المالى ما لم يكن المبلغ المعروض كبيرًا.

المرفق ٣ فى رقم ١ برقـيـة حكومـة الهند، سـمـلا إلى المقيم السـيـاسى البريطاني، بوشهر، فى ٤ سبتمبر ١٩٢٩ طنب وأبو موسى - أرجو إرسال وجهات نظركم إلينا بـالنسبة للمـقـتـرح الوارد فى رسـالة طهـران رقم ٤٥٤ وتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٢٩ مرفق ٤ فى رقم ١ برقـية من المقيم السياسى البـريطاني، بوشهر إلى الهند، سملا ٢٦ سبتمبر ١٩٢٩ إشارة لبرقيتكم المؤرخة فى ٢٤ سبتمبر. نظرًا لعدم توفـر تسهيـلات الرسو فى طنب إضافـة إلى أن المكان معرض إلى مـوجات البحر العاليـة فلا يمكن استخدام الجزيرة كقاعـدة للتهريب. إن طنب لا تعود إلى الشارقة بـل لرأس الخيمة. لذا فإن أيـة محاولة لإقناع الشيخ بالتـخلى عن الملكية مقابل اسـتئجار جزيرة أبومـوسى ستكون بدون جدوى. إذ أن شيخ رأس الخـيمة



بطبيعته متشكك بشكل خاص وسيعتقد بأن حكومة الهند تسرق منه حصته من العوائد الناجمة من الفنار فى طنب. ولا يحتمل أن يقبل بأى عرض مالى من إيران مقابل تخليه عن سيادته على جزيرة طنب.

مرفق ٥ فى رقم ١ من المقيم السياسى، بوشهر إلى حكومة الهند (سملا) بوشهر ٢٥ سبتمبر ١٩٢٩

سيدى،

إشارة إلى خطاب الوزير المفوض لحكومة صاحب الجلالة فى طهران المرسل إلى وزارة الخارجية، لندن، رقم ٤٥٤ وتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٢٩ أتشرف بأن أبعث إليكم ولاطلاع حكومة الهند صورة من رسالتى الموجهة إلى وزير حكومة صاحب الجلالة رقم ١٣٨ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٩. المخلص سى. سى. جى. باريت المقيم السياسى فى الخليج العربي.

المرفق ٦ فى رقم ١ من المقدم باريث إلى السيد آر. كلايف (طهران) (رقم ١٣٨) بوشهر ٢٥ سبتمبر ١٩٢٩ سيدى،

أتشرف أن أشير إلى الفقرة ٨ من خطابكم رقم ٤٥٤ وتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٢٩ الموجه إلى وزارة الخارجية بشأن ملكية طنب وأبو موسى.

إن النقاط التى ترغبون بالاطلاع عليها من وجهة نظري، تدخل العناوين التالية:ـ

(أ) سكان جزر طنب وأبو موسى ومدى استخدام الأولى كقاعدة للتهريب.

(ب) مدى احتمال موافقة حاكم الشارقة على تسليم طنب إلى الحكومة الإيرانية:

(١) مقابل اعتراف إيران بعائديه أبو موسى للشارقة.



(٢) مقابل مبلغ من المال.

٢ ـ لقد تشاورت مع ضابط البحرية الأقدم، قسم الخليج العربى، الذى يتفق معى فى الملاحظات التالية:

(أ) يختلف عدد سكان طنب وأبو موسى باختلاف الموسم. إذ يقدر عدد جزيرة طنب فى الشتاء بـ ٢٥ شخص عربى عدا عوائلهم. وخادم الشيخ الذى يقوم بواجب رفع علم الشيخ واثنين آخرين يقومان بجلب الماء إلى الفنار. ويبقى ثلاثة من إيرانيين خلال موسم الصيف فى الجزيرة إلا أن جميع العرب يغادرون إلى صيد اللؤلؤ. أما زوجاتهم وعوائلهم فإنهم يذهبون إلى «خصب» أو البقعة على الساحل العربى. ويبلغ عدد سكان أبو موسى ٥٠ عربيًا و ٢ من الإيرانيين و ٣ من البلوش. ويبقى الإيرانيون والبلوش فى الجزيرة. أما العرب فإنهم يغادرون إلى مصايد اللؤلؤ عدا اثنين من العرب اللذين يبقيان كحراس. وتقوم البحرية البريطانية بمراقبة جزيرة طنب منذ فترة طويلة ولا توجد هناك أية أدلة على التهريب استنادًا إلى أقوال النقيب بويز. ويضيف النقيب بويز بأنه نظرًا لانفتاح مرسى ساحل طنب ولبعدها عن مراكز التوزيع فإن المهربين والذين معظمهم من الايرانيين لا يستخدمونها كقاعدة للتهريب. ونظرًا للرقابة المفروضة من قبل البحرية البريطانية على الطرق البحرية المؤدية إلى الجزيرة من موانىء الخليج العربى فقد تحولت عملية التهريب بشكل محسوس إلى أراضى بركات خان، استنادًا إلى تقرير ضباط البحرية الأقدم. إذ أصبح ميناء سيريك ميناءً معروفًا.

(ب) بالرغم من دخول السير برسى كوكس فى اتفاقية عام ١٩١٢ مع الشيخ صقر بن خالد، حاكم الشارقة إذ وافق الأخير على بناء فنار لإرشاد السفن على جزيرته طنب فإن الجزيرة تعود فى الوقت الحاضر إلى حاكم رأس الخيمة وليس لحاكم الشارقة. ومن الصعب تحديد الوقت الذى تم فيه تحويل ملكية الجزيرة. والحقيقة هى أن الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة يمتلك الجزيرة ويرفع



علمه عليها. كما وقام الشيخ سلطان بتقديم شكوى إلى الوكيل السياسى البريطاني لعـدم استـلامه أية عـوائد ماليـة من السفن المارة بفنار إرشاد السـفن فى طنب. ويمارس حاكم الشـارقة بعض الحقوق وبضمنها رفع علمـه على جزيرة أبو موسى إلا أنه لا يعارض ادعـاء حاكم رأس الخيمـة بجزيرة طنب ويرتبط الشيـخان بصلة قرابة لانتمائهما لقبيلة القـواسم، وقد كانت رأس الخيمة والشارقة فى الماضى تحت حاكم واحد. وإذا ما تم الطلب من حاكم الشارقة الموافقة على تحويل ملكية طنب إلى الحكومـة الإيرانيـة استنادًا إلـى أى من الشرطين المـذكورين(١) أو (٢) فـإنه سيقول بأن الجزيرة لا تعود وبما أن جزيرة أبو موسى تعود للشارقة فإن حاكم رأس الخيمة بالتأكيد سوف لا يتـخلى عن مطالبته، إذ أنه مُصِر على ذلك، مقابل تخلى إيران عن مطالبتـهم بجزيرة (أبو مـوسى) العائدة لحاكم الشـارقة، ولا أعتـقد بأنه سيقـبل بأى مبلغ من المال من إيران مقابل التنازل عـن طنب. إذ أنه رجل مغرور وسيـشك بدوافع أى عرض يعـرض عليه. وإن لفنار إرشـاد السفن الذى شـيدته الحكومة البـريطانية على الجزيرة أهميـة كبيرة للجـزيرة وأصبح الشيخ مقـتنعًا بأنه سيـحصل على عـوائد كبيـرة من رسوم مرور السـفن بالفنار. سى. سى. جى. باريت المقـيم السيـاسى البريطاني فى الخليج العـربي وقنصل صاحب الجـلالة فى إيران[١].

نجد أن ملكية جـزر طنب وأبو موسى واعتراف إيران بالالتزامـات البريطانية نحو مشيخات ساحل عمان الناشئة عن معاهدة ١٨٩٢ كانت هى العقبات الرئيسية فى طريق نجاح مـفاوضـات المعاهدة الأنجلو إيرانيـة التى بدأت يوم ٤ فبـراير عام ١٩٢٩ . ولقد أثار تيـمور تاش وزير البـلاط أثناء اجتمـاعه فى طهـران مع المقيم السيـاسى البريطانى يوم ١٢ فـبراير فى بداية هذه المفـاوضات ثلاثة أمـور رئيسـية وهى[٢]:ـ

---

١ ـ د. وليد حمدي الأعظمى ـ نفس المرجع صـ ٧٠
٢ ـ د. محمد مرسى عبد الله ـ المرجع السابق ٣٥٩



أولا: قضية المهاجرين الإيرانيين إلى الساحل العربى.

ثانيًا: مسألة تهريب السكر والشاى إلى إيران فى مياه الخليج العربى

ثالثًا: إمكانيـة أن تعين الحكومة الإيرانية نائب قنصل لهـا فى دبى حيث أنه يعيش هنالك فى ذلك الوقت حوالى أربعة آلاف إيرانى.

أوضح المقيم السيـاسى لتيمور تاش أن هؤلاء الإيرانيين الذين هاجـروا عبر السنين من لنجة إلى دبى تجرى فى عروقهم الدماء العربية أكثر من الدماء الإيرانية. وأضاف أنه لا يـوجد نائب قنصل إيراني فى دبى، لأنه من الخطورة بمـكان إرسال إيراني إلى الساحل العربى. ولهذا فهـو يعتقد أن نائب قنصل إيران فى دبى أمر لا يمكن السماح به. وفى أول مايو، وبعد ثلاثة شـهور من بدء المفاوضات، وجدت حكومة الهند أن جـزيرة صري لم تذكر فى مـشروع المعاهدة. واقتـرحت حكومة الهند على وزارة الخارجية البريطانية أن تطالب بهذه الجزيرة أيضًا[1].

رأت حكومـة الهند أن تعتـرف بريطانيـا بالوضع الراهن وهو احتـلال إيران لجزيرة صري فى حالة إذا ما اعتـرفت إيران بدورها بالحقوق العربية فى أبو موسى وطنب. وفى أثناء المحادثات التى دارت بين كلايف وتيمور تاش فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٩، أوضح وزير البلاط أن جزيرة طنب أكثر أهمية لإيران من أبو موسى لأنها أقرب إلى سـاحلهم. وكانت السلطات الإيرانية تعـتقد أن هذه الجزيرة هى مـركز عمليات التهـريب. واقترح تيمور تاش عقـد صفقة تحتفظ إيران بمقـتضاها بجزيرة طنب وتترك جزيرة أبو موسى لشيخ الشـارقة. وأوضح كلايف لتيمور تاش أن أية حكومـة بريطانيـة لا يمكن أن توافق علـى تسليم أراض مملوكـة للحكام العـرب المسؤولين بحمايتها ضد رغـبتهم. ومع ذلك أبدى كلايف أنه إذا ما قبلت بريطانيا طلب الإيرانيين فى جـزيرة طنب، فإن هذا سوف يسهل عـقد المعاهدة. وفى ١٦

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٢٥٩.



سبتمبر اقترح كلايف على وزير الخارجية البريطانية مستر هندرسون أنه إذا كانت الحكومة الإيرانية مستعدة لتقديم مبلغ مقبول من المال إلى شيخ رأس الخيمة ثمنًا للجزيرة، فإن هذا الإجراء سوف يساعد على الوصول إلى حل. وطلب كلايف إبلاغه بوجهة نظر حكومة الهند حول هذه المسألة بأسرع ما يمكن(١).

أظهرت مناقشات وزير البلاط الإيراني تيمور تاش مع المفوض البريطاني في طهران السير آر. كلايف بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٢٩ رغبة الحكومة الإيرانية بضم الجزر إليها مقابل تعويض تدفعه إلى الحكام العرب التابعة لهم هذه الجزر، فكتب المفوض البريطاني رسالة بذلك إلى حكومته معنونة باسم المستر أ. هندرسون وتحمل رقم ٤٥٤ بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٢٩ وتعقيبًا على هذا العرض كتب المستر. (جي. سي. ولتون) من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية رسالة أخرى ذكر فيها وجهة نظر حكومة الهند البريطانية التي تقول: (إنه من الخطأ إطلاع الشيخ المعني بالموضوع على قضية العرض المالي لشراء الجزيرة والذي هو عرض تافه، وجاء أيضًا إنه من المستحيل من الناحية السياسية النظر في أية صفقة بهذا الخصوص التي يبدو أنها ستتضمن التضحية بمصالح العرب على الساحل العماني. كما جاء في رسالة الوزير المفوض البريطاني في طهران المشار إليها قوله: «يبدو لي أنه إذا ما كانت الحكومة الإيرانية مستعدة لشراء جزيرة طنب بشرط موافقة حاكم الشارقة فإن هذا الموضوع سيوفر الحل للقضية». وهذا مطابق لما سبق لوزارة الهند أن اقترحته في مسودة المعاهدة التي كان يزمع عقدها بين الحكومة البريطانية والحكومة الإيرانية، بأن يتم الاعتراف بين الحكومتين بتبعية جزيرة صري لإيران مقابل اعتراف إيران بتبعية جزر طنب وأبو موسى لشيخ الشارقة. وتقول الفقرة

---

١ ـ د. محمد مرسى عبد الله ـ نفس المرجع السابق صـ٢٥٩ وأنظر

I. O. R - L/ Pand s/ 10/1045, Clive To Chambe lain, 16 Februry1929.

I. O. R/ 15/ 1/ /14/ 34, Sbi To Pol. Res, IMay 1929, Pol. Res. To S6 I. 4 May1929.



الخاصة بذلك الحل المقترح ما نصه: «واعترافًا بهذا التصرف الودى فإن حكومة صاحب الجلالة وبالنيابة عن شيخ الشارقة تتخلى لصالح حكومة الشاه عن كافة الحقوق المتعلقة بالملكية بجزيرة صري»(١)

ورد فى برقية من المقيم السياسى فى بوشهر المستر سى. سى. جى. بارت إلى حكومة الهند البريطانية بتاريخ ١٩٢٩/٩/٢٦ ما يلى: «إن طنب لا تعود إلى الشارقة بل لرأس الخيمة، لذا فإن أية محاولة لإقناع الشيخ بالتخلى عن ملكيته لطنب مقابل إلغاء إيران لادعائهم بجزيرة أبو موسى ستكون محاولة بدون جدوى. إذ أن شيخ رأس الخيمة بطبيعته متشكك بشكل خاص، ولا يحتمل أن يقبل بأى عرض مالى من إيران مقابل تخليه عن سيادته على جزيرة طنب». ويكرر المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربى المقدم باريت الذى يشغل فى نفس الوقت قنصل بريطانيا فى إيران قوله فى رسالة بعث بها فى ١٩٢٩/٩/٢٥ إلى الوزير البريطانى المفوض فى طهران:

(فإن حاكم رأس الخيمة بالتأكيد سوف لن يتخلى عن تبعية جزر طنب له، إذ أنه مصر على ذلك ولا أعتقد بأنه سيقبل بأى مبلغ من المال من إيران مقابل التنازل عن طنب، إذ أنه رجل مغرور وسيشك بدوافع أى عرض يعرض عليه. ومما جاء فى رسالة بعث بها الشيخ سلطان بن سالم القاسمى حاكم رأس الخيمة، فى ٢٥ ربيع الثانى ١٣٤٧ الموافق ١٩٢٨/١٠/١٠، إلى الوكيل السياسى البريطانى فى الشارقة قوله: «لم أفهم الغرض من استفساركم واستفسار الحكومة منا عن الوثائق المتعلقة بعدد أملاكنا إذ أن الأملاك التى بحوزتنا معروفة من قبل الحكومة. وقد أحطناكم علمًا بالاعتداءات التى قام بها موظفو الحكومة الإيرانية

---

١ ـ احمد التدمرى ـ المرجع السابق صـ ٩٨ وانظر
FO 371/ 13721, India Office to FO, 25 October 1929



ولم تجيبوا على شكوانا. وإنه لمن الواجب أن نحيل إلى ممثلى الحكومة أى عدوان يقع علينا من البحر إلا أنه إذا لم تحكم الحكومة بالعدل وتمنع المعتدى فيجب استحصال الموافقة من الحكومة فى الحالة الثانية لإصلاح الأمر أو التوصل إلى ترتيبات خاصة مع الحكومة الإيرانية لمنعهم من القيام بذلك العدوان[1]

جاء فى مسودة الاتفاقية الأنكلو - الإيرانية (١٩٢٩) الاعتراف بسيادة إيران على جزيرة «صري» وسيادة الإمارات على «الطنبين وأبو موسى»، وقد علقت المفاوضات بين الطرفين عندما رفضت بريطانيا طلب إيران بملكيتها على الطنب عندما أعلن تيمور تاش «وزير البلاط الإيرانى فى أغسطس (١٩٢٩) تخلى إيران عن مطالبها لجزيرة «أبو موسى» مقابل الاعتراف بملكيتها لجزيرة الطنب». ورغم أن الجزر العربية لا تحتاج إلى أدلة على عروبتها فإن شيخ لنجة والذى كانت إيران قد احتلت إمارته قد اعترف عدة مرات بتبعية هذه الجزر لحكام رأس الخيمة وليست من أملاكه حتى يفوت الحجة على إيران، حيث قال: إن تلك الجزر العربية لا تتبع لقواسم إمارة لنجة والتى احتلتها إيران قبل عدة سنوات وقد جاء فى مذكرة الشيخ علي خليفة المؤرخة فى ١٣ محرم ١٢٩٤هـ بأن جزيرة الطنب واقعة تحت سيادة حاكم رأس الخيمة وأنه لا يملك هذه الجزر حيث قال:

«لقد كتبت إلى آل بوسميط وطلبت منى أن أمنعهم من الذهاب إلى جزيرة طنب حيث قاموا ببعض التخريب لأن الجزيرة المذكورة واقعة ضمن ممتلكاتهم وأن هناك مراسلات كثيرة بينكم وبين والدى الذى كان قد منعهم من الذهاب هناك. إن هذا الواقع وأننى مقتنع أن جزيرة طنب هى إحدى ممتلكات قواسم عمان. ونحن لا نملك أية ممتلكات هناك وليس لنا أى تدخل إلا بموافقتكم ولأنى أعتبر السكان والممتلكات واحد فقد سمحت لنفسى بأن آذن لهم أن يذهبوا هناك. ولكن ما دمت

---

١ - أحمد التدمرى - نفس المرجع ص ٤٠.



غير راضٍ عن ذلك وتريدنى أن أمنعهم فسوف أمنعهم لكسب رضاك وأدعوا الله أن يحفظكم كممثل حقيقى لكل الذين سبقونا[1]

نجد فى كتاب آخر للشيخ يوسف شيخ لنجة بتاريخ ١ جمادى ١٣٠١هـ الموجه إلى الشيخ حميد بن عبد الله شيخ رأس الخيمة يقول فيها: «لقد تسلمت كتابك . . . لقد حضر عندى حاجى أبو القاسم وكيل المقيم السياسى وعلمنى عن شكواك حول جزيرة طنب بالحقيقة أن الجزيرة تخصكم يا قواسم عمان، ولقد وضعتِ يدى عليها ظنًا منى أنكم موافقون على ذلك على أساس أن العلاقات بيننا هى علاقات مودة وصداقة ولكن حيث أنكم الآن لا تريدون أن أزرع أشجار النخيل هناك ولا تريدون آل بوسميط أن يقطعوا حشائش هناك فإن شاء الله سوف أمنعهم من ذلك وتبقى علاقاتنا معكم ودية[2]

ولا يهمنا من تلك المباحثات سوى ما يتعلق منها بجزر أبو موسى والطنبين إذا كانت المشكلات المتعلقة بتلك الجزر وإصرار الحكومة البريطانية على أن تعترف الحكومة الإيرانية بالمعاهدات التى عقدتها مع الحكام العرب فى شرق الجزيرة العربية من أهم العقبات الرئيسية التى اعترضت سير تلك المباحثات وأدت إلى توقفها فى نهاية الأمر ويتضح من العروض التى قدمتها إيران خلال مفاوضتها مع بريطانيا ضعف الأسانيد التى كانت تعتمد عليها فيما يتعلق بادعاءاتها على تلك الجزر العربية. وعلى الرغم من أن المفاوض البريطانى كان يحاول فى كثير من الأحيان ترضية إيران على أمل أن تظل بريطانيا محتفظة بقواعدها البحرية على بعض الجزر والسواحل الإيرانية إلا أن الحكومة البريطانية لم تستطع التسليم بالادعاءات الإيرانية على جزر أبو موسى والطنبين ولعل ذلك مما دفع بالمفاوضين الإيرانيين إلى تقديم

١ ـ د. محمد حسن العيدرروس ـ العلاقات العربية ـ الإيرانية صـ ٢٧١.
٢ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ نفس المرجع صـ ٢٧٢.



عروض تقضى بشراء الحكومة الإيرانية لجزيرة طنب مقابل موافقتها على تأجير قاعدة هنجام للبحرية البريطانية غير أن الحكومة البريطانية كانت عاجزة عن إتمام تلك الصفقة خاصة وأن حاكم رأس الخيمة التى كانت تتبعه تلك الجزيرة كان من أكثر الحكام العرب فى الخليج العربى شدة وعنادًا حيث أعلن رفضه القاطع بيع جزيرته مهما كان الثمن الذى سوف تقدمه له إيران(١)

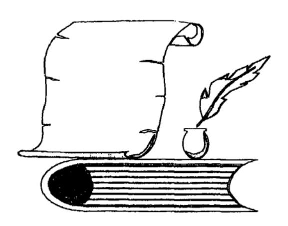
أعادت الحكومة الإيرانية فى عام ١٩٢٨ طرح موضوع مطالبتها بالجزر العربية بشكل رسمى أمام عصبة الأمم. وأصدرت الحكومة الإيرانية فى أكتوبر ١٩٢٨ تعليماتها إلى سلطات الأقاليم الإيرانية باعتبار مواطنى الكويت ومسقط وساحل عمان مواطنين إيرانيين ولحين صدور تعليمات أخرى.

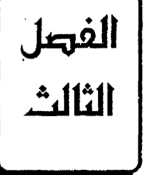
وبما أن المفاضات الأنكلو - إيرانية الجديدة كانت قد اقتربت من نهايتها، قررت حكومة الهند دفع المبالغ اللازمة للمتضررين، فى نوفمبر ١٩٢٩. وتم فى أوائل عام ١٩٣٠ دفع المبلغ وقدره خمسة آلاف روبية كاملة للمتضررين العرب، بحضور الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبى.

---

١ - د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق صـ ٤٥.







الجزر العربية والادعاءات الإيرانية

١٩٣٠ ـ ١٩٣٤

ـ الأطماع الإيرانية فيما بين ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢.

ـ المذكرة البريطانية بشأن تأجير الجزر العربية.

الأطماع الإيرانية فيما بين ١٩٣٠-١٩٣٢

تميزت حقبة الثلاثينات بتعنت الحكومة الإيرانية وتمسكها بالمطالبة بجزر أبوموسى وطنب وقيامها فى عام ١٩٣٣ بإرسال سفينة حربية إلى طنب مما أدى إلى تأخير وعرقلة ومن ثم فشل المفاوضات البريطانية - الإيرانية التى كانت جارية بين الحكومتين لحل المشاكل القائمة بينهما والتوصل إلى اتفاق شامل حيال العديد من القضايا: كمسألة منح التسهيلات لإنشاء قاعدة جوية بريطانية فى جزيرة هنجام وإعفاء الديون الإيرانية أثناء الحرب ونقل مقر المقيم السياسى البريطانى من ميناء بوشهر على الساحل الإيرانى والاعتراف والحفاظ على الوضع القائم فى الخليج العربى الخ. . فكانت قضية المطالبة بهذه الجزر إحدى المسائل الشائكة التى عرقلت سير هذه المفاوضات لإبرام الاتفاقية المذكورة. وكانت بريطانيا قد طرحت عدة حلول وبدائل تقدمت بشأن هذه الجزر العربية ومن ضمنها إقناع حاكمى الشارقة ورأس الخيمة لبيع أو تأجير أبو موسى وطنب للحكومة الإيرانية، فى محاولة لإنقاذ المفاوضات من الفشل، إلا أن حاكمى الشارقة ورأس الخيمة رفضا العرض رفضًا باتًا. لذا فقد وجدت بريطانيا أن الحل الوحيد للتفاهم مع طهران هو تخلى حكومة إيران عن مطالبتها بهذه الجزر كشرط للتوصل إلى اتفاق شامل مع لندن. كما وتمسكت بريطانيا فى الوقت نفسه بضرورة الدفاع عن هذه الجزر ومنع احتلالها من قبل إيران ولو اقتضى الأمر استخدام القوة عندما تكررت حوادث الزيارات الإيرانية إلى الجزر العربية[١].

كانت الجهود البريطانية - الإيرانية جارية لعقد اتفاق بين الحكومتين، وتم اتفاق الأطراف المعنية على مسودة معاهدة عام ١٩٢٩، والتى اعتبرت جزيرة «صري» تابعة لإيران، على أن تكون جزر أبو موسى والطنين تابعة للعرب. ولكن

١ - د. وليد حمدي الأعظمى - المرجع السابق صـ ٧٣.



المفاوضات بين الطرفين توقفت عام ١٩٣٠، بسبب إصرار إيران على ملكيتها لطنب. وكان وزير البلاط «تيمور تاش» قد صرح فى شهر أغسطس عام ١٩٢٩ بأن إيران ستتخلى عن مطالبتها بجزيرة أبو موسى، إذا قبلت الحكومة البريطانية الاعتراف بملكية جزر الطنب. وكانت الحكومة البريطانية مهتمة فى ذلك الوقت بالتوصل لعقد هذا الاتفاق، وبأن تحل هذه المشكلة بأية طريقة، حتى لو أمكن عن طريق عقد إيجار مع الشيخ سلطان بن سالم القاسمى حاكم رأس الخيمة، حيث كان «تيمور تاش» وزير البلاط الإيرانى قد اقترح فى أكتوبر ١٩٣٠ تأجير جزر الطنب وأبو موسى لمدة خمسين سنة لإيران. وكانت الحكومة البريطانية ترى فى ذلك حلا وسطًا لإنهاء المشكلة من ناحية، والحصول على المصالح الاقتصادية البريطانية فى إيران، من ناحية أخرى. وعندما فشلت بريطانيا فى الحصول على مصالح اقتصادية فى إيران، بدأت تتشدد مع حاكم رأس الخيمة فى مسألة تأجير الجزر لإيران، كما سنرى فى الأحداث التالية[1].

أثرت فيما بين عامى ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢ مشكلات ثلاث فى العلاقات الإيرانية مع مشيخات ساحل عمان وهى:

١ ـ نشأ الأسطول الإيرانى الجديد.

٢ ـ بيع أو تأجير جزيرة طنب.

أما مسألة الجوازات والتأشيرات فتعود إلى يناير سنة ١٩٢٨ حينما صدرت تنظيمات جديدة فى البحرين تقضى بضرورة حمل الرعايا الإيرانيين القادمين إلى البحرين لجوازات سفر، كما أن عليهم أن يحصلوا على تأشيرات بدخول الجزيرة. وهنا وضعت إيران قيودًا على تردد العرب على إيران. وأصرت الحكومة الإيرانية على عدم إصدار جوازات سفر للإيرانيين المسافرين إلى البحرين. كما أن الحكومة

---

١ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ التطورات السياسية فى الإمارات صـ ١٦٩.

الإيرانية لم تعترف بصحة جواز السفر البحرينى الجديد. وقد أوضح وزير الخارجية الإيرانى، فى رده بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٣٠، على خطاب بتاريخ ١٠ سبتمبر للقائم بالأعمال البريطانية فى طهران، بأن الحكومة الإيرانية لا يمكنها أن تعترف بجوازات سفر مشيخات ساحل عمان ووضع التأشيرات عليها. وقد أعطت إدارة الجوازات فى طهران تعليماتها إلى ضباط المرور لإصدار أذون خروج للمسافرين القادمين من مشيخات ساحل عمان فى طريقهم إلى الأراضى الإيرانية، وذلك مقابل دفع رسوم مالية. وقال وزير الخارجية الإيرانى إن وراء هذا الإجراء دوافع تاريخية قديمة إذ أن إيران لم تعترف أبدًا بحكومات مشيخات ساحل عمان. وليس بين إيران وهذه المشيخات أية علاقات دبلوماسية. وقال وزير الخارجية الإيرانى أنه ليس لديه إحصاء بأعداد الإيرانيين الكبيرة الذين يقيمون فى ساحل عمان، وذكر أن هؤلاء الإيرانيين ليس لديهم أوراق تحقيق شخصية أو جوازات سفر. هذا بالإضافة إلى أن السلطات الإيرانية قد لاحظت أن كثيرًا من حاملى جوازات السفر وأوراق تحقيق الشخصية الصادرة فى مشيخات الساحل إنما هم إيرانيون لا يحميهم أحد، وأنهم اضطروا إلى أخذ أوراق السفر فى هذه المشيخات. وكان رد السلطات البريطانية فى الخليج العربي على هذه القيود البريطانية أن أصدر مكتب الشؤون الخارجية فى دار المقيم السياسى البريطاني فى بوشهر منشورًا دوريًا إداريًا فى مارس ١٩٣٠، يقضى بأنه على جميع الأجانب الذين يزورون ساحل عمان أن يحصلوا على تأشيرة مسبقة من السلطات البريطانية المختصة(١).

دارت مناقشات فى عام ١٩٣٠ فى الأوساط المسؤولة البريطانية حول اقتراح مؤداة أن يطلب الشيوخ العرب من الحكومة البريطانية أن تبلغ إيران نيابة

١ ـ د. محمد مرسى عبد الله ـ المرجع السابق وانظر

I. O. R - L/ Pand S/ 30/ 145/ FO Crcular - 10 march 1932

(included in a letter from Br. Minister Seymour to Fowle, 28 Janaury 1937).



عنهم أنهم لا يريدون أن تزورهم السفن الحربية الإيرانية بدون إخطار. وانتهى هذا العام دون الوصول إلى نتائج بشأن مشكلة زيارات الأسطول الإيرانى للموانئ العربية. ولكن الحوار استمر حول هذا الموضوع طوال عام ١٩٣١. وأخيرًا صدر قرار مؤداة أنه فى حالة زيارة سفينة حربية إيرانية لساحل عمان يسمح لها ولكن لا تستقبل رسميًا على أن يقدم احتجاج بعد ذلك يؤكد ضرورة الإخطار المسبق فى المستقبل. ولما كان وصول أولى السفن الحربية الإيرانية إلى مياه الخليج العربى متوقعًا فى أكتوبر ١٩٣٢، أرسلت خطابات رسمية من شيوخ ساحل عمان فى شهر مارس من هذا العام تطلب من الحكومة البريطانية إبلاغ الإيرانيين نيابة عنهم أنهم يتوقعون ألا تزور هذه السفن الحربية الإيرانية موانيهم، دون إخطارات رسمية عن طريق السلطات البريطانية.

٣ ـ موضوع جوازات السفر والتأشيرات.

كانت وجهة نظر حكومة الهند ورد قيادة الأسطول على طلب تيمور تاش أنهم مستعدون للتعاون فى بناء أسطول إيرانى يقاوم تجارة البضائع المهربة. ولكن التزامات بريطانيا مع شيوخ ساحل عمان ومصالحها الخاصة يفرض على حكومة الهند أن تصر على أن يكون الأسطول الإيرانى الجديد محدود الحجم، لتجنب أية متاعب مع الأسطول البريطانى وعرب الخليج العربى. وبدأ عام ١٩٣٠ بروح التفاؤل بشأن مشكلة طنب. وقدم الإيرانيون تعويضًا قدره خمسة آلاف روبية فى ٢٠ مارس. وقد وزع هذا المبلغ على ركاب السفينة وملاحيها فى دبى. ووجد الوكيل السياسى أنه من المستحسن أن يعطى سعيد بن مكتوم مبلغ ألف روبية من أصل النفقات التى تحملها فى هذه القضية. وأرسل حاكم دبى خطاب شكر إلى المقيم السياسى البريطاني فى ٢٧ مارس. وقوبل استلام التعويضات بالبهجة والسرور. وفى أبريل من هذا العام اقترح تيمور تاش أن تتخلى إيران عن مطالبها فى البحرين وجزيرة أبو موسى شريطة أن تقوم الحكومة البريطانية بعمل الترتيبات



مع شيخ رأس الخيمة لبيع جزيرة طنب وتملك إيران للفنار المقام عليها. وأرسل كلايف هذا الاقتراح إلى وزارة الخارجية يوم ٢٩ أبريل مؤيدًا للفكرة ولكن على أن تظل الفنارة ملكًا لبريطانيا. ولما سئل شيخ رأس الخيمة عن موقفه من قضية بيع جزيرة طنب فى شهر مايو أجاب أحد أقاربه بعد أن جرت مناقشات طويلة أن الشيخ لا يوافق على بيع الجزيرة مهما كان الثمن(١).

أبلغت الحكومة الإيرانية فورًا برد الشيخ سلطان بن سالم. ووصلت التعليمات إلى كلايف من وزارة الخارجية فى لندن فى ٨ مايو كى يخبر البلاط تيمور تاش أنه ليس هنالك حل أمام إيران، بعد أن رفض شيخ رأس الخيمة البيع، وهو الرجل الذى يملك هذا القرار، إلا أن تتخلى إيران عن مطالبها فى هذه الجزيرة. ولما كانت إيران تضع مسألة بيع الجزيرة شرطًا ضروريًا لأية تسوية مع بريطانيا، فإن المفاوضات حول المعاهدة الأنجلو - إيرانية تأجلت حتى نهاية العام. وفى ذلك الوقت ارتكبت السلطات الجمركية الإيرانية عدوانًا آخر على سفينة عربية، كما ظهرت قضية جوازات السفر والتحقيق من شخصية المسافرين من ساحل عمان إلى إيران. ففى يوليو ١٩٣٠ استولت السلطات الجمركية الإيرانية على سفينتين من إمارة عجمان فى جزيرة «فرور». وأرسل الوكيل السياسى البريطاني عيسى بن عبد اللطيف تقريرًا عاجلا عن الحادث إلى المقيم السياسى البريطاني فى بوشهر، وبين كيف أن جميع الشيوخ فى ساحل عمان وقد ضايقهم هذا الحادث، يرددون أنه إذا لم تقم بريطانيا بحمايتهم كما ينبغى، فإنهم أحرار فى أن يحملوا السلاح للدفاع عن أنفسهم(٢).

---

١ - د. محمد مرسى عبدالله - نفس المرجع ص ٣٦٠.

٢ - د. محمد مرسى عبد الله - نفس المرجع صـ ٣٦٠ وانظر

I. O. R. L/P and s/10/267/FO. to Clive, 8 may 1930.

I. O. R. - R/ 15/1/14/32 - Pol. Res to British Minister, tehran, 8 August1930



ورد تعليقٌ في إحدى محاضر وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة في ٢٩ أبريل ١٩٣٠ على ما تضمنه خطاب الوزير المفوض البريطاني في طهران السير آر. كلايف المؤرخ في ١٨ أبريل ١٩٣٠ بشأن محادثاته مع وزير البلاط الإيراني حيال الجزر العربية الثلاث، إذ تضمن المحضر ما يلي[1]:

محضر من السير كلايف طهران ١٨ أبريل ١٩٣٠ رقم ١٦٩

«يقول السير كلايف بأنه وصل في الوقت الحاضر في مفاوضاته مع البلاط الإيراني إلى طريق مسدود ويطلب منا بيان وجهات نظرنا بشأن هذا الخطاب بالسرعة الممكنة. لذا يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ليس فقط مسألة جزيرة طنب، بل الموقف إزاء المفاوضات الجارية مع إيران ككل. ويبدو أن المنهج العام الذي تسير فيه هذه المفاوضات لحد الآن مخيب للآمال جداً. ويبدو أن وزير البلاط الإيراني قد تبنى سياسة أحادية الجانب وسهلة في الوقت نفسه وذلك باستخلاص الوعد للحصول على التنازلات منا بدون مقابل. ولا يمكن لذلك أن يستمر إلى ما لا نهاية. وخاصة أنه يبدو لخطأ كبير السماح له بتأخير المحادثات حول إعداد مسودة بروتوكول هنجام بتعمد. إذ أن هذه المسودة تثير أكثر المسائل تعقيداً وأنها من وجهة نظرنا لمن المؤسف أن نتركها إلى النهاية لتوصل إلى حل سريع على عجالة وبشكل غير مرضٍ. وبالإضافة إلى ذلك فإنه من الأهمية بمكان معرفة موقفنا بالضبط بالنسبة لهنجام (الحصول على امتيازات من طهران لاستخدامها كمحطة نزول للطيران البريطاني) وما هي التنازلات التي يمكن أن تقدمها الحكومة الإيرانية بهذا الصدد.

أما بالنسبة لطنب فهناك في رأيي نقطتان يجب أخذهما بعين الاعتبار. أولاً، فإنه من الأهمية بمكان في الوقت الحاضر على الأقل، عدم تشجيع فكرة

١ـ د. وليد حمدي الأعظمي ـ المرجع السابق ص٧٤.



الوزير الإيراني بإمكانية ضمان إعطاء الجزيرة لإيران بطريقة أو أخرى. ثانيًا، أنه من الأهمية بمكان أيضًا الحيلولة دون فشل المفاوضات بسبب هذا الموضوع. ولحد الآن فإننا لم نعطِ الحكومة الإيرانية أى انطباع ليعتقدوا بأننا مستعدون لمناقشة موضوع الجزر الواقعة فى الخليج العربي (التى لا تعود لنا بل للعرب الذين تربطهم بنا علاقات تعاهدية) إلا على أساس الوضع الراهن. فقد كانت طنب يحكمها العرب بشكل فاعل قبل أكثر من قرنين ومن المحتمل لمدة أطول من ذلك. إنه ليس بالشيء الكثير أن نطلب من إيران الاعتراف بالوضع الراهن فى الخليج العربي وبحقوق جيرانهم فى ملكيتهم. وإنه من الصعب الأخذ بأقوال وزير البلاط الإيراني على علاتها بأنه لا يمكن للحكومة الإيرانية مواجهة النقد الناجم عن تخليها عن مطالبتها بأبوموسى وطنب والبحرين. وأعتقد أنه بالنسبة للوقت الحاضر علينا الاستمرار بتبنى النهج المتضمن وجوب تخلى الحكومة الإيرانية عن ادعاءاتها كجزء من الحل الشامل. وفى الوقت نفسه يجب علينا بذل كل جهد للبحث عن حلول أخرى لمسألة طنب فى حالة رفض إيران وإصرارهم على المطالبة بها. ومن الضرورى إنقاذ المفاوضات وعدم إعطاء المجال لفشلها بسبب هذا الموضوع. إن طنب أقرب بكثير إلى الساحل الإيراني منه إلى الساحل العربى ولا يسكنها إلا حوالى ٣٠ شخصًا ولا أهمية لها بالنسبة للعرب. وإذا ما فشلت المفاوضات وأرغمتنا الحكومة الإيرانية على اللجوء إلى التحكيم بالنسبة لملكية البحرين وطنب وأبو موسى، فإن لجنة التحكيم ستميل إلى إعطاء العرب البحرين وأبو موسى وإعطاء طنب لإيران وبهذا ستحصل الحكومة الإيرانية على طنب دون مقابل. ولهذا السبب لا يجب التفكير بحل يضمن اتفاقنا نحن وإيران لإحالة الموضوع إلى التحكيم[١].

الحل الوسط الوحيد هو إقدام الحكومة الإيرانية على شراء الجزيرة من حاكم

---

١ ـ د. وليد حمدي الأعظمي ـ نفس المرجع ص٧٥.



رأس الخيمة. وقد نقل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى فى شهر سبتمبر تقريرًا مفاده أن الشيخ لا يمكن أن يقبل - بأى مبلغ من المال يعرضه عليه الإيرانيون مقابل شراء طنب. ويتصف الشيخ بالزهو والكبرياء والتشكيك وسوف يشكك بالدوافع وراء العرض. وإنه يعتقد بأنه بإمكانه الحصول على عائدات كبيرة من إيرادات الفنار الذى شيدته حكومة صاحب الجلالة على الجزيرة. لذا فإننى أعتقد بأنه يتوجب علينا الضغط على وزارة الهند لتوافق على مفاتحة الشيخ ومعرفة رد فعله ومدى استعداده لبيع الجزيرة والمبلغ الذى سيقبل به. وإذا ما رفض الشيخ، حسب رأى المقيم السياسى البريطاني، بيع الجزيرة رفضًا باتًا وبأى ثمن فإنه سوف لا يكون بإمكاننا الضغط عليه للقيام بذلك. وإن الحل الوحيد أمامنا إبلاغ الحكومة الإيرانية للتخلى عن مطالبتها بجزيرة طنب والذى هو الشرط المسبق والمطلق للتوصل إلى أى حل شامل معنا. إن المقترحات التمهيدية الواردة فى الفقرة من هذا الخطاب ليست مرضية تمامًا. وتعنى حكومة صاحب الجلالة بشراء الجزيرة من الشيخ وتقديمها إلى إيران مقابل الوعد لتقديم التسهيلات فى (جزيرة) هنجام. وإن إحدى الفوائد من قيامنا بدفع بدل الإيجار الباهظ للامتيازات التى سنتمتع بها فى هنجام هى تزويد الحكومة الإيرانية بالحوافز المالية لإبقاء التعامل مع بروتوكول هنجام نصًا وروحًا ساريًا.

أعتقد أن قيامنا بدفع بدل الإيجار إلى الشيخ بدلا من الحكومة الإيرانية، سيعرض موقفنا فى هنجام إلى الاهتزاز تمامًا. لذا فإننى أعتقد بأنه من الممكن وضع بعض الترتيبات إذا ما قبل الشيخ ببيع الجزيرة. وفى تلك الحالة فإنه من الممكن إدراج نص فى المعاهدة تتعهد بموجبه الحكومة الإيرانية أن تدفع للشيخ مبلغًا من المال مقابل البيع ويبقى الشيخ يمارس سيادته على الجزيرة لحين دفع المبلغ المطلوب فعلا. وأقترح فى حالة الموافقة على هذا المحضر مفاتحة الدوائر المعنية لتهيء بالتشاور مع وزارة الهند صيغة برقية بهذا المضمون لإرسالها إلى السير. آر.



كلايف ومن ثـم الكتابة إلى وزارة الهند بشكل رسـمى مقـترحين مـفاتحـة الشيخ بموضوع بيع الجزيرة ومعـرفة رد فعله ومدى رغبته فى ذلـك. وتعليقًا على ما ورد أعلاه تضمن المحضر المذكور التعليق التالى بتاريخ ٢/ ٥/ ١٩٣٠ :(١)

«إننى أتفق تمامًا مع ما ورد فى المحضر أعلاه. الحكومة الإيرانية لا تملك أى حق قانونى فى جزيرة طنب إلا أنها تدعى بالقرب الجـغرافى للجزيرة من سواحلها وأن إحالة القضـية للتحكيم قد ينتـهى بالأمر إلى إعطائها الجزيرة. ولا أعـتقد أن ادعاء شيخ وحاكم رأس الخيمة بالجزيرة ليس بتلك القوة. وأن أهمية وقيمة الجزيرة قليلة إذ أن مناجم الأوكسيـد الأحمر تتوفر فى جزيرة أبو مـوسى) ويمكن التعامل مع قضيـة الفنار بشكل منفصل. وفى هذه الظروف لا يمكن لتقرير مصـير الجزيرة أن يؤثر فى مستقبل الحل الشـامل. لذا يتوجب علينا أن نتمسك بموقف صلب فى المفاوضات تجاه إيران مـؤكدين لهم بأنه لا يمكن أن يكون هناك تقديم أية تنازلات أخرى بالنسبة لنا إلا عندما يظهر الإيرانيون مرونة لملاقاتنا فى منتصف الطريق. إلا أنه من الضرورى التـأكيد على وزارة الهند لمفـاتحة الشيخ لمعرفـة مدى رغبتـه لبيع الجزيرة وعلينا المجارفـة بالإقدام على هذا العمل الذى قد ينكشف ويصـبح معلومًا من قبل إيران».

أبلغ القنصل البـريطانى فى بوشهـر حكومته بأن إيران ترغب فـى استئـجار جزيرتى الطنب من حاكم رأس الخيمة «حيث أنها سلمت باستحالة تحقيق ادعاءاتها التى استمـرت قرابة نصف قرن. فلجأت إلى أسلوب التـأجير[٢]. رغم أن المقـيم السياسى البريطانى كان يدرك صعوبة الحصول على موافقة حاكم رأس الخيمة حيث يقول: إننى لا أعـتقد بأنه سـيرضى مهـما كان المبـلغ الذى قد تدفعـه إيران لقاء

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق صـ ٧٦ وانظر
FO 371/ 14533, Anglo - Persian Negoiations, Minutes, 18 April1930
٢ ـ د. مصطفى عبد القادر النجار ـ المرجع السابق صـ ٣١.



استئجارها للطنب فهو رجل عنيد وكثير الشكوك، وسوف يشك فى الدافع الذى يكمن وراء أى عرض قد يقدم إليه. إن المنارة التى بنتها الحكومة البريطانية على جزيرة «الطنب» تعطى هذه الجزيرة أهمية كبيرة بالنسبة لنا، وقد اقتنع الشيخ من مصدر ما مؤخرًا بأن هذه المنارة ستدر عليه أموالا طائلة.

بادرت وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩ مايو ١٩٣٠ إلى إرسال برقية عاجلة إلى نائب الملك وحاكم الهند تطلب منه فى حالة عدم اعتراضه، القيام بمفاتحة شيخ الشارقة حول موضوع بيع جزيرة طنب وفيما يلى نص البرقية المذكورة[1]:

برقية وزير الخارجية إلى نائب الملك، دائرة الشؤون الخارجية والسياسية، حكومة الهند إلى الوزير المفوض فى طهران والمقيم السياسى فى بوشهر ٩ مايو ١٩٣٠ رقم ١٥٢٨. أرجو مراجعة برقية وزارة الخارجية الموجهة إلى طهران رقم ١٠٦ وتاريخ ٨ مايو والمكررة إليكم رقم ٢٣. طنب. إذ لا يبدو لديهم اعتراض على الموضوع نرجوا مفاتحة شيخ رأس الخيمة بالسرعة الممكنة لبيان رغبته لبيع الجزيرة وأرجو إحاطتنا بالنتائج برقيًا. وبتاريخ ١٠ مايو ١٩٣٠ بادر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى إلى إرسال برقية تتضمن نتيجة مقابلته مع حاكم رأس الخيمة بصدد مفاتحته لمعرفة رغبته لبيع جزيرة طنب فكتب:

برقية من المقيم السياسى فى الخليج العربي إلى وزير الهند ومكررة إلى حكومة الهند ١٠ مايو ١٩٣٠ تى/ ٨٧. موجهة إلى حكومة الهند ومكررة إلى طهران ووزير الهند إشارة إلى برقية وزير الخارجية الموجهة إليكم برقم ١٥٢٨ بتاريخ ١٠ مايو تمت اليوم بمقابلة حاكم رأس الخيمة بحضور حاكم الشارقة إذ أنه بدون موافقة الأول لا يمكن الخوض فى مثل هذا الموضوع. وبعد المناقشة فيما بينهما أجاب الشيخان بأنهما لا يقبلان ببيع جزيرة طنب إلى إيران مهما كان الثمن

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق ص٧٧.



المعـروض. وأعتـقد بأنه ليس من الممكن إقناع هذين الشيـخين فى إعـادة النظر بقرارهمـا وأنهما لا يوافـقان بتاتًا على قـيام أى شيخ أو التـخلى عن أى جزء من أراضيهم حتى فى حالة قبـول شيخ الشارقة. ثم بادر نائب الملك وحاكم الهند إلى إرسال برقـية أخـرى إلى وزارة الهند فى لندن يؤكد فـيهـا إصرار حكام الشـارقة و«رأس الخيمة» على عدم بيع جزيرة طنب لإيران. وفيما يلى نص البرقية:

من نائب الملك وحكم الـهند إلى وزير الهند ١٥ مـايو ١٩٣٠ ومكررة إلى طهـران برقم تى ـ ٢٣ س. ١٥٢٩. بالإشارة إلى بـرقيـة المقيم المؤرخـة فى ١١ مايو. تى ـ ٨٧ المكررة إليكم طنب. الشيوخ مـصرون على عدم بيع الجزيرة وإننى أتفق فى الرأى بأنه ليس بإمكان حكومة صـاحب الجلالة ممارسة ضغـوطها عليهم للقيام بذلك. قد تكون أهمية طنب قليلة بحد ذاتها إلا أن الموضوع يتعلق بالمبادىء أى أن الشيـوخ العرب مـعتمـدون على دعم وإسناد صاحب الجـلالة فى تمسكهم بالجزيرة والذى هو أمر حيوى بالنسبة لموقعنا فى الخليج العربى[1]

حاولت بريطانيا طرح عدة حلول فى مفـاوضاتها مع الحكومة الإيرانية بشأن جزر طنب وأبو مـوسى، ومن ضمن هذه الحلول مـحاولة إقناع حـاكمى الشـارقة ورأس الخيـمة ببيع أو تأجيـر جزيرة أبو موسى وطنب للحكومـة الإيرانية، إلا أن حاكمى الشارقة ورأس الخيمة رفضـا العرض رفضًا باتًا. لذا كان الحل الوحيد أمام

١ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق صـ ٧٨ وانظر

FO 371/ 14478, Telegram from Secretary of Stae to Viceroy, 9 May1930

Ibid, Copy of Telegram, from Political Resident in the Persian Gulf to Secre

tary of State India, 10 May1930

Ibid Copy telegram, from Viceroy to Secretary of State for India, 15May1930



بريطانيا للتفاهم مع طهران هو تخلى حكومة إيران عن مطالبتها بهذه الجزر كشرط للتوصل إلى اتفاق شامل مع لندن كما وتمسكت بريطانيا فى الوقت نفسه بضرورة الدفاع عن هذه الجزر ومنع احتلالها من قبل إيران، ولو اقتضى الأمر استخدام القوة عندما تتكرر حوادث انتهاك الإيرانيين لحرمة الجزر. وورد فى محضر عن مفاوضات السير كلايف بطهران فى ١٨/ ٤/ ١٩٣٠ تحت رقم ١٦٩ عن تقرير المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى: أن الشيخ (حاكم رأس الخيمة) لا يمكن أن يقبل بأى مبلغ من المال يعرضه عليه الإيرانيون مقابل شراء جزيرة طنب ... ويقول السير كلايف: إننى أعتقد أنه يتوجب علينا الضغط على وزارة الهند لتوافق على مفاتحة الشيخ ومعرفة رد فعله ومدى استعداده لبيع الجزيرة والمبلغ الذى سيقبل به، وإذا رفض الشيخ بيع الجزيرة رفضًا باتًا وبأى ثمن، فإنه سوف لا يكون بإمكاننا الضغط عليه للقيام بذلك، وإن الحل الوحيد أمامنا هو إبلاغ الحكومة الإيرانية التخلى عن مطالبتها بجزيرة طنب[١].

يضيف: إن المقترحات التمهيدية التى تعنى قيام حكومة صاحب الجلالة بشراء الجزيرة من الشيخ - حاكم رأس الخيمة - وتقديمها إلى إيران مقابل الوعد الإيراني بتقديم التسهيلات بجزيرة هنجام، ليست مرضية تمامًا وتعليقًا على ما ورد فى تلك المقترحات تتضمن المحضر المشار إليه الفقرة التالية: إننى أتفق تمامًا مع ما ورد فى المحضر أعلاه بأن الحكومة الإيرانية لا تملك أى حق قانونى فى جزيرة طنب إلا أنها تدعى بهذا الحق لقرب الجزيرة جغرافيًا من سواحلها. ومن ثم ولإنجاح المفاوضات البريطانية الإيرانية حول مصالح بريطانيا فى المنطقة ورغبتها فى استغلال جزيرة هنجام الواقعة آنذاك تحت السلطة الإيرانية، كمطار الطائرات البريطانية فيها. فاتح المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي حاكم رأس الخيمة بحضور حاكم الشارقة فى ١٠/ ٥/ ١٩٣٠ بالاقتراح البريطانى ببيع جزيرة طنب

---

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق صـ ١٠١.



إلى إيران. وكانت نتيجة مقابلته لهما أن أجابا بأنهما لا يقبلان ببيع جزيرة طنب إلى إيران مهما كان الثمن المعروض، وقال المقيم: أعتقد بأنه ليس من الممكن إقناع هذين الشيخين بإعادة النظر فى قرارهما وأنهما لا يوافقان بتاتًا على قيام أى شيخ ببيع أو التخلى عن أى جزء من أراضيهم. وبعد دراسة الموقف بعث نائب الملك وحاكم الهند برقية إلى وزارة الهند فى لندن بتاريخ ١٥ مايو ١٩٣٠ تحت رقم ١٥٢٩ قال فيها: الشيوخ مصرون على عدم بيع الجزيرة وإننى أتفق فى الرأى بأنه ليس بإمكان حكومة صاحب الجلالة ممارسة ضغوطها عليهم للقيام بذلك. قد تكون أهمية طنب قليلة بحد ذاتها إلا أن الموضوع يتعلق بالمبادىء، أى أن الشيوخ العرب معتمدون على دعم وإسناد حكومة صاحب الجلالة فى تمسكهم بالجزيرة والذى هو أمر حيوى بالنسبة لموقفنا فى الخليج العربى[١]

صدقت تنبؤات المقيم السياسى البريطانى الذى اجتمع مع حاكم رأس الخيمة فى شهر مايو ١٩٣٠ وحاول إقناعه بتأجير الجزيرة لإيران. وكان المقيم السياسى البريطاني قد طلب من حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان حضور هذا الاجتماع ليؤثر على الموقف السلبى الذى يتخذه ابن عمه حاكم رأس الخيمة. إلا أنه تبين أن كلا الحاكمين كانا يعارضان تأجير الجزيرة وقد قررا بأن أى مبلغ يعرض لس كافيًا لإقناعهما بالموافقة. وقد اعتبر المقيم السياسى البريطاني هذا القرار نهائيًا، مذكرًا مدى ضعف موقف حاكم رأس الخيمة أمام مواطنيه لو أنه وافق على التخلى عن جزء من الأراضى التابعة له[٢]

بادر الوزير المفوض البريطانى فى طهران بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٣٠ إلى

---

١ - أحمد التدمرى - نفس المرجع صـ ١٠١.

٢ - روز مارى سعيد - دكتورة - نفس المرجع صـ ١٠١.

وانظر: L/ P and S/ 10:- P. 5/ 125/ 28 Pol. Res to Govt. of India: Sept.20,1928



إرسال برقية إلى حكومته تتضمن تفاصيل مقابلته مع وزير الخارجية الإيراني حول موضوع المعاهدة المزمع توقيعها مع بلاده وحول ادعاءات الحكومة الإيرانية بالجزر العربية فكتب: من إيران من - السير آر - كلايف (طهران) إلى وزارة الخارجية ومكررة إلى حكومة الهند برقم ١٢٢ رقم ٢٣٨ ٢٩ سبتمبر ١٩٣٠ بالإشارة إلى برقيتى رقم ٢٣١ فى مقابلتى مع وزير الخارجية هذا اليوم قلت لصاحب السعادة بأنه إذا ما كانت النية متجهة للتوقيع على معاهدة فإنه يتوجب على إيران أن تتخلى عن مطالبتها بالبحرين وبجزر طنب وأبو موسى. وإن موقفنا بالنسبة لهذا الموضوع قد أصبح ثابتًا وواضحًا كما ورد فى المذكرة المؤرخة فى ١١ سبتمبر. ولغرض إظهار حسن النية من قبل حكومتى ورغبتها فى تحقيق رغبات الحكومة الإيرانية وتصفية الماضى على حد قول وزير البلاط الإيراني ذكرت ثلاثة تنازلات أبدت حكومة صاحب الجلالة استعدادها لتقديمها[1]:

١ - المضى قدمًا وعلى الفور لإزالة وتصفية دائرة التلغراف الهند و - أوربية وبشروط سخية.

٢ - القبول بالمقترحات الإيرانية المقابلة مع بعض التحفظات كأساس لحل قضية سكة حديد دزراب.

٣ - نقل دار الرئاسة البريطانية من بوشهر حال تهيئة المكان اللازم لها فى مكان آخر.

وإن هذه التنازلات السخية سوف لا تكلف حكومة صاحب الجلالة تضحيات مالية كبيرة فحسب بل إنها دليل على رغبتها لإزالة أى شىء يُعتبر ويسبب خرقًا لحقوق السيادة الإيرانية. وبما أن غرض المعاهدة هو حل القضايا العالقة فإننى واثق من أن الحكومة الإيرانية عندما تنظر فى هذه التنازلات فإنها

١ - د. وليد حمدي الأعظمى - المرجع السابق ص٨٨.



ستتخلى عن مطالبتها بالجزر الثلاث. وكان وزير الخارجية حذرًا جدًا إذ اقترح أن نحذف من المعاهدة أية إشارة للجزر. فقلت أن ذلك مستحيل فوعد بأن ينقل ما قلته له لزملائه. وحذرته بأنهم إذا ما أصروا على هذا الموقف فسوف لا تكون هناك أية فرصة لعقد المعاهدة ثم أكدت مرة أخرى على كرم التنازلات التى قدمناها لهم. ثم قام الوزير بتسليمى رسالة جوابًا على مذكرتنا المرسلة إليهم بتاريخ ١١ سبتمبر. وأود الإشارة إلى النقاط التالية الواردة فيها:

(أ) فبالنسبة لموضوع التلغراف قال الوزير بأن حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) سوف لا تفرض على إيران شروطًا فى الاتفاقية تجعلها موضع المساءلة.

(ب) الديون. بعد إعادة النظر فى الموضوع قال بأن من حق إيران أن تلتمس من حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) إلغاء ما تبقى من ديون الحرب.

(جـ) وافق على النصوص المتعلقة بالادعاءات بالجزر التى سيترتب عليها التزامات متبادلة لتحقيق ادعاءات أطراف أخرى والتى تتضمن طريقة التأكد منها وأسلوب الوضع.

(د) إنه يوافق على قيام السفن الحربية فقط بزيارة عبادان لغرض التزود بالوقود خوفًا من خلق سابقة للقوى الأخرى.

(هـ) ملاحظة تتعلق بالحفاظ على الموقف المتخذ سابقًا بصدد طنب وأبوموسى (طبعًا كُتِبَ هذا قبل محادثاتى معه هذا اليوم).

(و) أما بالنسبة للبحرين فإنه يقترح إما اعتبار البحرين دولة مستقلة ولا داعى لذكر ذلك فى المعاهدة أو إحالة القضية للتحكيم أو الاتفاق حسب ما تم طرحه مسبقًا.

(ز) وافق على ترقيم المعاهدات ونشر المذكرات التى تم تبادلها. ثم عدد هذه



المعاهدات (بغض النظر عن مدى سريانها) وذكر معاهدة عام ١٩٢٠ ولم يذكر معاهدة عام ١٨٤١ إذ قال بأنه لم يسمع بها مطلقًا.

(ح) طلب إدراج مادة خاصة بصدد ضريبة الدخل المضاعفة. وحول هذا الموضوع قلت بأننا لا نوافق على ذلك. إذ أن الموضوع لا علاقة له بهذه المعاهدة ويمكن النظر فى ذلك بشكل منفصل[١].

عرض فى ٢ أكتوبر ١٩٣٠ وزير البلاط الإيراني تيمور تاش على السير كلايف مرة أخرى استئجار جزيرة طنب إيجارًا بعقد طويل الأجل وأن تدفع بلاده الإيجار إلى شيخ رأس الخيمة مع عرضهم احتفاظه بمزرعته هناك وإعفاءها من الرسوم الجمركية. وتم تأكيد هذا العرض بحضور وزير الخارجية الإيراني، إذ قال وزير البلاط السيد تيمور تاش: إنه إذا قام الشيخ (حاكم رأس الخيمة) بتأجير الجزيرة لمدة خمسين سنة فإن الحكومة الإيرانية ستدفع له إيجارًا معادلا للإيجار الذى سيستلمونه من بريطانيا مقابل تأجير إيران لها جزيرة هنجام، وقال بأن ذلك سيرضى الشعب الإيراني عندما تطرح المعاهدة البريطانية الإيرانية المزمع توقيعها آنذاك أمام مجلس النواب لاعتمادها. لقد أصر الإيرانيون على الحصول على جزيرة طنب بأى ثمن وذلك كما قال السير كلايف: إنهم يقولون إنه إذا أرادوا إنقاذ ماء وجههم بالنسبة للمطالبة بالبحرين فعليهم أن يأخذوا جزيرة طنب لكى يظهروا للبرلمان الإيراني بأنهم حصلوا على تعويض إقليمى مؤكد مقابل تخليهم عن البحرين[٢]

وعندما قدم الوزير الإيرانى تيمور تاش اقتراحه فى أكتوبر عام ١٩٣٠ باستئجار الجزر العربية لمدة خمسين عامًا، فإن وزارتى الهند والخارجية اعتبرتاه حلا

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق صـ ٧٩ وانظر

FO 371/ 145335, From Persia, Sir R. Clive (Tehran) to FO. No. 238, 29 September1930

٢ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق صـ ٧٩.



وسطًا ولن يحتاج لإظهار سيادة رأس الخيمة على الجزر وذلك للاعتراف الضمنى والذى سوف يشار فى العقد بقبول إيران استئجار الجزر من شيخ رأس الخيمة ودفع الإيجار يكون بمثابة الاعتراف بالسيادة العربية(١)

أصدرت وزارة الخارجية البريطانية فى ١١ نوفمبر ١٩٣٠ مذكرة حول المقترح الإيراني باستئجار جزيرة طنب. حيث تقول المذكرة (لقد أجرى السير كلايف محادثات غير مثمرة مع وزير البلاط الإيراني بتاريخ ٤ أكتوبر إذ عرض الوزير تيمور تاش استعداد حكومته للتخلى عن المطالبة بجزيرة أبو موسى إذا أعطيت جزيرة طنب لإيران، فرفض السير كلايف مناقشة هذا الموضع وقال: بأنه ليس باستطاعة حكومة صاحب الجلالة أن تعطيهم الجزيرة لأنها ليست ملكًا لها وأن الشيخ الذى يملك الجزيرة (سلطان بن سالم القاسمى) يرفض التخلى عنها، ثم غير تيمور تاش محور الحديث وقال: بأن حكومته تقبل باستئجار جزيرة طنب إيجارًا بعقد طويل الأجل ودفع بدل الإيجار إلى الشيخ، والذى بإمكانه الاحتفاظ بمزرعته هناك وإعفائها من الرسوم الجمركية. فقال السير كلايف بأنه لا يتمكن من مناقشة هذا الموضوع وبأن مناقشته له ستتطلب وقتًا طويلا لعدة أشهر حتى لو كان، الشيخ مستعدًا لمناقشته. وأشار تيمور تاش إلى أن موضوع استئجار الجزيرة هو أحد الشروط التى يمكن فى ظلها التوصل إلى توقيع المعاهدة بين الحكومتين يذكر أن عدة قضايا ومصالح معلقة بين الحكومتين وقد اتخذت بريطانيا من مسألة الجزر موضوعًا للمناورة والتفاوض لتسوية تلك القضايا والمصالح(٢).

أوضحت فقرة أخرى فى المذكرة بأن عرضًا من تيمور تاش قدمه إلى السير

---

١ - Memorandum of Certain Aspects of the Situation in the Persian Gulf between His Majesty's Government in the United Kingdom and the Persian Government, 1931See also Memorandum of Persian claim to

٢ - أحمد التدمرى - المرجع السابق صـ ١٠٤ وانظر

FO 371/ 14478, MEMORANDUM, SUGGESTION THAT THE ISLAND OF - TUNB MIGHT BE LEASED TO PERSIA, 14 NOV.1930



كلايف باستئجار جزيرتى طنب وأبو موسى لمدة خمسين سنة ودفع إيجار يعادل نفس المبلغ الذى ستدفعه بريطانيا إلى الحكومة الإيرانية مقابل استئجارها لجزيرة هنجام. ومضيًا فى استغلال قضية الجزر لصالح الأغراض البريطانية جاء فى الفقرة الخامسة من المذكرة: «من الواضح أنه من الضرورى دراسة جدول المقترحات الإيرانية كما هى موضحة أعلاه لتأجير طنب. وإذا ما كانت مجدية فإنه يبدو بأنها تقدم الحل لواحدة من أصعب المواضيع المرتبطة بمفاوضات المعاهدة. بالإضافة إلى ذلك فإنه حل يمكن لحكومة صاحب الجلالة أن تحوله لمصلحتها، وإنه من الممكن عند التفاوض مع الحكومة الإيرانية حول تفاصيل موضوع تأجير جزيرة طنب ربط الموضوع بشكل وثيق مع المفاوضات المتعلقة بتأجير جزء من جزيرة هنجام. وإذا أرادت الحكومة الإيرانية، على سبيل المثال استئجار طنب لمدة خمسين سنة فإنه سيكون من الصعب بالنسبة لها رفض تأجير جزيرة هنجام لمدة خمسين سنة، إذ رفضت ذلك مؤخرًا على اعتبار أن مدة الإيجار طويلة جدًا، بالإضافة إلى ذلك فإذا ما حاولت الحكومة الإيرانية كما تحاول الآن أن تفرض علينا شروطًا وقيودًا غير ضرورية فى صفقة تأجير جزيرة هنجام فبإمكاننا الضغط عليها لاتخاذ موقف أكثر اعتدالا، وإلا فإننا سنأخذ نفس الموقف ونفرض نفس الشروط والقيود عليها عند تأجير جزيرة طنب لها»(١).

يرى السير كلايف فى رسالة بعث بها إلى حكومة الهند البريطانية موجهة إلى السير هاول، أن أمر الجزر بقدر ما يتعلق بحكومة صاحب الجلالة وحكومة الهند، فإن مصلحتنا الوحيدة فى طنب تتعلق بالفنار، وفى الوقت نفسه لا نتمكن من الضغط أو تأجير ممتلكات الآخرين ضد رغبتهم وإرادتهم. إلا أنه فى رأيى بإمكاننا تقديم المشورة وبأمانة إلى حاكم رأس الخيمة لعقد أحسن صفقة، إذ سنستلم بموجبها بدل إيجار باهظ للجزيرة فى الوقت الذى سيسمح للشيخ

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع صـ ١٠٤.



بالاحتفاظ بمزرعته والتمتع بالإعفاء الجمركي عما سيدخله من مواد إلى الجزيرة لاستخدامه الشخصي. وبتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٣٠ أعدت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة حول المقترح المتضمن احتمال تأجير طنب للحكومة الإيرانية وفيما يلي نص المذكرة: (١)

مذكرة مقترح يتضمن احتمال تأجير جزيرة طنب لإيران تطالب إيران بجزر طنب وأبو موسى التي تعود ملكيتها لشيوخ رأس الخيمة والشارقة. وقد أصبح من المستحيل إقناع الحكومة الإيرانية للتخلي عنها كجزء من الحل الشامل للقضايا العالقة.

س٢ ـ تم الاستفسار من حاكم رأس الخيمة في شهر مايو الماضي فيما إذا كان يفكر ببيع جزيرة طنب لإيران. وبعد مناقشة مع حاكم الشارقة أجاب بأنه لا يوافق على بيع الجزيرة بأي ثمن ومهما كان.

٣ ـ لقد أجرى السير آر. كلايف محادثات غير مثمرة مع وزير البلاط الإيراني بتاريخ ٤ أكتوبر إذ عرض الوزير تيمور تاش استعداد حكومته للتخلي عن جزيرة أبو موسى إذ أعطيت جزيرة طنب لإيران. فرفض السير كلايف مناقشة هذا الموضوع وقال بأنه ليس باستطاعة حكومة صاحب الجلالة أن تعطيهم الجزيرة لأنها ليست ملكًا لها وأن الشيخ الذي يملك الجزيرة يرفض التخلي عنها. ثم غير تيمور تاش محور الحديث وقال بأن حكومته تقبل بتأجير جزيرة طنب إيجارًا بعقد طويل الأجل ودفع بدل الإيجار إلى الشيخ والذي بإمكانه الاحتفاظ بمزرعته هناك وإعفائها من الرسوم الجمركية. فقال السير كلايف بأنه لا يتمكن من مناقشة هذا الموضوع وبأن مناقشة ذلك سيطلب وقتًا طويلا لعدة أشهر حتى لو كان الشيخ

---

١ ـ د. وليد حمدي الأعظمي ـ المرجع السابق صـ ٨١ وانظر

FO 371/ 14478, Memorandum, Suggestion that the Island of Tunb might be Leased to Persia, 14 November1930



مستعدًا لمناقشته. وأشار تيمور تاش إلى أن موضوع استئجار الجزيرة هو أحد الشروط التى يمكن فى ظلها التوصل إلى توقيع المعاهدة بين الطرفين.

٤ ـ ثم تمت مناقشة القضية مع وزير البلاط الإيراني مرة أخرى فى ٢٨ أكتوبر. ويبدو أن هناك تناقضًا فى مضمون برقية السير كلايف وما ورد فى خطابه الذى تضمن ما دار بينهما من حديث. إذ أنه يقول فى البرقية بأن تيمور تاش عرض عليه استئجار جزيرتي طنب وأبو موسى لمدة ٥٠ سنة ودفع إيجار يعادل نفس المبلغ الذى يدفع من قبلنا إلى الحكومة الإيرانية مقابل استئجار (جزيرة) هنجام.

أما الخطاب المرسل منه فإنه يشير إلى استئجار جزيرة طنب فقط وليس أبوموسى. وفيما يلى نص ما ورد فى خطابه المذكور:

«ثم تحدث بشكل مطول عن ضرورة إنقاذ ماء وجه إيران بصدد موضوع البحرين. واستفسرت منه فيما إذا كان قرأ المذكرة التى أرسلتها إلى فروخى على شكل رسالة خاصة قبل عدة أيام والتى تضمنت عرضًا وافيًا للقضية برمتها بالنسبة لجزيرة صري وطنب وأبو موسى، فقال نعم قرأها ثم كررت القول بأن حكومة صاحب الجلالة لا تتمكن وسوف لا ترغم شيخًا عربيًا أن يتخلى عن ممتلكاته ضد رغبته وعليه أن يقتنع بأنه ليس من الحكمة بالنسبة له أن يفعل ذلك. ثم تحول إلى المقترح الذى طرحه خلال مقابلتنا الأخيرة المتضمن قيام الشيخ بتأجير الجزيرة.

وأخيرًا وبحضور وزيز الخارجية، قال إذا ما قام الشيخ بتأجير الجزيرة لمدة ٥٠ سنة فإن الحكومة الإيرانية ستدفع له إيجارًا معادلا للإيجار الذى يستلمونه منا مقابل تأجيرنا هنجام. وقال بأن ذلك سيرضى الشعب الإيراني عندما تطرح المعاهدة أمام مجلس النواب للتوقيع. ولم يقتنع بأنه بإمكان حكومة صاحب الجلالة إقناع الشيخ العربى مهما كان مزهوًا ليقبل بمثل هذا الإجراء العادل



والمعقول. ومن وجهة نظره فإن هذه المسألة أسهل بالتأكيد من إقناع مجلس العموم للتخلى عن الديون عندما يتم طرح المعاهدة للتصديق».

٥ ـ ومن الواضح أنه من الضرورى دراسة جدول المقترحات الإيرانية كما هى موضحه أعلاه لتأجير طنب. وإذا ما كانت مجدية فإنه يبدو بأنها تقدم الحل لواحدة من أصعب المواضيع المرتبطة بمفاوضات المعاهدة. بالإضافة إلى ذلك فإنه حل يمكن لحكومة صاحب الجلالة أن تحوله لمصلحتها. وإنه من الممكن عند التفاوض مع الحكومة الإيرانية حول تفاصيل تأجير جزيرة طنب ربط الموضوع بشكل وثيق مع المفاوضات بتأجير جزء من جزيرة هنجام. وإذا ما أرادت الحكومة الإيرانية، على سبيل المثال، تأجير طنب لمدة خمسين سنة فإنه سيكون من الصعب بالنسبة لها رفض تأجير جزيرة هنجام لمدة خمسين سنة إذ رفضت ذلك مؤخرًا على اعتبار أن مدة الإيجار طويلة جدًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن ما حاولت الحكومة الإيرانية، كما تحاول الآن، أن تفرض علينا شروطًا وقيودًا غير ضرورية فى صفقة تأجير جزيرة هنجام فإمكاننا الضغط عليها لاتخاذ موقف أكثر اعتدالا وإلا فإننا سنأخذ نفس الموقف ونفرض نفس الشروط والقيود عليها عند تأجير جزيرة طنب لها.

٦ ـ ولكن قبل أن ننظر فى هذه المقترح يتوجب علينا التأكد مما يلى:ـ

(أ) فيما إذا كان حاكم رأس الخيمة راغبًا فى تأجير طنب لإيران، ولنقل، مدة خمسين سنة.

(ب) فيما إذا كان الإيرانيون مستعدين للموافقة ليس فقط على التخلى عن مطالبتهم بجزيرة أبو موسى بل للاعتراف بسيادة الشيخ حاكم رأس الخيمة على طنب.

٧ ـ يبدو أنه من المفضل مفاتحة حكام رأس الخيمة استنادًا إلى ما ورد فى (أ)



أعلاه قبل مفاتحه الحكومة الإيرانية كما ورد فى (ب) أعلاه. ومن المحتمل أن يرفض حاكم رأس الخيمة تأجير الجزيرة وأنه من المستحسن التأكد من موقفه قبل إعطاء الحكومة الإيرانية أى أمل لتحقيق أى شىء من اقتراحاتها بصدد التأجير».

فيما يلى نص الخطاب الذى أرسله الوزير المفوض البريطانى فى طهران السير آر. كلايف إلى حكومة الهند والذى تضمن احتمال التوصل إلى حل وحث حاكم رأس الخيمة على القبول بتأجير جزيرة طنب إلى الحكومة الإيرانية لأنها، فى نظره، مفتاح نجاح المفاوضات معها لتوقيع المعاهدة الشاملة. وفيما يلى نص ما ورد فى خطاب الوزير المفوض[1]

لندن ٥ ديسمبر ١٩٣٠

عزيزى هاول،

استلمت تواً بعد عودتى من لندن فى الأسبوع الماضى رسالتكم الرقيقة المؤرخة فى ١٥ أكتوبر المرسلة من طهران. وأشكركم على ما ذكرتم فيها نيابة عن حكومة الهند. وأنه لشىء كبير أن يقال فى حقى أننى أحظى بعطفها وتمنياتها لى حتى لو فشلت فى التوصل إلى توقيع المعاهدة. وعلينا أن ننتظر ونرى فيما إذا كانت المفاوضات التى تمت مؤخراً تعتبر ميتة ومقبورة أو معلقة حاليًا كما اقترح تيمور تاش. وهذا بدوره يعتمد فيما إذا كان تيمور تاش سوف يبقى فى منصبه لمدة طويلة لتوجيه جلسات المفاوضات من وراء الستارة. وإذا غاب (تيمور تاش) فإننى أشك فى إمكانية التوصل إلى أية نتيجة مع فروخى المتشدد والصعب. وعلى افتراض أن تيمور تاش سيبقى فى الخدمة فى منصبه فإن وجهة نظرى هى أن المحادثات التى تمت معه أخيراً كان الأمل عليها معقوداً للتوصل إلى حل. وإن

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ نفس المرجع صـ ٨٤ وانظر

FO 371/ 04535, London, 5December 1930, from Sir R. H. Clive to Howell



محور القضية هى تلك الجزيرة الصغيرة طنب. ولو كنت أنا شخصيًا حاكم رأس الخيمة فإننى سأطلب مبلغ ٥٠٠ جنيه استرلينى كبدل إيجار سنوى لها. وبغض النظر عن الفنار القائم هناك والذى بنته الحكومة البريطانية أو حكومة الهند لإرشاد السفن فلا أعتقد أن قيمة الجزيرة يقدر بأكثر من ٥٠٠ جنيه استرلينى. وكانت الحكومة الإيرانية تحسد حكم رأس الخيمة وتتطلع للاستحواذ عليها لأسباب ثلاثة:ـ

(أ) إنهم يطالبون بطنب كما يطالبون بجزيرة صري.

(ب) لا يوجد هناك شىء يقنعهم بأن جزيرة طنب لا تشكل قاعدة للتهريب نظرًا لقربها للساحل الإيراني.

(جـ) ويقولون بأنه إذا أرادوا إنقاذ ماء وجههم بالنسبة للمطالبة بالبحرين فعليهم أن يأخذوا جزيرة طنب لكى يظهروا للبرلمان الإيراني بأنهم حصلوا على تعويض إقليمى مؤكد مقابل تخليهم عن البحرين.

بقدر تعلق الأمر بحكومة صاحب الجلالة وحكومة الهند فإن مصلحتنا الوحيدة فى طنب تتعلق بالفنار. وفى الوقت نفسه لا نتمكن من الضغط أو تأجير ممتلكات الآخرين ضد رغبتهم وإرادتهم. إلا أنه فى رأيى بإمكاننا تقديم المشورة وبأمانة إلى حاكم رأس الخيمة لعقد أحسن صفقة إذ سنستلم بموجبها بدل إيجار باهظ للجزيرة فى الوقت الذى سيسمح للشيخ بالاحتفاظ بمزرعته والتمتع بالإعفاء الجمركى لما سيدخله من مواد إلى الجزيرة لاستخدامه الشخصى.

لنفترض أنكم مستعدون لإصدار تعليماتكم إلى بيسكو ليبذل قصارى جهده لإقناع الشيخ للقبول بالعرض وينجح فى مسعاه هذا فسيكون الطريق آنذاك مفتوحًا للتوصل إلى حل شامل. وعلينا أن نتوصل إلى توقيع بروتوكول أحسن حول تأجير جزيرة هنجام وإن ذلك ليس بالأمر المستحيل.

لم يتأكد موضوع عودتى بعد إلا أنه إذا سارت الأمور بصدد جزيرة طنب



بشكل جيد فمن المحتمل آنذاك أن أقطع إجازتى وأعود إلى طهران فى نهاية شهر مارس على أن أقوم بالجهود الأخيرة لتوقيع المعاهدات قبل حلول موسم الصيف الحار. أما بالنسبة إلى سكة حديد دزراب فإننى أتفق معكم تمامًا بأن الظروف ستكون مؤاتية لتبرير عدم موافقتنا على قيام الحكومة الإيرانية بتسيير القطارات على خط دزراب. لقد اطلعت أوليفانت على مسودة هذه الرسالة الذى وافق على ما جاء فيها وطلب منى أن أبلغ سلامه إليكم آر. أيج. كلايف كتب المقدم/ أيج. فى. بيسكو المقيم السياسى البريطانى القنصل العام فى بوشهر بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٣١ إلى وزير خارجية حكومة الهند البريطانية حول إقناع الحاكم القاسمى بالتسوية التى أعدتها الجهات البريطانية والجهات الإيرانية لموضوع الجزر.

وحول موضوع تأجير جزيرة طنب إلى الحكومة الإيرانية ومفاتحة حاكم الشارقة كتب المقيم السياسى البريطانى والقنصل العام فى بوشهر المقدم، أيج. فى. بيسكو ما يلى[1]

١٩٣١ رقم إس - ١٤ دار الرئاسة البريطانية فى الخليج العربي والقنصل العام ٦ يناير ١٩٣١ - بوشهر إلى وزير حكومة الهند - وزارة الهند - لندن،

سيدى،

بالإشارة إلى خطاب وزارة الهند رقم بى - ٨٥١٠/ ٣٠ وتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٣٠ أتشرف أن أرسل إلى حكومة صاحب الجلالة صورة من خطابى رقم إس - ١٣ المؤرخ بتاريخ اليوم والمرسل إلى وزير خارجية حكومة الهند حول موضوع تأجير جزيرة طنب إلى الحكومة الإيرانية. المخلص المقدم أيج. فى. بيسكو المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي.

---

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - نفس المرجع صـ ٩٨ وانظر

FO 371/ 15276, British Residency and Consulate General, Bushire, 6 January 1931 to HM Secretary of State for India office, London



١٩٣١ رقم إس ـ ١٣ دار الرئاسة البريطانية فى الخليج العربي والقنصل العام ٦ يناير ١٩٣١، بوشهر من صاحب الفخامة المقدم أيج. فى. بيسكو، المقيم السياسى فى الخليج العربي. إلى وزير خارجية حكومة الهند، نيودلهى.

سيدى،

أتشرف أن أشير إلى خطاب وزارة الخارجية رقم ٩١/١٣٥٨/٦١٦١ أ وتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٣٠ الموجه إلى وزارة الهند بصدد المقترح المتضمن إمكانية إقناع حاكم رأس الخيمة بتأجير جزيرة طنب إلى السلطات الإيرانية.

٢ ـ ومن الطبيعى أننى لا أعرف ماذا سيكون القرار النهائى لحكومة صاحب الجلالة إذ من الممكن إرسال قرارها لى برقيًا وقد لا يكون من الممكن فيما بعد شرح وتفسير الأمور بالتفصيل وبشكل مطول إذ أعرض عليكم بعض وجهات النظر بهذا الصدد.

٣ ـ وكما تعلم حكومة الهند فإن حاكم رأس الخيمة من أصعب شيوخ ساحل عمان فى التعامل معه وقد كان موقفه يتميز إلى وقت قريب بالعداء والتشكيك والجفاء. وقد سبق وأن اتخذ موقفًا غير معقول ويتصف بالشدة والمزاج الحاد تجاهى وتجاه قائد القوة البحرية. لذا فإن آفاق مفاتحته ومناقشته بشكل ودى حول موضوع التأجير لا تبشر بالخير.

٤ ـ من المحتمل التفكير بأن الحصول على بدل إيجار سنوى للجزيرة مقداره ٥٠٠ جنيه استرلينى أو ٦٠٠ جنيه والذى لم يستفد منها لحد الآن سيكون ذا فائدة بالنسبة للشيخ إلا أنه يتوجب عليه أن يتقاسم هذا المبلغ مع باقى أعضاء الأسرة الحاكمة ومن المحتمل أن يشاركه باقى رجال القبيلة: إذ ستكون حصة كل منهم قليلة وسيكون الحافز بالنتيجة غير مشجع من الناحية المالية. إذ أن هؤلاء الشيوخ



ليسوا حكامًا فرديين ينفردون بالحكم دون استشارة باقى أفراد الأسرة الحاكمة. إنهم منتخبون ويمثلون العائلة الحاكمة فى السلطة، بالرغم من أن هذا الأمر ليس دائم التطبيق إذ قل يتفرد بالحكم أقوى شخصية. ولا يمكن لحاكم رأس الخيمة أن يقرر فى قضية بمثل هذه المواصفات دون التشاور التام مع أقربائه ورجال قبيلته. ولا شك أنهم سيشترطون أن يعود عليهم ذلك القرار بالفائدة من تلك العملية. ولا أعتقد أن الحصص الصغيرة الناجمة عن تقسيم المبلغ ٥٠٠ جنيه استرلينى سيكون مشجعًا ومناسبًا.

٥ ـ أعتقد أن عرب الساحل العماني يميلون هذه الأيام إلى التشكيك بدوافعنا ويعتقدون بأنه لا مانع لدينا من التضحية بمصالحهم لصالح إيران. وستعزز هذه الشكوك بطرح المقترح المذكور الحالى والذى سينتشر بين الناس. إذ من المحتمل أنهم سيصابون بالمفاجأة ويتساءلون منى ماهى أهداف إيران من تأجير الجزيرة ولا شك أن الإيرانيون سيربحون من وراء ذلك لذا فإنه من الأفضل بالنسبة لهم عدم تأجيرها والاحتفاظ بها. ولا شك أيضًا أنهم سيفكرون بالدوافع الخارجية وراء العملية. وأنه من الصعب بالنسبة لى أن أذكر لهم بأن العملية جاءت لإنقاذ ماء الوجه أمام الرأى العام الإيراني وأعتقد فى رأيى أن هذا التبرير ضعيف. كما وأن الشيوخ العرب يعتقدون حال نزول الإيرانيون على الجزيرة وثبتوا أقدامهم فيها لمدة خمسين سنة سيكون من الصعب آنذاك تجنب تمديد أو تجديد عقد الإيجار إلى ما لا نهاية.

٦ ـ وإذا ما كانت حكومة صاحب الجلالة راغبة فى ذلك فلا مانع لدى من طرح الموضوع أمام حاكم رأس الخيمة وسأبذل أقصى الجهود لكى أحصل على موافقته. وأعتقد أنه من الأحسن الإشارة هنا إلى أنه سيكون لهذه المقترحات بشكل عام التأثير السلبى على علاقاتنا مع العرب وتهز ثقتهم فينا. لذا فإنه من



الأحسن وقبل كل شيء التأكد فيما إذا كنا سنحصل على النتائج الملموسة للتعويض. إذ سبق وتم الاقتراح بأنه يتوجب قبل كل شيء مناقشة الموضوع مع الشيوخ رأس الخيمة والشارقة ومن ثم مع الإيرانيين: ولكن لهذا السبب المذكور آنفًا أقترح بأنه من الأفضل قلب المعادلة والأسلوب، إذ جاء الاقتراح أصلا من وزير البلاط (الإيراني). ويبدو أنه من الممكن عودته إلى المفاوضات عند استئنافها والحصول على بعض الضمانات الأكيدة منه بأنها ستؤدى فى النهاية إلى تخلى الحكومة الإيرانية عن مطالبتها بالبحرين وأبو موسى دون إلزام أنفسنا بجدواها. وطبعًا إننى لا أتمكن أن أقول بأن الشيوخ فى ساحل عمان سيوافقون على المقترح ولكن على أية حال فإننى لا أتوقع بأنهم سيوافقون عليه دون بذل أقصى الجهود لإقناعهم. ولغرض التخلى النهائى للحكومة الإيرانية عن ادعاءاتها بالبحرين وأبوموسى وحصولنا على الامتيازات فى هنجام فإنه من المطلوب بذل أقصى الجهود للحصول على موافقة الشيوخ فى ساحل عمان. ولكن دون التأكد قبل كل شيء من تحقيق هذه الأهداف، فإننى باعتبارى الضابط المسؤول عن السيطرة السياسية على الساحل العربى، فإننى لا أحبذ الخوض فى هذا الموضوع مع الشيوخ فى ساحل عمان.

٧ ـ وفى حالة متابعة المقترح فسيحظى بالنجاح وبقبول الشيخ القاسمى إذا ما حملناه على الاطمئنان بأن نضمن له ما يلى:ـ

(١) بأن بدل الإيجار سيدفع من قبل حكومة صاحب الجلالة مباشرة وليس من قبل إيران.

(٢) سيبقى سكان الجزيرة محتفظين بجنسياتهم كمواطنين تابعين لحاكم «رأس الخيمة» ولا يمكن ممارسة أية ضغوط عليهم ليصبحوا مواطنين إيرانيين وسيبقى الشيخ مخول لجمع الرسوم من زوارق صيد اللؤلؤ كالعادة.



(٣) سيكون للشيخ مطلق الحرية ومخول لإبقاء علمه مرفوعًا هناك كرمز لسيادته وأن البقاء والحفاظ على الفنار لإرشاد السفن هناك سيعتمد على نتائج وحصيلة المؤتمر الخاص بالإنارة وتأشير البحار.

٨ ـ سأرسل صورة من هذا الخطاب إلى وزير الهند فى حكومة صاحب الجلالة.

المقدم أيج. فى. بيسكو المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربى.

لعل ما يثير الانتباه أن الحكومة الإيرانية كانت تركز فى ذلك الوقت على جزيرة طنب الكبرى أكثر من تركيزها على جزيرة أبو موسى ويرجع ذلك إلى أن الجزيرة الأولى أقرب إلى سواحلها بالإضافة إلى أن السلطات الجمركية الإيرانية كانت تعتبر تلك الجزيرة المركز الرئيسى لعمليات تهريب المؤن والأسلحة وما قد تؤدى إليه تلك العمليات من أضرار باقتصاد إيران أو إخلال بأمنها القومى وكان اهتمام الحكومة الإيرانية بجزيرة طنب دافعًا لكى توالى تقديم عروض أخرى ومن بين تلك العروض التنازل عن ادعاءاتها فى جزيرة أبو موسى مقابل اعتراف الحكومة البريطانية بملكيتها لجزيرة طنب ولم يجد هذا العرض بدوره تجاوبًا من بريطانيا التى أوضحت عدم قدرتها على التنازل عن أراضى مملوكة لحكام مشمولين بحمايتها ضد رغباتهم. ثم كان هناك عرض آخر قدمه المفاوضون الإيرانيون ويقضى بتأجير الحكومة الإيرانية جزيرة طنب الكبرى لمدة خمسين عامًا وقد بذل المفاوضون الإيرانيون جهدًا كبيرًا لحث المفاوضين البريطانيين للموافقة على ذلك العرض خاصة وأن ذلك سيدفع بالحكومة الإيرانية إلى الموافقة على تأجير جزيرة هنجام لبريطانيا لاستمرار اتخاذها قاعدة للأسطول البريطانى فى الخليج العربى كما أن حصول الحكومة الإيرانية على عقد إيجار جزيرة طنب قد يكون فيه تعويضٌ وإرضاءٌ للرأى العام الإيرانى عندما يعرض مشروع المعاهدة البريطانية الإيرانية على



المجلس النيابى للموافقة عليه رغم ما أشارت إليه بعض بنود تلك المعاهدة من تخلى إيران عن ادعاءاتها الإقليمية فى كل من البحرين وجزيرة أبو موسى(١).

استجابة لذلك العرض الأخير طلبت الحكومة البريطانية من مقيمها السياسى فى الخليج العربي مناقشة الأمر مع حاكم رأس الخيمة وتحت المساعى البريطانية أبدى الأخير موافقته على تأجير جزيرته فى مايو ١٩٣١ بعد أن وضع شروطًا صعبة لم تكن قابلة للتنفيذ إذ أصر على احتفاظه بحقوق السيادة على الجزيرة وأن يبقى ممثله فيها ويستمر رفع العلم الخاص به وألا يتدخل أحد فى شؤون رعاياه وأن يتمتع بإعفاءات جمركية كما اشترط أيضًا أن تقوم الحكومة الإيرانية بدفع الإيجار السنوى مقدمًا وأن تضمن الحكومة البريطانية تنفيذ تلك الشروط.

وأمام العرض الإيراني بواسطة بريطانيا لشراء جزيرة طنب كان قد أكد حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان بن سالم بحضور حاكم الشارقة فى رفضهما القاطع بيع جزيرة طنب إلى إيران مهما كان الثمن المعروض. وعدم موافقتهما على قيام أى شيخ بالبيع أو التخلى عن أى جزء من أراضيهم. وتحت الضغوط بين الترغيب بالمكاسب والمال والترهيب بضياع الحق والاحتلال، ذلك الدور الذى لعبته السلطات البريطانية فى الخليج العربى ومن ورائها حكومة الهند البريطانية ووزارة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى، من أجل نجاح مفاوضاتها مع الدولة الإيرانية ولتحقيق مصالحها فى التجارة ومد سلطتها على طرق الملاحة والمدن والموانىء فى الخليج العربى أجاب الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة آنذاك على الضغوط البريطانية والتهديدات الإيرانية بشروط صارمة وشاملة بحيث تكون الجزيرة ملكًا له وسكانها أحرارًا فى ظله عند تأجيرها، فكانت شروطه كما يلى: (٢)

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ص ٤٧.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص ٤٢ وانظر

INDIA OFFICE WHITEHALL, LONDON 23 JAN. 1931 TO THE - FOREIGN SECRETARY, TO THE GOVT. OF INDIA, NEW DELHI



أولا: يبقى علمى، العلم القاسمى، مرفوعًا على الجزيرة كالسباق.

ثانيًا: سوف لا يكون المواطنون فى الجزيرة خاضعين للسلطات العليا للاضطهاد ولا يمكن تطبيق الأوامر بحقهم لحين إحالتها لى ومناقشتها معى.

ثالثًا: لا يجوز للسفن التابعة للحكومة الإيرانية، والتى تقوم بالتفتيش بالنيابة عن دوائر الجمارك المجىء إلى بحر عمان لتفتيش السفن والزوارق العربية سواء كانت تعود لمواطنىّ أو لجيراننا من شيوخ ساحل عمان، وأن يبقى البحر حرًا للملاحة كما كان من قبل. وعند العثور على بضائع وسلع ممنوعة من قبل الحكومة الإيرانية على سفن تعود ملكيتها لمواطنى يتوجب عليها آنذاك إحالة الموضوع إلى الحكومة البريطانية لمناقشته معى بصدد السفينة وربانها. ولا يجوز للحكومة الإيرانية إصدار أوامرها إلى السفينة مباشرة.

رابعًا: إذا ما قام أحد الغواصين المدنيين التابعين لنا باللجوء إلى أحد الموظفين التابعين للحكومة الإيرانية المقيمين فى الجزيرة يتوجب على ذلك الموظف إعادته إلينا دون الرفض عندما أطلب منه ذلك.

خامسًا: تعفى كافة البضائع والسلع التى يتم إدخالها إلى الجزيرة لمتطلباتى الشخصية من الرسوم وكذلك فى حالة استيراد سكان الجزيرة للمواد الغذائية لاستخدامهم الشخصى.

سادسًا: يدفع بدل الإيجار السنوى لى مقدمًا فى بداية كل سنة.

سابعًا: إذا ما قررت الحكومة الإيرانية رفع العلم الإيراني على دوائرها فيجب رفع ذلك العلم على أعلى البناية وليس على أرض الجزيرة.

ثامنًا: يجب تنفيذ هذه الشروط بينى وبين الحكومة الإيرانية تحت رعاية وإشراف الحكومة البريطانية. وهكذا لم تنجح كل المحاولات لاستقطاع أى جزء من الأراضى أو الجزر أو المياه أو أى من الحقوق العربية فى الخليج العربى، فقد



بقى حكام مشيخات ساحل عمان محافظين بكل صلابة على أرضهم ومياههم متمسكين بسيادتهم الوطنية والقومية. ولم تنجح أيضًا كل محاولات الشاه لاكتساب ولاء حكام مشيخات ساحل عمان عن طريق توجيه الدعوات المتكررة لهم لزيارة طهران مؤكدًا لهم بأن يعتبر إيران وطنهم الأم ومرجعهم فى كل شىء.

وفى رسالة أخرى صادرة عن وزارة الهند فى لندن والموجهة بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٣١ إلى وزير خارجية حكومة الهند حول موضوع تأجير جزيرة طنب تضمن الخطاب ما يلى[1]:

وزارة الهند وايت هول لندن إس دبليو ١ ٢٣ يناير ١٩٣١ سيدى،

إشارة إلى خطاب المقيم السياسى فى الخليج العربى رقم إس - ١٣ وتاريخ ٦ يناير المرسل إلى حكومة الهند حول موضوع تأجير جزيرة طنب من قبل حاكم رأس الخيمة إلى إيران إذ سبق وإن تم إرسال صورة من قبل المقدم بيسكو بخطابه رقم إس - ١٤ وتاريخ ٦ يناير وتمت الموافقة على مضامينها بالتشاور مع وزارة الخارجية.

٢ - تمت مناقشة خطاب العقيد بيسكو المؤرخ فى ٦ يناير مع وزارة الخارجية. فى الوقت الذى تعلم فيه حكومة صاحب الجلالة بقوة الاعتبارات والآراء التى طرحها المقيم السياسى وعدم إمكان تجاهل المخاطر الناجمة عن احتمال فشل المفاوضات مع حاكم رأس الخيمة إلا أنها ترى من الضرورى فى الوقت الحاضر استكشاف إمكانية التوصل إلى حل على المنهج المقترح من قبل تيمور تاش لكى يتمكن السير آر. كلايف من الإجابة على هذا المقترح، عند استئناف المفاوضات. وأنه ليس من المجدى تأخير مفاتحة الشيخ الحاكم بالمقترح لحين معرفة

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - المرجع السابق صـ ٩٠ وانظر

Ibid India Office, Whitehall, London, 23 January 1931 to the Foreign Secretary to the Government of India, New Delhi



ما إذا كانت الحكومة الإيرانية ستتبنى موقفًا أكثر اعتدالا حول المواضيع الأخرى التى هى قيد المفاوضات. إذ أنه قد يكون من الصعب إقناع الحكومة الإيرانية بأن تلزم نفسها بتقديم التنازلات حول تلك القضايا الأخرى فى الوقت الذى لم يعرف فيه بعد موقف حاكم رأس الخيمة. وثانيًا من الواضح أيضًا بأنه ربما يتدهور موقفنا فى المفاوضات بدلا من أن يتحسن إذا ما قدم الإيرانيون عرضًا قويًا لبعض التنازلات مقابل استئجار جزيرة طنب عندها سيصبح من المستحيل إقناع الشيخ للموافقة على التأجير. وفى هذه الظروف ينبغى القول بأنه ما لم تعترض حكومة الهند على دراسة الموضوع بشكل أكبر فإن حكومة صاحب الجلالة ستكون مسرورة، فيما إذا تم إصدار التعليمات إلى المقيم السياسى البريطاني كما تم الاقتراح عليه فى خطابى اليوم رقم بى. زت. ٢٨٠/ ٣١.

٣ ـ وأضيف بهذا الصدد وبالإشارة إلى الفقرة ٧ من خطاب المقيم السياسى البريطاني بأن حكومة صاحب الجلالة لا ترى أنه من المرغوب فيه الاقتراح على شروط إضافية من قبل المقدم بيسكو على حاكم رأس الخيمة. وإذا ما رغب الشيخ فى وضع شروط إضافية عند سماعه بالعرض الإيراني فعلى المقيم السياسى البريطاني أن يسجل لديه هذه الشروط وإشعاره بأنه سيتم طرح الموضوع على الجهات العليا. وأنه ليس من المرغوب فيه إعطاء أية ضمانات عن حكومة صاحب الجلالة.

٤ ـ سأرسل صورة من هذا الخطاب إلى المقيم السياسى البريطاني مباشرة المخلص جى. جى. ولتون.

فيما يلى نص خطاب المقيم السياسى البريطانى والقنصل العام فى بوشهر المؤرخ فى ١١ مايو ١٩٣١ حول شروط حاكم رأس الخيمة لتأجير جزيرة طنب إلى الحكومة الإيرانية[1].

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ نفس المرجع صـ ٩١ وانظر

Ibid, Enclosure 2 in No. l, Consul - General - Bisoe to Government of India Bushire ll May1931.



١١ مايو ١٩٣١ من القنصل العام بيسكو إلى حكومة الهند بوشهر

سيدى،

استمرارا لبرقيتي المؤرخة فى ٢٣ أبريل ١٩٣١ بشأن تأجير جزيرة طنب من قبل حاكم رأس الخيمة للحكومة الإيرانية، أتشرف بأن أرسل لكم صورة من التصريح والبيان الذى أدلى به حاكم رأس الخيمة إلى رئاسة الخليج العربى موضحًا الشروط التى بموجبها سيكون مستعدًا لتأجير الجزيرة إلى إيران.

٢ ـ كما توقعت فإن الشروط التى وضعها الشيخ لتأجير جزيرة صارمة وشاملة إذ سوف تكون الجزيرة عديمة القيمة فى ظلها عند تأجيرها من قبل إيران، وخاصة الشرط الثالث. وأشار الشيخ فى حديثه مع وكيل دار الاعتماد البريطانية بأنه يصر على هذا الشرط خوفًا من وضع الإيرانيين لسفنهم فى جزيرة طنب والقيام بعمليات تفتيش واسعة بحثًا عن زوارق العرب التى تُبحر فى تلك المنطقة. وإنه يعتقد بأن ذلك سوف لا يزعج جماعته فحسب بل يورطه فى مشاكل مع زملائه من الشيوخ.

٣ ـ ونظرًا لأن هذه الشروط متعددة ومفصلة وإن محادثات عقد المعاهدة العامة تمر فى فترة مرتبكة سأقوم بإرسالها بالبريد الجوى بدلا من إبراقها. المخلص المقدم أيج. فى. بيسكو المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربى.

إصرار حاكم رأس الخيمة على الشرط الثالث كان يقصد من ورائه عدم اعتراض شيوخ ساحل عمان الأخرى على وقوع تفتيش على مراكبهم. ويبدو أن الجانبين لم يتوصلا إلى حل متفق عليه وعلقت المباحثات وبقيت الجزيرتان لرأس الخيمة «كما أن بريطانيا لم تؤيد شروط شيخ رأس الخيمة بتأجير الجزيرتين لإيران وحرصت بريطانيا طوال فترة ما بين الحربين على المحافظة على بقاء الأوضاع



الراهنة (Status Quo) كما هى فى الخليج العربى لحين التـوصل إلى معاهدة عامة بينها وبين إيران لحل المشاكل القائمة بشكل عام[1].

يبدو أن بريطانيـا استخـدمت موضوع الجـزر العربية فى هذه الفـترة كنقطة للمساومة بغيـة الحصول على أكبر امتياز ممكن لمصالحـها الاقتصادية فى إيران أثناء المفاوضـات والتى لم تنجح لعقد مـعاهدة ثنائية مما دفـعها إلى الوقـوف مع حاكم رأس الخيـمة لمنعه من تقـديم تنازلات لإيران والوقوف فى وجه الأطمـاع الإيرانية ولم تكن دوافعهـا فى ذلك هو الحفاظ على الحقوق العـربية بقدر ما كان لتـحقيق المصالح الخاصـة البريطانية على حساب الحـقوق العربية. وفيمـا يبدو أن الحكومة البريطانية رأت أنـه لا جدوى من تبليغ تلك الشروط إلى الحكومة الإيرانيـة خاصة بعد أن أخذت العلاقات البريطانية الإيرانيـة طريقها إلى التوتر وبعد أن استقر رأى حكومة الهند البريطانية على التحول بقاعدتها البحرية من هنجام إلى البحرين ومع ذلك فقد تكررت المحاولات الإيرانية للاتصال مباشـرة بحاكم رأس الخيمة متخطية بذلك السلطات البريطانية غير أن تلك المحـاولات لم تحقق نجاحًا يذكر إزاء الموقف المتصلب للشيخ تجاه العروض الإيرانية التى وجد فيها مساسًا بسيادته الإقليمية[2]

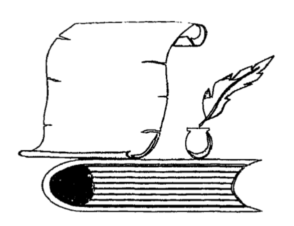
---

١ ـ د. مصطفى عبد القادر النجار: المرجع السابق، ص ٣١، وانظر:
F. O. 371/ 15276 Enclasure. 3 in No. 1. Staement of the Condition Rcquired by the Rulcr of Ras Al - Khaimah - Bushire, May 11.1931.

٢ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق صـ ٤٧ .







الجزر العربية والادعاءات الإيرانية

١٩٣٤ ـ ١٩٤١

- ـ الجزر العربية والمفاوضات الأنجلو ـ إيرانية.
- ـ الادعاءات الإيرانية فى الجزر العربية ١٩٣٤.
- ـ امتياز الأكسيد فى أبو موسى وتجدد الادعاءات الإيرانية عام ١٩٣٤.
- ـ محاولة شركة الوادى الذهبى مد امتيازها إلى جزيرة الطنب.

استؤنفت المفاوضات من أجل المعـاهدة الأنجلو - إيرانية فى الرابع من أكتوبر ١٩٣٢ وفى يوم ٢٨ أكتوبر التقى وزير البلاط مع كـلايف وأكد تيمور تاش أهمية جزيرة طنب للإيرانيين. وعندما رفض كلايف مجرد مناقشة هذا الأمر. غير تيمور تاش موقـفه قائلا أن إيران ترضى بتأجـير الجزيرة لمدة خـمسين عامًـا. وذكر وزير البلاط أن إيران سوف تسمح للشيخ ببقاء حرسه فوق الجزيرة، وسوف يمنح الشيخ أيضًا إعفاء من الرسـوم الجمركية. وأبدى تيمور تاش اعتـقاده بأنه من غير الممكن التصديق بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تحث أى شيخ عربى مهما بلغ عناده على أن يقبل مثل هذه الترتيبات العادلة والمعقولة. وأشار تيمور تاش إلى أن إيجارًا طويل الأمد لجـزيرة طنب هو أحد الشـروط الأساسية الـتى يجب البت فيهـا قبل التفكير فى أية مـعاهدة. وبعد ذلك تحدث تيمور تاش عن ضـرورة حفظ ماء وجه إيران فى مسـألة البحرين. وأن الحـصول على جـزيرة طنب فيه تعـويض وإرضاء للشعب الإيـرانى عندما تعرض المعـاهدة على المجلس لاعتـمادها. وحيـنما أبلغ كلايف فى تقريره إلى حكومته فى ٤ نوفمبر ١٩٣٢، مبينًا هذا التحول فى سياسة إيران، نصح كـلايف أن تحصل بريطانيـا على موافقـة شيخ رأس الخـيمـة. وقال كـلايف أنه يؤكـد هذا الحل وذلك الاقـتـراح الذى يمكن أن ينتج عنه مـصلحـة لبريطانيا خـاصة لو تم ربط تأجير جزيرة طـنب بموافقة حكومة إيران أيضًا بتـأجير جزيرة هنجام لـلحكومة البريطانية. ووافق باكـستر (C. W. Baxter) من كـبار موظفى وزارة الخـارجية البـريطانية فى مذكـرة له بتاريخ ١٤ نوفمـبر ١٩٣٢ على الاقتراح الإيرانى بتأجيـر جزيرة طنب. واتفق فى الرأى مع كلايف على أن تأجير الجزيرة سوف يقـوى مركز بريطانيا فى مسألة جـزيرة هنجام. فلو أرادت الحكومة



الإيرانية على سبيل المثال أن تؤجر طنب لمدة خمسين عامًا فسوف يكون من الصعب عليها أن ترفض تأجير جزء من جزيرة هنجام للبريطانيين لمدة خمسين عامًا وهو الأمر الذى سبق أن رفضته الحكومة الإيرانية باعتبار أن المدة أطول مما يجب[1]

صدرت التعليمات إلى المقيم السياسى البريطاني كى يحاول مناقشة أمر الإيجار مع شيخ رأس الخيمة. وقد سبق أن علق المقيم السياسى البريطاني على هذه المسألة فى ٦ يناير ١٩٣٢ بأنها مسألة صعبة لأن شيخ هذه المشيخة فى نظره من أصعب الحكام ساحل عمان فى التعامل معه. وأوضح المقيم السياسى البريطاني أن العرب يشكون كثيرًا فى نوايا الإيرانيين وأن مثل هذا الإيجار سوف يقوض ثقة العرب فى البريطانيين. ومع ذلك فإنه بعد مفاوضات المقيم السياسى البريطاني معه، اظهر الشيخ فى ١١ مايو ١٩٣٢ موافقته بشروط قاسية رأتها الحكومة البريطانية وقتذاك أنها صعبة وغير ممكنة[2].

شعرت الحكومة البريطانية حينما وصلتها هذه الشروط بأن إيران لن توافق عليها. وبسبب توقف المفاوضات لم تبلغ إجابة الشيخ إلى الحكومة الإيرانية وفى عام ١٩٣٣ بلغت عداوة إيران للقواعد البحرية البريطانية ذروتها، وظهر ذلك فى حادث باسيدو الذى وجه ضربة كبيرة لمركز بريطانيا الخاص فى منطقة الخليج العربى. وظهرت هذه العداوة أيضًا فى ٢٣ يوليو عام ١٩٣٣ حينما نزل إلى جزيرة طنب جماعة من بينهم قائد الأسطول الإيرانى وخبير إضاءة فرنسى وقاموا بفحص الفنار. واستمرت زيارتهم هذه عشر دقائق رسموا فى أثنائها خريطة تخطيطية

---

١ ـ د. محمد مرسى عبد الله ـ المرجع السابق صـ ٣٦٢ وانظر:

I. O. R, L/pamds/ 12/ 467, Mcmorandum on Lease at Tanbby c. W. Baxter/ 14 November 1930/, F. O, 371/ 16077. p.43

٢ ـ د. محمد مرسى عبد الله ـ نفس المرجع صـ ٢٦٣.

للجزيرة ثم أعطوا مراقب الفنار شهادة موقع عليها منهما بأن كل شيء على ما يرام. وبعد هذه الزيارة الجريئة أرسلت بريطانيا أكبر مدمرات أسطولها إلى الخليج العربى فى ٣١ يوليو لاستعادة الثقة المهزوزة فى بريطانيا بساحل عمان وبالرغم من إصرار بريطانيا على أن تجرى مفاوضات إيران فى موضوع تأجير جزيرة طنب عن طريق الدبلوماسيين البريطانيين، أجرت إيران اتصالا مباشرًا مع شيخ رأس الخيمة بعد أن لم يصلها رد من البريطانيين مدة عام كامل. وقد احتج ماليت (Mallet) الوزير البريطانى فى طهران بشدة يوم ٢٢ أغسطس وكذلك يوم ٢٣ سبتمبر على الزيارة الإيرانية للجزيرة، وعلى إجراء الاتصال المباشر الإيرانى بالساحل العمانى[١].

اجتمع ضابط الأسطول البريطانى فى سبتمبر عام ١٩٣٣ مع الشيخ سلطان حاكم رأس الخيمة وكتب تقريرًا عن اجتماعه بأن الشيخ سلطان تسلم رسالة من حكومة طهران بخصوص تأجير الجزيرة إلى إيران وأشار للشيخ عن بنود المعاهدات التى تمنع اتصاله بإيران ورغم ذلك أبدى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى قلقه وخاصة من تزايد المصالح الإيرانية فى سواحل مشيخات ساحل عمان، وكان تاجر إيرانى قد اتصل مع حاكم رأس الخيمة مما زاد من شكوك بريطانيا حول إمكانية تأجير الجزيرة[٢].

علم أدميرال البحرية البريطانية فى سبتمبر ١٩٣٣ من الوكيل السياسى عيسى بن عبد اللطيف أن شيخ رأس الخيمة قد تسلم خطابًا من طهران تطلب فيه الحكومة الإيرانية منه تأجير جزيرة طنب. وذكر الأدميرال أن شيخ رأس الخيمة لم

---

١ ـ د. محمد مرسى عبد الله ـ نفس المرجع صـ ٢٦٣ وانظر:
F. O. 371/ 17909, Annua/ Report,1933.

٢ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ العلاقات العربية ـ الإيرانية صـ ٢٧٤



يكن راغبًا فى تقديم هذه الرسالة عندما طلبت منه. ومع أن الوكيل السياسى البريطاني يظن أن الخطاب من وحى خيال الشيخ، وأن حاكم رأس الخيمة كان يحاول إرغام البريطانيين على دفع مبلغ من المال، إلا أن المقيم السياسى البريطاني قد انزعج من هذه الأخبار. وطلب أدميرال البحرية بحث هذا الموضوع. وفى ٧ أكتوبر استفسر عيسى بن عبد اللطيف من شيخ رأس الخيمة عن هذا الخطاب وذكره بالتزاماته فى الاتفاقية المانعة لعام ١٨٨٢ التى تنص على ألا يفاوض الإيرانيين مباشرة. وفى ٢١ أكتوبر وصل الأدميرال إلى رأس الخيمة ورغم أن أخا الشيخ قد زاره مرحبًا به، إلا أن الشيخ سلطان بن سالم رفض الذهاب لتحيته على ظهر السفينة ترياد (Triad). وسافر الأدميرال بعد ذلك إلى الشارقة وزار دار الوكالة البريطانية. وعلى حين فجأة ظهر الشيخ سلطان بن سالم فى دار الوكالة مصحوبًا بحرسه الخاص، مع أن الأدميرال تجاهل وجوده أول الأمر إلا أنه سرعان ما جرت بينهما المحادثات عن طريق ترجمة عيسى بن عبد اللطيف. وفهم الأدميرال أن الشيخ يشكو من أن البريطانيين قد استخدموا زمنًا طويلاً دون أن يدفعوا له أى إيجار[1].

طلب الشيخ تعويضًا عن مصادرة إيران لسفن رعاياه فى داخل مياهه الإقليمية. كما أن الشيخ سلطان بن سالم طالب البريطانيين بمبلغ من المال لاستخدام بريطانيا لأرضه وخور رأس الخيمة كمهابط للخطوط الجوية الإمبراطورية البريطانية. وأبدى الشيخ سلطان بن سالم أنه مستعد للصعود على ظهر سفينة الأدميرال إذا ما استمعت إلى قضيته وشكواه محكمة عادلة من كبار الموظفين البريطانيين ولا يكون من بينهم عيسى بن عبد اللطيف. ولم يرغب الشيخ فى إعطاء رد حول استفسارات الأدميرال عن الخطاب الذى وصله من طهران، ونصح

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٢٦٥.



عيسى بن عبد اللطيف الأدميرال بأن يترك هذا الأمر له يتصرف فيه بمعرفته. وقد علم عيسى بن عبد اللطيف أن الدعاية الإيرانية نشيطة فى إمارة رأس الخيمة، وقد عرفت إيران كيف تستفيد من ضيق الشيخ وحاجته للمال. قدم وزير الخارجية الإيرانى فى ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ رده الذى وعد به من قبل وبين فيه أن الحكومة الإيرانية تعتبر جزيرة طنب من أراضيها وممتلكاتها قانونًا وفعليًا. أما جزيرة صري فإن إيران كانت دائمًا تعتبرها وما زالت من ممتلكاتها أيضًا. وفى منتصف نوفمبر ١٩٣٣ كتب المقيم السياسى البريطاني فى تقرير له بأن موضوع الخطاب من طهران للشيخ لا أساس له من الصحة . وقال المقيم إن القصة كلها ملفقة وخدعة قصد بها الشيخ سلطان بن سالم تخويف البريطانيين ليسرعوا أنفسهم بتأجير الجزيرة منه، رغبة منه فى دخل مالى[1].

بالرغم من تجنب بريطانيا الصدام مع الإيرانيين، فقد استمرت قضية طنب عقبة أمام تحسن العلاقات الأنجلو إيرانية أثناء عام ١٩٣٤ . وقد ركزت إيران الآن كل اهتماماتها بالجزيرة. وزادت من محاولاتها لإجراء اتصالات مباشرة مع شيخ رأس الخيمة. وفى نهاية مارس ١٩٣٤ جاء زروق بخارى إيرانى إلى جزيرة طنب ونزل منه عدد من موظفى الجمارك الإيرانيين. وتقدم هؤلاء إلى منزل محمود ممثل شيخ رأس الخيمة وسألوه عن مقدار المبالغ التى يتقاضاها من الشيخ وعن اسم الشيخ الذى يرفرف علمه على الجزيرة. وأخبر هؤلاء الموظفون الإيرانيون محمود أن الحكومة الإيرانية سوف تعطيه مكافأة كبيرة إذا هو أنزل علم الشيخ ووضع مكانه العلم الإيرانى الذى سوف يزودونه به. وأجاب محمود أنه لا يستطيع أن يفعل هذا لأن ذلك يعتبر خيانة. ولما سئل عن مقدار ما تدفعه السفن البريطانية للشيخ لاستخدامها الفنار قال محمود إنه لا يعرف. وفى ٢٦ أبريل من نفس العام

---

١ ـ د. محمد مرسى عبد الله ـ نفس المرجع صـ ٢٦٤.



زار زروق بخارى آخر تابع لإيران جزيرة طنب. ونزل من هذا الزورق أربعة رجال هم حاكم بندر عباس ورئيس الشرطة ومدير الجمرك فيها ومعهم رجل يدعى صالح من جزيرة القشم كمترجم. وقد سئل محمود عن مقدار الرواتب التى تقاضاها من الشيخ أو من الحكومة البريطانية. وبقى هؤلاء الموظفون الإيرانيون فى الجزيرة أربع ساعات وقد منعهم المشرف على الفنار من زيارتها. وقد أخبر حاكم بندر عباس محمود بأن الجزيرة حينما تصبح ممتلكات إيرانية، فإنه سوف يبقى فى عمله الحالى وبمرتب يبلغ ضعف ما يتقاضاه من شيخ رأس الخيمة(١)

أرسلت الخارجية الإيرانية فى ٣٠ أبريل عام ١٩٣٤ مذكرة إلى الحكومة البريطانية عن طريق الوزير المفوض البريطانى فى طهران، حيث ذكر فيها وزير الخارجية الإيرانية ما يلى:

«إننى قد دهشت كثيرًا لعلاقاتكم بشيوخ ساحل عمان ولذلك أرجو أن أشير لسعادتكم عن سياسة حكومتنا تجاه هذا الأمر الذى سبق أن أوضحناه بموجب مذكرة وزارة الخارجية الإيرانية برقم (٢٤٠١١) المؤرخة فى ٢١ أغسطس ١٩٢٨ وكذلك رقم (١٣٠١٨) بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٢٨، والمذكرة رقم (١٨١٠٣) بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٣٣، وأتشرف أن أؤكد لسعادتكم مرة أخرى بأن الحكومة الإيرانية ليست طرفًا فى تلك المعاهدات التى أبرمتموها ومن ثم فهى غير ملزمة لها ولا تجد الحكومة الإيرانية لديها ما يجعلها تعترف بهذه الاتفاقيات أو تعتبرها صحيحة. وأضاف الوزير الإيراني أن تلك المعاهدات جميعها لا تمثل أى التزام للحكومة الإيرانية وعليه فإن الاتفاقيات والامتيازات والارتباطات المترتبة على تلك

---

١ ـ د. محمد مرسى عبد الله ـ نفس المرجع صـ ٣٦٤ وانظر

I. O. R, R/ 15/ 1/ 14/ 9/ Baghaer Kazmi To Mallet, 21 October1933
Isa To Pol. Agent. Bahrian, 19 April1934



المعاهدات غير ملزمة لإيران من الناحية القانونيـة خاصة وإن كانت منافية للمصالح الإيرانية. وخلص الوزير الإيراني إلى بطلان هذه المعـاهدات لعدم شرعيـة عقدها وأضاف أن بريطانيـا بعقدها لهذه الاتفـاقيات قد تخطت حـقوق صداقتـها بإيران وتجـاوزتها وانتـهت المذكـرة إلى أن إيران تعـترض بكل شـدة وإصـرار على هذه الاتفاقيات لأنها تخرق حقوق السيادة الإيرانية فوق أراضيها ومياهها»(١).

وقد رد على المذكرة الإيرانية وزير المفوض البريطانى فى طهران بقوله:

«بأن الحكومة البريطانية تشرف على الشـؤون الخارجية لهؤلاء الحكام العرب فإذا رفضت إيران الاعتراف بهذه الحقـيقة فسيكون من الصعب على إيران الاتصال بهـؤلاء الحكام العرب وركـزت مذكـرة الوزير البريـطانى للوزير الإيراني على أن بريطانيا تـقوم حاليًـا بتصرف الشـؤون الخارجيـة لهؤلاء القـوم وأن إنكاركم لهذه المعاهدات لهـو أمر لايخص الحكام العرب ولا الحكومـة البريطانية فـذلك شأنكم وحدكم. وأن عدم اعتـراف الحكومة الإيرانية بهذه المعاهدات التى تخـولنا بعضها رعاية الشؤون الخارجية لهؤلاء القوم لن يؤثر بأى شكل فى واجبنا تجاه هؤلاء»(٢).

فى نفس الشهـر الذى بعث به الوزير الإيرانى مذكرتـه إلى الوزير البريطانى أى فى شهـر أبريل من عام ١٩٣٤ قام حاكم بندر عـباس وبرفقتـه رئيس البوليس وجابى الضرائب بزيارة تفقدية للجزيرة وقدمت الحكومة البريطانية احتجاجًا رسميًا بهذا الشـأن إلى حكومة طهـران وفى شهر أغـسطس من نفس العام قـامت سفن

---

١ ـ عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: المرجع السابق، صـ ٢٤٨؛ وانظر:
(P. R. O.) F. O. 371/ 17824/ Persion Munster for foreign offairs (Sept. of Europe and AMerica) to his Maiestys Minister, Dated or Dibehesht, 10, 1313 (April,130,1934)

٢ ـ عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: نفس المرجع، صـ ٢٤٩؛ وانظر:
Same Series & Vol. Sir R. H.oore to Sir John Simon: 24 May1934



إيرانية بمطاردة مركب يخص وكيل شركة «بريتش إنديا ستيم نافيجيشن كومباني - British Steam India Novigation Company وبعدها بعدة أيام قام مركب إيرانى بإنزال بعض الأفراد فى الجزيرة وكان البريطانيون يراقبون الحركات الإيرانية بقلق بالغ وعندما قدم الوزير المفوض البريطانى احتجاجًا شديدًا طلبت منه الخارجية بتخفيف حدة الاحتجاج وذلك بعدما طلب الوزير الإيرانى استئناف المفاوضات لإبرام المعاهدة بين الطرفين وهنا كان شيخ رأس الخيمة يراقب التحركات والمناورات البريطانية بشأن الجزيرة ومماطلاتها كما قام الشيخ سلطان بإنزال علمه من فوق السارية فى جزيرة الطنب فى ٢٩ ديسمبر ١٩٣٤ مما زاد من غضب المقيم السياسي البريطانى وطلب استفسار عن هذا العمل غير العادى من وكيله فى ساحل عمان فأجاب بأن الشيخ سلطان بن سالم كان يريد لفت نظر بريطانيا لعدم دفعها إيجاره المقرر وكما كان يأمل فى أن تستأجر بريطانيا هذه الجزيرة منه[1].

لم تقدم السلطات البريطانية أى احتجاج رسمى على هاتين الزيارتين حيث أن السياسة البريطانية فى ذلك الوقت كانت تتجنب أى سلوك تجد فيه إيران أى تحد لها. وفى ٤ مايو ١٩٣٤ أكدت الحكومة الإيرانية أنها لا يمكن أن تسمح بأى نوع من أنواع التدخل البريطانى فى علاقات إيران مع الحكام العرب على الساحل المقابل للخليج العربى. وبالإضافة إلى ذلك أصدر المجلس النيابى فى طهران قانونا يحدد المياه الإقليمية الإيرانية بـ ١٢ ميلا. وجاءت التعليمات إلى الوزير البريطانى بأن يعلم الحكومة الإيرانية رسميًا بالنيابة عن حكومته وباسم ساحل عمان فى الخليج العربى بأن المياه الإقليمية المعترف بها لإيران هى فقط ثلاثة أميال.

1 - Tamb and Abu Musa, 1934 F. O371/18901.
Question of Persian Purchasing Tamb From Sheikh of Sharjah



بادرت الحكومة البريطانية بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٣٤ إلى تقديم احتجاجها إلى الحكومة الإيرانية لقيام إحدى زوارقها التابعة لدائرة الجمارك بزيارة تفتيشية إلى جزيرة طنب الكبرى وفيما يلى نص المراسلات المتبادلة حول الموضوع[١]:

رقم ٢٣٩ ـ سى ١٩٣٤ مكتب المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربى مخيم البحيرين ١٤ يونيو ١٩٣٤ من المقدم تى. سى. فاول، المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي إلى الوزير المفوض لصاحب الجلالة، المفوضة البريطانية طهران.

الموضوع: زيارة السلطات الإيرانية لجزيرة طنب.

سيدى،

أتشرف بالإشارة إلى الفقرة ٣ من خطابكم رقم ٢٧٧ وتاريخ يونيو ١٩٣٤ الموجه إلى وزير خارجية حكومة صاحب الجلالة إذ أننى أرى من الضرورى تقديم احتجاج إلى الحكومة الإيرانية وإلا فإن مثل هذه الزيارات ستصبح متكررة باستمرار وكما أشار فخامتكم فإنه فى حالة سكوتنا فإن الحكومة الإيرانية ستفسر ذلك على أنه شكل من أشكال الرضا والقبول بادعاءاتهم. المخلص المقدم تى. سى. فاول المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي.

أعدت وزارة الخارجية البريطانية فى ٤ سبتمبر ١٩٣٤ مذكرة لوفدها المفاوض مع الحكومة الإيرانية حول علاقات المصالح المشتركة والاتفاقيات المعدة لعقدها بينهما، تضمنت المذكرة المعلومات المطلوب معرفتها حول الجزر العربية الثلاث والادعاءات الإيرانية بها وموقف حكومة طهران من المفاوضات السابقة، وزود الوفد البريطانى بالمذكرة للاسترشاد بها بشكل سرى وخاص فى حالة إثارة الوفد

---

١ ـ د. وليد حمدي الأعظمى ـ المرجع السابق ص٩٩.



الإيراني لموضوع جزر طنب وأبو موسى بشكل غامض أو عمومى.

أشارت إحدى محاضر وزارة الخارجية البريطانية إلى المذكرة التى أعدها أحد موظفيها، دى. وبليو. لاسيلز بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٣٤ والتى لخص فيها موقف الحكومة البريطانية من ادعاءات الحكومة الإيرانية بالجزر الثلاث وموقف حكومة طهران. إذ تضمن المحضر ما يلى:-

من وزارة الخارجية مذكرة المستر لاسليلز بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٣٤ الجزر العربية

لقد تم إعداد هذه المسودة جوابًا عن الفقرة ٦ من محضر وزير الدولة الوارد فى الوثيقة (أ) ٥٥٣٠/ ١٣٩/ ٣٤. وإنها تقوم على أساس الفقرة المتعلقة بالموضوع فى الورقة بى. جى. ١٣.

٢ ـ اقتراحات فى خطابنا الموجه إلى وزارة الهند فى الوثيقة ٥٤٣٨ (أ) من بين المقترحات الأخرى إعطاء الوفد البريطانى هذه المعلومات للإجابة المختصرة فى حالة إثارة الوفد الإيراني لموضوع طنب وأبو موسى بشكل غامض أو عمومى. لقد وافقت وزارة الهند على ذلك (٥٦٦٩ إى) وإننا سنقوم باتخاذ الإجراء بصدد هذا الموضوع خلال فترة قصيرة وإننى أقترح إرسال هذه المذكرة إلى الوفد فى الوقت نفسه ليسترشد بها بشكل سرى وخاص.

الادعاءات الإيرانية بطنب وأبو موسى مذكرة من قبل د. دبليو. لاسيلز عام ١٩٣٤

إن الموقف بالنسبة للادعاء الإيراني بجزر طنب وأبو موسى مشابه بشكل عام للادعاء الإيراني بالبحرين. إن قضيتنا تعتمد على حقيقة أن إيران لم تمارس أية سيطرة فعالة على هذه الجزر منذ ما يُقارب ١٨٤ سنة على الأقل (ولمدة ١٥١ سنة بالنسبة لقضية البحرين). وإنه حتى من المشكوك فيه قيام إيران بممارسة سيطرة على طنب وأبو موسى قبل عام ١٧٥٠.



٢ ـ ولم تطرح إيران قضيتها بشكل مستمر ودائم إلا أن ادعاءها يقوم على الحجتين التاليتين[١]:ـ

(١) ظهور طنب وأبو موسى بأنها إيرانية على خارطة رسمتها وزارة الحرب (البريطانية) وقدمتها إلى الشاه في عام ١٨٨٨.

(٢) كان شيوخ لنجة العرب من القواسم (لنجة ميناء على الساحل الإيراني) والذين كانوا يديرون ويحكمون طنب وأبو موسى لفترة طويلة قبل إزاحتهم من إيران عام ١٨٨٧، يحكمون هذه الجزر لعدة سنين خلال تلك الفترة باعتبارهم مواطنين إيرانيين ويحكمون لنجة باعتبارهم موظفين إيرانيين. كما وأن الحكومة الإيرانية تؤكد بأن الشيوخ حكموا هذه الجزر أيضًا باعتبارهم موظفين إيرانيين.

٣ ـ النقطة الأولى لا يحالفها الحظ إلا أن أهميتها كحجة يجابهها حقيقة أنه قبل وبعد ذلك التاريخ الذى تم فيه اطلاع الشاه على الخارطة قامت حكومة صاحب الجلالة بشجب الادعاء الإيراني رسميًا وبشكل جازم.

٤ ـ أما بالنسبة للنقطة (٢) فإن قناعتنا هى بأنها تضليل كامل للحقيقة وكما يلى:

٥ ـ منذ أوائل القرن الثامن عشر وربما قبل ذلك تمكنت عائلة عربية أو قبيلة صغيرة تعرف باسم القواسمى أو الجواسمى من ممارسة الحكم على جزء كبير مما يعرف حاليًا بساحل عمان. وكان مقرها فى البداية فى رأس الخيمة إلا أنه فى عام ١٨٢٠ بدأ الشيخ يقيم فى الشارقة وترك أمر حكم رأس الخيمة لأحد أقربائه. واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٦٩ عندما استقل حاكم رأس الخيمة عن الشارقة ومنذ ذلك الوقت وحتى الوقت الحاضر كانت الشارقة ورأس الخيمة يحكمها شيوخ

١ ـ د. وليد حمدي الأعظمى ـ نفس المرجع ص٩٧.



مستقلون لفروع مختلفة لقبيلة القواسم، عدا لفترة قصيرة خلال أوائل القرن الحالى (منذ عام ١٨٦٩ ـ ١٩٠٠ ومن ١٩٢١ إلى الوقت الحالى).

٦ ـ وحال موت نادر شاه عام ١٧٤٧ قام القواسم بقيادة جماعتهم (الذين أصبحوا يعرفون بالقرصنة والغزوات) بنجدة ومساعدة حاكم بندر عباس وهرمز الإيراني الذى كان على خلاف مع المسؤولين الإيرانيين حول دفع الضرائب. فتمكن الشيوخ القواسم خلال ذلك الصراع من السيطرة على لنجة الواقعة مقابل جزيرة قشم، وعلى أماكن أخرى على الساحل الإيراني. وتمكن كريم خان زند، الذى حكم إيران خلال الفترة ١٧٦٣ ـ ١٧٧٩، من إزاحة شيوخ القواسم من لنجة إلا أنهم عادوا إلى حكمها مرة أخرى بعد موت كريم خان وحكموها مع المناطق المجاورة حتى عام ١٨٨٧. إذ تمكن الإيرانيون بعد ذلك وفى نهاية تلك الفترة من السيطرة على الساحل الشرقى من الخليج العربى وأصبح الشيوخ القواسم حكام لنجة خاضعين لإيران. وجرت العادة بقيام الحكومة الإيرانية بالاعتراف على من يتوارث حكم لنجة بشكل فرمان يصدر بتعيينه حاكمًا على لنجة والذى كان يقوم بدفع الخراج إلى نائب الشاه فى شيراز والذين كانوا يعتبرون أنفسهم مواطنين إيرانيين. وتمكن الإيرانيون فى عام ١٨٨٧ من إزاحة آخر شيخ من الشيوخ القواسم حاكم لنجة وأخذوا زمام حكم لنجة بأيديهم.

٧ ـ وطيلة الفترة المذكورة، أى قبل عام ١٧٤٧ وحتى الوقت الحاضر كانت جزر طنب وأبو موسى، كما كان الحال بالنسبة إلى الساحل العربى المجاور، تحت الحكم القاسمى الفاعل وملكيتها تعود إلى الشيوخ القواسم الحكام. وكان الشيخ القاسمى يحكمها دائمًا استنادًا إلى العادات العربية بالنيابة عن قبيلته ككل وليس كجزء من ممتلكاته الشخصية. ولقد كانت الإدارة والسلطة على الجزيرتين مودعة بموجب الاتفاق المشترك فى شخص زعيم قبيلة القواسم، الشيخ القاسمى المقيم



على الساحل الإيراني، شيخ لنجة الذى يمت بصلة قربى متينة بحاكم الشارقة وحاكم رأس الخيمة. وكانت إدارة هذه الجزر تتم بالنيابة عن العائلة أو القبيلة ككل. وبعد القضاء على إمارة لنجة (العربية) فى عام ١٨٨٧ انتقلت إدارة طنب إلى رأس الخيمة بينما ارتبطت أبو موسى بالشارقة. واستمرت هذه الإدارة المنفصلة عندما توحدت الشارقة ورأس الخيمة مرة أخرى وبصورة مؤقتة خلال القرن الحالى (١٩٠٠ ـ ١٩٢١) وانفصلتا مرة أخرى بعد ذلك إذ أصبحت أبو موسى تابعة لحاكم الشارقة وطنب تحت حكم حاكم رأس الخيمة.

٨ ـ وبالرغم من أن شيوخ لنجة حكموا طنب وأبو موسى وكانوا خلال فترة معينة خاضعين لإيران ويمارسون سلطتهم كموظفين إيرانيين إلا أن هذه الحقيقة لم تكن السبب فى ارتباطهم بالجزيرتين. إذ كانت قبيلة القواسم تمتلك طنب وأبوموسى منذ فترة طويلة وقبل تثبيت أقدامهم على الساحل الإيراني، ولم يترك زعيم القبيلة (وكذلك الجزء الأكبر من القبيلة) مقره على ساحل عمان. وكانت حقوق شيوخ لنجة مستمدة من ارتباطاتهم العائلية والقبيلية وليس من خلال مركزهم وموقعهم فى إيران إذ كانت حقوقهم هذه مشتركة وخاضعة لحقوق شيوخ ساحل عمان. وعندما تم إزاحة شيوخ لنجة من إيران زالت معها الارتباطات التى كانت قائمة بين حقوقهم وإيران. أما بالنسبة للباقى فإن القواسم لم يعترفوا أبداً بأية سيادة إيرانية على الجزر العربية وقد تم إبراز الدليل الوثائقى على حقوقهم أمام الوكيل السياسى (البريطانى) على ساحل عمان.

٩ ـ الفارق البسيط بين قضية البحرين وطنب وأبو موسى هو أنه فى الوقت الذى تقع فيه البحرين بالقرب من الساحل العربى في شرق الجزيرة العربية فإن طنب وأبو موسى تقعان بعيداً فى الخليج العربى. إذ أن طنب قريبة من الساحل الإيراني منه للساحل العربى بينما تقع أبو موسى على مسافة قريبة من الساحل العربى.



١٠ ـ وقد طالبت إيران لأول مرة بهذه الجزر فى عام ١٨٨٧ وهى السنة التى تمت فيها إزاحة قواسم لنجة نهائيًا من إيران. ثم طالبت الحكومة الإيرانية بها فى خمس مناسبات منذ ذلك الوقت وحتى الآن. ففى المرة الأولى فى عام ١٩٠٤ قام الإيرانيون باحتلال طنب وأبو موسى بشكل مؤقت. إذ تم إقناعهم، دون استخدام القوة، للانسحاب بعد شهر. كما وقامت دائرة الجمارك الإيرانية بمحاولات أقل جدية لتأكيد الادعاء بالسيادة الإيرانية خلال ثلاث مناسبات. وفى كل مرة من هذه المرات كانت الحكومة الإيرانية تحتفظ بحقوقها ولكن كما تمت الإشارة آنفًا، فإنها لم تطرح مطالبها بشكل مستمر ومتكامل.

١١ ـ ويمكن القول بأن تاريخ الجزيرة المجاورة صري (صري مثل طنب أقرب للساحل الإيراني منه للساحل العربى) مشابه لتاريخ جزر طنب وأبو موسى. إذ أن قيام إيران باحتلال صري فى تلك السنة وإنشاء مركز للجمارك الإيرانية أثار النزاع بأكمله. وقد سكتت الحكومة البريطانية على الاحتلال الإيراني لجزيرة صري باعتباره أمرًا واقعًا إلا أنها لم تعترف بذلك اعترافًا قانونيًا. ولقد تم الاقتراح فى المعاهدة البريطانية ـ الإيرانية العامة (والتى تم التخلى عنها الآن) على استمرار الوضع القائم، واعتراف إيران بعائدية طنب وأبو موسى للشيوخ القواسم على ساحل عمان، بينما تعترف حكومة صاحب الجلالة بجزيرة صري باعتبارها إيرانية (بالنيابة عن حاكم الشارقة). كما تم النظر فى موضوع احتمال تأجير طنب لإيران خلال هذه المفاوضات، إلا أنه ليس من المحتمل قبول حاكم رأس الخيمة بتأجير هذه الجزيرة بأية شروط تقبل بها الحكومة الإيرانية.

١٢ ـ لحكومة الهند فنار فى طنب لإرشاد السفن ليلا والذى ليس له أهمية كبيرة ويسكنها حوالى ٥٠ شخصًا ويرفع حاكم رأس الخيمة علمه هناك باستمرار.

١٣ يمكن الاطلاع على المذكرة التى تتناول تاريخ الجزيرتين والتى تم إرسالها إلى تيمور تاش فى عام ١٩٣٠ والموجودة فى ٣٤/ ٥٧٧٣/ ٥٩٣٤ إى



(١٩٣٠) (إيران الجزء ٢١ رقم ١٦١) ومذكرة حول السكان . . الخ للجزيرة أعدها المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي فى (١٩٣١) ٩١/ ٢٨٠/ ١٣٤٣ إى (إيران الجزء ٣٠ رقم ٤٧). والمعلومات الأخرى موجودة فى «P. G ١٣» ودليل لوريمر للخليج العربى[1] د. دبليو. لاسيلز ٤ سبتمبر ١٩٣٤.

قررت فى ١١ يونيو ١٩٣٤ اللجنة الفرعية الوزارية للشرق الأوسط فى الحكومة البريطانية تعديل تعليمات مجلس الوزراء البريطانى الصادرة فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٨ إلى القائد العام للبحرية البريطانية فى شرق الأنديز، والقاضية بالحفاظ على الوضع القائم بالخليج العربى ومنع أية قوة إيرانية من احتلال جزر طنب وأبو موسى وبالقوة إذا اقتضى الأمر. ويقضى التعديل بعدم القيام بأى تحرك فى طهران والسعى للحفاظ على الوضع القائم أطول ما يمكن، وذلك نظراً لحساسية الموقف الذى تطور كنتيجة لرغبة البحرية البريطانية فى الاستمرار باستخدام جزيرة هنجام وباسيدو، أطول ما يمكن، ولعدم الرغبة فى التسبب بأى حادث قد يؤدى إلى قيام إيران بمطالبة بريطانيا بالجلاء عن هذين المكانين. ونظراً للتعديات الإيرانية على الجزر العربية الثلاث خلال عام ١٩٣٣ وشهرى أغسطس وسبتمبر من عام ١٩٣٤ فقد تمت مناقشة الموقف فى وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٤ سبتمبر ١٩٣٤ ودار النقاش لصالح اتخاذ اجراء صارم، وأنه كما يقول محضر الاجتماع (إذا ما تم التسامح مع هذه التصرفات الإيرانية غير الشرعية فى أماكن مثل طنب وضد الملاحة العربية، فسنكون فى موقف مخجل ومخز لعدم إمكاننا

---

١ ـ د. وليد حمدي الأعظمى ـ المرجع السابق صـ ٩٨ وانظر:

FO 371/ 17827, from Lieut. Colonel T.C. Fowle, Political Resident in the Persian Gulf, to Hm's Minister, British Legation, Tehran, 14 June1934

FO 371/ 17827, Persian Claim to Tunb and Abu Musa from FO, Memorandum, by Mr. D.W.Laselles 4 September1934.



الدفاع عن المصالح الشرعية لأصدقائنا العرب، إذ أننا ملتزمون أمامهم للدفاع عنهم استنادًا إلى المعاهدات الموقعة معهم، ولا يجوز استفزاز الإيرانيين للانتقام منا بأعمال استفزازية بالمثل فى أماكن مثل هنجام وباسيدو، حيث سيكون موقفنا ضعيفًا)[1].

أشارت وثائق وزارة الخارجية المؤرخة فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٤ إلى الاجراءات الواجب اتخاذها لردع القوات البحرية الإيرانية من التمادى فى تجاوزاتها ضد طنب وإصدار التعليمات اللازمة إلى القوات البحرية البريطانية فى الخليج العربي للحد من هذه التجاوزات. وفيما يلى نص الوثيقة المذكورة[2]

طنب

١ ـ مطلوب إصدار قرار فورى لإسال التعليمات اللازمة إلى السلطات البحرية البريطانية فى الخليج العربى بعد وقوع حادثتين جديدتين فى جزيرة طنب.

٢ ـ تعود ملكية جزيرتى طنب وأبو موسى (انظر الخارطة المرفقة) للحكام العرب على الساحل العربى من الخليج العربى منذ القرن الثامن عشر، إلا أن بلاد إيران تطالب بهما وتدعى بالسيادة عليهما بنفس الطريقة التى تطالب بها السيادة على البحرين ولكن بتبرير أقل. ولقد تم الاقتراح على إيران بالتخلى عن ادعاءاتها بهذه الجزر كجزء من التوصل إلى حل شامل بموجب المعاهدة البريطانية ـ الإيرانية المقترحة. كما تم الاتفاق مع الحكومة الإيرانية بشكل غير رسمى للحفاظ على «الوضع القائم» فى الخليج العربي لحين التوصل إلى إبرام المعاهدة العامة. وكنا نعقد الآمال على عدم قيام إيران بالتسرع بالمطالبة بهذه الجزر العربية أو القيام بأى تصرف يلحق الضرر بمصيرها خلال فترة التفاوض لإبرام تلك المعاهدة. وقد

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق صـ ١١١.

٢ ـ د. وليد الأعظمى ـ المرجع السابق صـ ٩٩ ـ وانظر:

FO 371/ 17827, Tunb,14/9/1934



وقعت حوادث معينة دلت على احتمال عدم التزام إيران بهذا التعهد وقد تحاول احتلال الجزر العربية قبل التوصل إلى إبرام المعاهدة. لذا فقد قرر مجلس الوزراء فى نوفمبر ١٩٢٨ الموافقة على توصيات اللجنة الفرعية للخليج العربي المتضمنة قيام قيادة البحرية بإصدار التعليمات إلى السلطات البحرية، للحفاظ على الوضع القائم فى الخليج العربى وأن تمنع (وبالقوة إذا اقتضى الأمر) احتلال «طنب وأبو موسى» من قبل إيران. وتم بعد ذلك إصدار البرقية التالية من قبل قيادة البحرية البريطانية والتى أرسلت إلى القائد العام فى شرق الأنديز بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٢٨:

«تم إصدار التعليمات التالية لالتزام الحذر وليس نتيجة لأية حوادث لم تعلموا بها. إن قيام إيران باحتلال طنب وأبو موسى سيشكل خرقًا لاتفاق الحفاظ على الوضع القائم فى الخليج العربى لحين التوصل إلى قرار بصدد القضايا العالقة، وإذا ما اقتضت الضرورة منع ذلك بالقوة كآخر وسيلة».

٣ ـ لم يتم إلغاء هذه التعليمات أبدًا، إلا أنه فى ١١ يونيو ١٩٣٤ قررت اللجنة الفرعية الوزارية للشرق الأوسط بتعديل تلك التعليمات نظرًا لحساسية الموقف الذى تطور بنتيجة رغبة البحرية فى الاستمرار فى استخدام هنجام وباسيدو أطول ما يمكن ونظرًا لعدم الرغبة فى التسبب فى حادث قد يؤدى إلى قيام إيران بالمطالبة بالجلاء عن هذين المكانين إذ أصدرت اللجنة المذكورة تعليماتها «بعدم القيام بأى تحرك فى طهران بل إن هدفنا سيكون السعى للحفاظ على الوضع القائم أطول ما يمكن».

٤ ـ وقعت حادثتان جديدتان فى طنب مؤخرًا. بتاريخ ٢٨ أغسطس قامت السفينة الإيرانية «بالانك» بتفتيش أحد الزوارق العربية (العائدة إلى مشيخة دبى) ضمن المياه الإقليمية فى طنب (راجع البرقية رقم ٢٢٥ من القائد العام وصورة مرفقة طيه، الملحق ١). وبتاريخ ١٣ سبتمبر قامت السفينة الإيرانية «جاروك»



بإنزال جماعة فى طنب واستنطقت وكيل حاكم رأس الخيمة (انظر البرقية رقم ١٢ Z ١٠٠ من سفينة صاحب الجلالة ستونهام. الملحق ٢). والجدير بالذكر أن حادثة أخرى وقعت فى طنب بتاريخ ٢٦ أبريل الماضى عندما نزل عدد من الموظفين الإيرانيين فى الجزيرة وقاموا باستنطاق الوكيل، بينما قامت جماعة من الإيرانيين فى صيف عام ١٩٣٣ بالنزول من سفينة حربية إيرانية فى الجزيرة وفتشت فنار إرشاد السفن.

٥ ـ واستلمت قيادة القوة البحرية الآن برقية من القائد العام (رقم ٢٣٤ الملحق ٣) تؤكد أن القائد العام يعتقد بأن الإيرانيين يحاولون الآن بالتأكيد على الادعاء الفورى والسريع بحقوقهم فى السلطة على طنب.

٦ ـ من الضرورى عدم السماح للإيرانيين بإحداث الضرر من خلال القيام بهذه التصرفات وإذا ما استمروا فى ذلك دون عقاب فسيتدهور مركزنا بسرعة. لذا فإن البحرية تتطلع إلى صدور قرار فورى يؤكد ويطبق قرار مجلس الوزراء لعام ١٩٢٨ على الظروف الحالية.

٧ ـ تمت دراسة الموقف فى اجتماع القسم فى وزارة الخارجية يوم ١٤ سبتمبر وتم الاتفاق على أن المناقشة كانت فى صالح اتخاذ إجراء صارم. ويبدو أن هذه واحدة من القضايا النادرة بالمقارنة بالقضايا الأخرى، إذ أن حكومة صاحب الجلالة تستند إلى أرضية قانونية قوية بينما سيضع الإيرانيون أنفسهم، إذا ما استمروا على هذه التصرفات، فى موقف خاطىء. وتمت الإشارة إلى أن مثل هذه السياسة التى تتضمن سلطة استخدام القوة فى الملاذ الأخير قد يؤدى إلى الاصطدام ـ ولو أنه بعيد الاحتمال ـ والذى سيمكن إيران من الشكوى إلى عصبة الأمم استنادًا إلى المادة ١٥ من الميثاق وحتى استنادًا إلى البند الاستثنائى. كما تمت الإشارة إلى ممثلى البحرية بأن الاصطدام مع إيران قد يخلق موقفًا يؤدى إلى إثارة المطالب الإيرانية بجلائنا عن هنجام وباسيدو. ولكن البحرية مستعدة للمجازفة



بذلك. ومن ناحية أخرى يبدو أن موقفنا قوى جدًا، وإذا ما تم التسامح مع هذه التصرفات الإيرانية غير الشرعية فى أماكن مثل طنب وضد الملاحة العربية فسنكون فى موقف مخجل ومخز لعدم إمكاننا الدفاع عن المصالح الشرعية لأصدقائنا (العرب)، إذ أننا ملتزمون أمامهم للدفاع عنهم استنادًا إلى المعاهدات الموقعة معهم. ولا يجوز استفزاز إيران للانتقام منا بأعمال استفزازية بالمثل فى أماكن مثل هنجام وباسيدو حيث سيكون موقفنا ضعيفًا.

٨ ـ لذا فإن البحرية متشوقة لإرسال التعليمات إلى السلطات البحرية بالسرعة الممكنة مخولة إياها كآخر وسيلة وإذا اقتضت الضرورة باستخدام القوة، إذا ما حدث مثل هذا الأمر بعد توجيه الإنذار اللازم.

٩ ـ لم يتم إنذار الحكومة الإيرانية بالتعليمات الصادرة إلى السلطات البحرية فى عام ١٩٢٨ أى بعبارة أخرى استخدام القوة كآخر وسيلة لمقاومة أية محاولة إيرانية للتجاوز على طنب وأبو موسى (انظر الفقرة ٢ أعلاه) وتم الاتفاق على أنه إذا ما تمت الموافقة على النهج العام المرغوب من قبل قيادة القوة البحرية فإنه يتوجب إنذار الحكومة الإيرانية بشكل رسمى بما سيتم القيام به. ويمكن القيام بذلك سوية وفى وقت واحد مع أى احتجاج يقدم لها بشأن التجاوزات الأخيرة التى وقعت فى طنب. وقد تم إعداد مسودات البرقيات المرفقة لإرسالها إلى طهران والقائد العام فى شرق الإنديز وضابط البحرية الأقدم فى الخليج العربي لإعطاء فاعلية لهذه المقترحات.

١٠ ـ أعتقد أنه فى كل الأحوال فإن ميزان المناقشة هو فى صالح هذا المقترح لذا يتوجب الموافقة على إرسال هذه البرقيات.

كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت تعليماتها إلى ضابط البحرية الأقدم فى الخليج العربي لمنع وقوع أى عدوان إيرانى على جزر طنب وأبو موسى حيث كانت



هذه التعليمات مكملة لأوامر قيادة البحرية البريطانية رقم ٦٧٩ لعام ١٩٢٨ . وفيما يلى نص الخطاب[١]

جاء فى التقارير المقدمة إلى حكومة الهند عن أهمية ساحل عمان وضرورة الدفاع عنه ضد الأطماع الإيرانية وتجاوزاتها للجزر العربية حيث قالت[٢]:-

تلاحمت عوامل كثيرة، بشأن استثمار المشيخات فى ساحل عمان مما أضفى عليها أهمية جديدة، وهذه العوامل هى: امتداد سلطة ابن سعود، وكذلك تأثير السعودية على الساحل، إعادة توكيد إيران لسلطتها فى الخليج العربى ومسألة الطريق الجوى الإمبريالى. وإذا تحقق الطريق الجوى، وإذا استمرت حكومة جلالة الملك، فى ضوء تقرير اللجنة الفرعية للخليج العربى، فى الاعتقاد بأن صيانة النفوذ البريطانى فى الخليج العربى، هو مسألة ذات أهمية قصوى، وكذلك الحال من وجهة النظر الإمبريالية والهندية، وإذا كانوا لن يتمتعوا فى المستقبل بنفس الوضع المتميز الذى تمتعوا به فى الماضى على الساحل الإيرانى الجنوبى، فإن تدعيم تأثيرهم على الشاطئ العربى الشمالى، يصبح مسألة ذات أهمية أكبر وأكثر إلحاحًا وتحديدًا عنه فى أى فترة سابقة.

وعلى أية حال، فإن أمر الحفاظ على هذا التأثير وصيانته ودعمه، وحقيقة أن الشيوخ فى ساحل عمان قد منحوا حماية حكومة جلالة الملك (حتى ولو إلى مدى يصعب تحديده بدقة متناهية، وأنهم قد منعوا من الاتصال بالقوى الخارجية أو أن يستقبلوا ممثليهم، يتطلب تفاهما واضحا بشأن المدى والوضع الذى تكون فيه

---

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - نفس المرجع صـ ١٠٣ وانظر:

FO 371/ 17827, Annex (3), 13/ 9/ 1934 from C. in C. East Indies to Admiralty.

Ibid, From Headquarters, British Forces. Iraq, to Air Ministry,19/9/ 1934

٢ - مختارات من أهم الوثائق البريطانية - المرجع السابق - المجلد الأول ص ٤٣٠.



حكومة جلالة الملك مستعدة للدفاع عن مصالحهم، سواء ضد إيران أو ضد ابن سعود.

إن إيران ـ من بين المشكلتين ـ هى المشكلة الأقل خطورة. وحتى لو أنها تقدمت بشكل جاد بمطالب ومزاعم لفرض سيطرتها على ساحل العرب، فإنها ليست فى وضع تستطيع فيه أن تفرض هذا المطلب فى ضوء الأوضاع الحالية، ولاتستطيع حكومة جلالته، فى متابعتها لسياسة فاعلة ضد العدوان على الساحل العربى الشمالى، أن تقبل وتسلم بأكثر مما هو قائم فى جزر ساحل عمان فى الخليج العربي، التى اعترفوا بأنها مخولة للشيوخ فى ساحل عمان، بدون التراجع عن السياسة التى طبقوها هنا بإصرار بالغ. وعلاوة على ذلك فإن الشيوخ فى ساحل عمان ورجال قبائلهم لايرتبطون بإيران بروابط جنس أو دين، بينما لايمنح الساحل العربى الشمالى (مستقلا عن جزر ساحل عمان ويبدو أن بعضه يحتوى على مستودعات معدنية ثمينة)، مكافآت تجارية أو مالية لتبرير المصلحة الإيرانية الفاعلة وإن تأسيس وإقامة خط جوى ـ إن قررت ذلك حكومة جلالة الملك ـ سوف يكون خطوة نحو تأكيد تأثير حكومة جلالة الملك على الساحل العربى الشمالى. كما أن دفع معونات أو إعانات للشيوخ إذا ثبتت حتمية ذلك فى النهاية، بشأن إنشاء محطات جوية، قد يكون ذا فائدة أكثر فى دعم وتقوية النفوذ البريطانى. إن إزالة النفوذ البريطانى من الشاطئ الإيرانى الجنوبى، وإمكانية أن تقوم إيران بالسؤال عن الاحتفاظ بالمقيم فى بوشهر، قد تؤدى إلى إعادة الدراسة والتفكير فى الترتيبات السياسية فى الخليج العربى، ولكن بينما تبدو فى الوقت الحاضر، الاعتراضات التى أثارتها حكومة الهند لتبنى سياسة التدخل الفاعل فى شؤون ساحل عمان المقترحة من المقيم السياسى (فقرة ١٣ ـ أعلاه)، تبدو مقنعة[1].

---

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ص٤٣١.



من قائد عام قوات شرق الأنديز التاريخ: ١٣/ ٩/ ١٩٣٤ إلى قيادة قوات البحرية البريطانية (الأدميرالية). ومكررة إلى القائد الأقدم للقوات البحرية فى الخليج ٢٣٤ بالإشارة إلى خطابى رقم ١٨٥٩ وتاريخ ٧ سبتمبر وخطاب القائد الأقدم للقوة البحرية فى الخليج العربى رقم ١٠٠ وتاريخ ١٢ سبتمبر يبدو أنه من المحتمل بأن تكون هذه الزيارات إلى طنب جزء من السياسة الإيرانية المعدة بدقة والتى قد تستهدف تحميلنا مسؤولية معارضتنا للادعاءات الإيرانية بملكية الجزر العربية. وإذا كان الموضوع كذلك فإنه من المتوقع تكرار هذه الحوادث والتى قد تنتهى بممارستهم لحقوق السيادة لملكية هذه الجزر العربية. وقد قمت بتأكيد أوامر القائد الأقدم للقوة البحرية بأنه يتوجب على هذه القوة منع وقوع أى عدوان إيرانى على جزر طنب وأبو موسى والتى جاءت استناداً إلى خطاب القيادة البحرية رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٢٨.

بادر قائد القوات البريطانية فى العراق بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٣٤ إلى إرسال برقية عاجلة إلى وزارة الطيران البريطانية تتضمن استلامه معلومات من قائد القوة البحرية الأقدم فى الخليج العربى بشأن قيام قوات البحرية الإيرانية بإرسال سفن حربية إلى جزيرة طنب الكبرى وإنزال مجموعة من الضباط هناك. إذ بادر قائد القوة البحرية البريطانية فى الخليج العربى إلى ملاحقة هذه السفن وإشعار القوة البحرية الإيرانية بعدم السماح لسفنهم بزيارة جزيرة طنب لأنها تعود لحكم الشارقة (الصحيح لحاكم رأس الخيمة).

ومن التعديات الإيرانية على حرمة السيادة العربية فى جزيرة طنب، أنه فى ٢٨ أغسطس ١٩٣٤ قامت السفينة الإيرانية (بلانك) بالتعرض لزورق عربى فى المياه الإقليمية لجزيرة طنب وقامت بتفتيشه. وفى ١٣ سبتمبر من نفس العام قامت السفينة الإيرانية (جارروك) بإنزال جماعة فى جزيرة طنب واستنطقت وكيل حاكم رأس الخيمة. وقبل ذلك وقع اعتداء مماثل وبالتحديد فى ٢٦ من شهر أبريل



١٩٣٤ حيث نزل عدد من الموظفين الإيرانيين فى طنب وقاموا باستنطاق وكيل الحاكم فيها. كما سبق فى العام الأسبق أن توقفت سفينة حربية إيرانية فى الجزيرة وفتشت فنار إرشاد السفن فيها[1]. وبذلك واصلت إيران سياستها فى تحدى البريطانيين والعرب بشأن جزيرة طنب. وتمت زيارتان أخريان اعتبرتهما الحكومة البريطانية هذه المرة من الخطورة بحيث لا يمكن السكوت عليهما. وقد تمت الزيارة الأولى فى ٢٨ أغسطس والثانية فى ١١ سبتمبر ١٩٣٤. وقد شاهدت السفينة شور هام (Shoreham) وبدفورد (Bedford) السفينة الحربية الإيرانية بلانج (Palang) راسية ليلا فى طنب. وهنا أخطر قائدها، باياندر، وهو قائد الأسطول الإيرانى والرجل الذى أنزل فى العام الماضى العلم البريطانى من قاعدة باسيدو البريطانية، من قبل قبطان السفينة البريطانية بأن جزيرة طنب تتبع شيخ رأس الخيمة، وأن الشيخ يرغب أن يخطر بأى زيارة فى المستقبل. ومع ذلك زار قبطان السفينة الإيرانية شاه رخ جزيرة طنب فى ١١ سبتمبر. ولما سُئل عن سبب الزيارة أنكر علمه بما أخطر به باياندر من ضرورة الإخطار قبل الزيارة. وقد تبين فيما بعد أن هذا القبطان كان قد التقى مع باياند وهو فى طريقه إلى جزيرة طنب.

يتضح من الوثائق البريطانية التى سبق ذكرها بأنه لما كان من المتوقع أن تثير إيران موضوع مطالبها فى جزيرة طنب وأبو موسى أثناء اجتماع مجلس عصبة الأمم في دورته القادمة فى جنيف فى شهر سبتمبر ١٩٣٤، قدم لاسيل (Lacelle) من كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية مذكرة فى ٤ سبتمبر حول هذه الجزر العربية ووضعها القانونى لتكون تحت يد مندوب بريطانيا فى القضية. وقد أكد لاسيل فى هذه المذكرة لرندل رئيس القسم الشرقى فى وزارة الخارجية البريطانية أن المطالب الإيرانية بشأن جزر طنب وأبو موسى إنما هى مشابهة لمطالب إيران فى جزيرة البحرين، ولكن مع هذا فإن حجة إيران حول جزر طنب وأبو موسى

١ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع السابق صـ ٨١.



أضعف منها فى مسألة البحرين وذلك أن القضية العربية هنا قائمة على أساس أن إيران لم تمارس سلطة فعلية على هذه الجزر لمدة ٤٨ عامًا على الأقل فى مقابل ١٥١ عامًا فى حالة البحرين. ومن المشكوك فيه أن إيران مارست سلطة قبل عام ١٧٥٠ فى جزر طنب. ولخص لاسيل حجج إيران فى هاتين النقطتين[1].

أولا: أن جزر طنب وأبو موسى رسمت كأرض إيرانية على خريطة صادرة عن وزارة الحربية البريطانية، وقد قدمت هذه الخريطة للشاه عام ١٨٨٨.

ثانيًا: أن شيوخ لنجة القواسم الذين سيطروا على جزر طنب وأبو موسى فترة طويلة قبل هجرتهم من إيران عام ١٨٨٧ كانوا فى فترات قبل رحيلهم رعايا إيرانيين، وأنهم حكموا لنجة كموظفين فى الإدارة الإيرانية الحكومية.

نلاحظ هنا كيف خرج لاسيل بتعميمات خاطئة متأثرًا بقرارات الوكلاء السياسيين البريطانيين يوم كانوا متحاملين فى آرائهم ضد قواسم الساحل العربى. كما نلاحظ كيف وضع فرضيات ومسلمات لم تذكر أبدًا فى عرض القضية التاريخى، فلم يعرف أبدًا أن شيوخ قواسم لنجة قد مارسوا أى سلطة على جزيرة أبو موسى بصفة خاصة. كما يتضح أيضًا من العرض التاريخى أن جزر طنب كانت دائمًا فى يد قواسم رأس الخيمة. وقد تركت آراء لاسيل هنا وفرضياته انحرافات كثيرة فى كل الدراسات القانونية فى وزارة الخارجية البريطانية خلال الأعوام القلية القادمة. وقد قرر لاسيل أن دراساته السابقة لهذه القضية إنما قامت على سوء الفهم التقليدى فى الأوراق والتقارير البريطانية وهو أن إدارة الجزر لسنين طويلة سابقة على عام ١٨٨٧، إنما كانت فى يد شيوخ القواسم على الساحل الإيرانى أى حاكم لنجة. ولكن الذى توصل إليه لاسيل من إمعان النظر فى هذه المسألة هو أنه على الرغم من أن شيوخ لنجة الذين حكموا جزر طنب وأبو موسى كانوا فترة ما أواخر أيامهم تابعين بل وموظفين فى الإدارة الإيرانية، فإن ارتباط

---

١ ـ د. محمد مرسى عبد الله ـ المرجع السابق صـ ٣٦٦.



الجزر بهم لا علاقة له إطلاقًا بموضوع تبعتهم للحكومة الإيرانية. وذلك أن هؤلاء الشيوخ من القواسم كانوا يحكمون هذه الجزر مدة طويلة قبل أن تطأ أقدامهم الأراضى الإيرانية. وكان مقرهم الأساسى ساحل عمان. وعلى هذا الأساس فإن حقوق شيوخ لنجة القواسم على هذه الجزر، إنما هى مستمدة من صلاتهم العائلية لا من مركزهم كموظفين إيرانيين. كما أن هذه الحقوق لقواسم لنجة على الجزر العربية كانت دائمًا حقوقًا مشاعة بينهم وبين شيوخ القواسم على ساحل عمان الذين كان شيوخ لنجة تابعين لهم. وبناء على ذلك فإنه حينما طرد شيوخ القواسم فى لنجة من الساحل الشرقي انتهت بذلك أية شبهة حقوق لإيران على هذه الجزر العربية وعادت الملكية كاملة لشيوخ القواسم فى الشارقة ورأس الخيمة وهم أصحاب الحقوق الثابتة والدائمة على هذه الجزر[1].

بدأت الحكومة البريطانية تتخذ موقفًا أكثر حزمًا من ذى قبل بشأن البحرية الإيرانية ونشاطها حول الجزر المتنازع عليها. وفى ١٧ سبتمبر ١٩٣٤ بعد عدة اجتماعات فى وزارة الخارجية، أرسلت التعليمات للأسطول البريطانى فى الخليج العربى بشأن سلوكه مع قطع الأسطول الإيرانى الجديد. وقد أبلغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران بأن يخطر الحكومة الإيرانية بالتغيير الذى طرأ على سياسة بريطانيا فى مياه الخليج العربى. وتقضى هذه التعليمات بأنه إذا زارت سفينة من الأسطول الإيرانى أيا من جزر طنب أو أبو موسى بدون إخطار وفى وقت مناسب، فعلى الأسطول البريطانى أن يعمل على انسحابها بأسرع وقت ممكن وبالوسائل التى تحتمها الضرورة، ومن بينها استخدام القوة. وتتمشى هذه التعليمات مع حالة البريطانيين وقتذاك إذ أنهم فقدوا الأمل فى عقد أية معاهدة مع

---

١ ـ د. محمد مرسى عبد الله ـ نفس المرجع صـ ٣٦٧ وانظر:

CAB/ 51/ 1, Relations With Persia, Note by The First Lord of the Admirolty, 4 June1934.



إيران، كما كان للتحديات الإيرانية المتكررة لحقوق العرب في جزر طنب و«أبوموسى» - وخاصة تجاهل السفن الإيرانية لضرورة الإخطار المسبق قبل القيام بأية زيارة لهذه الجزر - أثر كبير في التقليل من مكانة بريطانيا على ساحل عمان، بل بالعكس زاد من قوة ومكانة إيران في المنطقة. وفي ٨ أكتوبر من هذا العام زار الوزير المفوض الإيراني في لندن وزارة الخارجية البريطانية وأبلغ المسؤولين فيها أن حكومته تعتبر جزر طنب وأبوموسى أرضًا إيرانية. ولذلك فهي تعتبر التبليغ البريطاني الأخير ليس إلا تعبيرًا غير ودي من جانب الحكومة البريطانية.

كتب الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة في تلك الأثناء رسالة في ٣ سبتمبر ١٩٣٤ إلى المقيم السياسي البريطاني الجديد «فاول» مهنئًا إياه على تولى منصبه. ولما كان مركز الشيخ المالي سيئًا نظرًا لكساد تجارة اللؤلؤ في تلك الأوقات، فإن الشيخ أبلغ «فاول» أنه يفضل أن تستأجر بريطانيا جزيرة طنب. وإذا لم ترغب بريطانيا في هذا الأمر. فإنه يطلب منها أن تسمح له بممارسة حقوقه في هذا الموضوع. وقد كتب كذلك قائد البحرية البريطانية في الخليج العربي في تقريره المؤرخ ٣١ ديسمبر ١٩٣٤ بأنه قد تبين من زيارة قامت بها السفينة الحربية بيد فورد إلى جزيرة طنب أن شيخ رأس الخيمة قد أنزل علمه من فوق الجزيرة. وقد أشيع أن السلطات الإيرانية تقوم باتصالات مع الشيخ لتأجير الجزيرة وازداد الموقف حساسية في نهاية عام ١٩٣٤ بعد أن تسلم الوكيل السياسي البريطاني عيسى بن عبد اللطيف رسالة من الحارس محمود يشكو فيها أنه لم يقبض راتبه الأخير من شيخ رأس الخيمة. ولذلك فهو في موقف صعب. وطلب الحارس محمود الإذن له بمغادرة طنب أو تدفع له الحكومة البريطانية راتبه. ولم تكن هذه الأخبار مقلقة للسلطات البريطانية في الخليج العربي والهند، بل أيضًا لدى المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية في لندن. وأظهر المسؤولون البريطانيون في وزارة الخارجية بلندن استعدادهم لعزل شيخ رأس الخيمة بتهمة الخيانة بسبب



تسليمه ممتلكات قومية. ورأى هؤلاء المسؤولون أنه من الأفضل وضع الجزيرة تحت السيطرة البريطانية المباشرة بدلا من تركـها فى يد شيخ لا يمكن الاعتماد عليه، أو بدلا من استيـلاء الإيرانيين عليها دونما حـصول بريطانيا على تحقـيق معاهدة أنجلو إيرانية. ومع أن حكومة الهـند وافقت على اقتراح نزع الجزيرة من رأس الخـيمة، فـإنها فـضلت إلحاقـها بالشـارقة حـيث أن الجـزيرة جزء من ممتلكات القـواسم. وعارضت حكومة الهند أى اقتراح يقضى بإلحاق الجزيرة بإيران (١).

على أثر توقف المفاوضـات البريطانية الإيرانية فى عـام ١٩٣٤ وضح تشدد الحكومة البـريطانية إزاء المحـاولات التى كانت تبـذلها إيران للوصول إلـى منطقة النفوذ البريطانى فى الخليج العربى والتى وضحت فى الزيارات المتكررة التى كانت تقوم بها بعض القطع البحرية الإيرانية إلى الجزر الثـلاث واستمرار جهودها الرامية لإيجاد اتصالات مباشرة مع حاكم رأس الخيمـة مستغلة الضائقة المالية الناجمة عن كساد مـواسم الغوص على اللؤلؤ خلال حقبـة الثلاثينات وإن كان من الملاحظ فى نفس الوقت أن الحكومة البريطانية لم تعد تبدى اهـتمامًا بالادعاءات الإيرانية سواء على الجزر العربيـة أو غيرها من مناطق الخليج العربى الأخـرى ولعلها قد أدركت ضعف تلك الادعاءات وحـتى إذا ما اتجهت الحكومة الإيرانية لإثارتها لـدى عصبة الأمم فإنـها ستـواجه بردود فـعل معـاكسـة وقد يصل الأمـر إلى تدعيم الـوجود البريطانى فى الخليج العربى بإعتباره ضروريًا لحـماية «الشعوب الصغيرة». ومع أن جزيرة طنب الكبرى كـانت موضع اهتمام الحكومة الإيرانية فـقد أخذت جزيرة أبو موسى تجـذب الانتبـاه إليهـا منذ عام ١٩٣٤ حين منح حـاكم الشارقـة ترخيـصًا

---

(١) محمد مرسى عبد الله - نفس المرجع صـ ٣٦٨ وانظر:

I. O. R., L/ Pamd s/ 12/ 467, Sno To Pol. Res 15 October 1934 and Persian Claim To Tamb and Aba Musa, Memotandum by Mr. Lascelles, 4 Sebtember 1934. Report on Tanb Incidents1934. F. O. to Haore,12 October1934.



للكوماندور بايلدون Bayldon لفحص الأكسيد الأحمر فى الجزيرة لحساب شركة الوادى الذهبى وحين قام بعض مهندسى الشركة بزيارة الجزيرة وجاءت نتائج الفحص مشجعة بادرت الشركة بالحصول على امتياز للاستغلال فى نوفمبر١٩٣٤ وليس من شك فى أن حاكم الشارقة وجد فى منحه لذلك الامتياز علاجًا للأزمة المالية الحادة التى كان يعانى منها،وعلى أثر ذلك قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجًا ضد منح حاكم الشارقة لذلك الامتياز واعتبرته لاغيًا وكأنه لم يكن Null & Void[1].

امتياز الأكسيد فى «أبو موسى» وتجدد الادعاءات الإيرانية: عام ١٩٣٤

كان اكتشاف الأوكسيد الأحمر فى جزر أبو موسى سببًا دفع بإيران للمطالبة بهذه الجزيرة، ومحاولة مد سيطرتها عليها. ولكن موقف الحكومة البريطانية فى هذه المسألة، وموقف المشايخ كان ضد ادعاءات إيران، وبشكل واضح ولا يقبل الجدل. ويكفى استعراض الوثائق وشرحها لإثبات حق ساحل عمان فى هذه الجزيرة.

أما بالنسبة لجزيرة أبو موسى، فإن مطالبة إيران بالسيادة عليها لم تتسم بنفس الدرجة من العناد، وذلك لأن إيران كانت راغبة فى التخلى عنها مقابل الحصول على جزيرة طنب وقد اكتشفت فى جزيرة أبو موسى مكامن للأوكسيد الأحمر. وفى عام ١٨٩٨ منح حاكم الشارقة أول امتيار لاستخراج هذا الأوكسيد إلى ثلاثة من العرب. وفى سنة ١٩٠٦ أعطى اثنان من هؤلاء العرب حقوقها فى استثماره إلى شركة «فونكهاوز» Wonkhau الألمانية دون الحصول على إذن من الحاكم. وفى السنة التالية ألغى حاكم الشارقة هذا الامتياز بتحريض من بريطانيا، الأمر الذى أثار خلافًا بين الحكومتين البريطانية والألمانية، وخاصة بعد وصول سفينة بريطانية إلى الجزيرة لترحيل عمال شركة «فون نكهاوز» بالقوة. وبعد الحرب

---

١ ـ جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ صـ ٤٩



قررت الحكومة البريطانية أنه لا يحق لشركة «فونكهاوز» المطالبة بالحصول على امتياز جديد. وفى شهر يناير ١٩٢٣ وقع رجل بريطاني اسمه «ستريك» على امتياز لمدة خمس سنوات منحه إياه حاكم الشارقة. الأمر الذى دفع بالسلطات الإيرانية إلى إرسال رجل من «لنجة» فى عام ١٩٢٥ لإحضار بعض الأكياس من الأوكسيد. وبعد أن تقدم المقيم السياسى البريطانى بشكوى إلى سلطات الجمارك الإيرانية بشأن هذه الحادثة جرت اتصالات دبلوماسية بين الطرفين أكدت خلالها الحكومة الإيرانية من جديد حقها فى ملكية جزيرة أبو موسى. وفى شهر يونيو ١٩٣٤، طلب الشيخ سلطان بن صقر، حاكم الشارقة، من المقيم السياسى البريطاني السماح له بمنح امتياز لأشخاص إيرانيين يعيشون[١] فى دبى. وبينما كان هذا الطلب قيد الدراسة، حصلت شركة بريطانية هى شركة جولدن فالى أوكر أند أوكسيد كومبانى ليمتد Golden valley Ochre And Oxcide Co., Ltd

حصلت شركة جولدن فالى أوكر اند أوكسيد كومبانى ليمتد ـ «Golden Valley Ochre And Oxcide Co., L.td» على عقد اختيارى لمدة ستة أشهر من الشيخ سلطان بن صقر القاسمى، حاكم الشارقة، وذلك فى سبتمبر ١٩٣٤، مقابل دفعها لمبلغ ٥٠٠ روبية، وذلك لاستغلال الأوكسيد الأحمر فى جزيرة أبوموسى. وفى شهر فبراير ١٩٣٥، وقعت هذه الشركة على عقد امتياز تجارى[٢] مع الشيخ سلطان بن صقر، مما جعل الحكومة الإيرانية تأخذ ضدها موقفًا عدائيًا، وأرسلت احتجاجًا إلى لندن وطالبت بإلغاء هذا العقد حتى تحل مشكلة السيادة الإيرانية على

---

١ ـ د. روزمارى سعيد ـ المرجع السابق ص٢٤.

2 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 894 An Agreement Mode The Twenty Second Day of February One Thousand nin hundred and thirty - five Between Sheik Sultan Bin Saqar of Sharjah on the Trucial Coast of Arabia and Commander Robert Corbett Bayldon R. N.. (Retired) of Gillot House Henley - on Trames in the Country of Oxon England.



جزيرة أبو موسى. واعتبرت الامتياز باطلا وأكدت بتبعيته للجزيرة وعدم أحقية الشركة بالقيام بعمليات الاستغلال(1).

فيما يلى نص الخطاب الموجه من وزارة الهند فى لندن إلى القومندان آر سى. بيلدون المؤرخ فى ١٩ مارس ١٩٣٥، المتضمن الادعاءات الإيرانية بجزيرة أبو موسى. وزارة الهند رقم بى. زد ٣٥/ ١٧٨٤ وايت هول لندن ١٩ مارس ١٩٣٥

إلى القومندان آر. سى. بيلدون جيولت. هينلى أون تيمس - لندن عزيزى القومندان بيلدون،

علمنا بشكل سرى من المفوضية بأنه من خلال الحديث غير الرسمى الذى جرى مؤخرًا بين أحد موظفى المفوضية وأحد المسؤولين فى وزارة الخارجية الإيرانية أشار الأخير إلى قضية الامتيازات الخاصة بالأكسيد الأحمر فى جزيرة أبوموسى وإلى استمرار المطالبة الإيرانية بالجزيرة المذكورة. إننى أذكر هذه المعلومة السرية لتطلعوا عليها لأنه لا يمكن استبعاد احتمال أن يؤثر ذلك على شركتكم لاستغلال الأوكسيد الأحمر فى هرمز عند سماعهم حصولك على الامتياز فى جزيرة أبو موسى. المخلص جى. جى. ليتويت.

بادر وزير الخارجية الإيراني بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٣٥ إلى إرسال خطاب إلى الوزير المفوض البريطانى فى طهران يتضمن موقف حكومته من منح الامتيازات

---

١ - د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٤ - ١٩٤٥، المرجع السابق، ص٣٠٩؛ وانظر:

F. O. 371/ 18991 Bahrein Intellgonce Rebort No.1,19355 Olso R/ 15/ 2/ 8/ 41, Annual Report on Trucial Coast, Oman for1934.



لاستغلال خامات الأكسيد الأحمر فى جزيرة أبو موسى وعدم شرعية الموضوع من وجهة نظره، وفيما يلى نص الخطاب[1]:

من وزير الشؤون الخارجية الإيراني (الدائرة السياسية الثالثة) إلى الوزير المفوض رقم ٧٠/ ٦٣٠ ٢٨ مارس ١٩٣٥ بصدد الأوكسيد الأحمر فى جزيرة أبوموسى، تحاول إحدى الشركات البريطانية الحصول على الامتياز وبدأت بعض العمليات هناك فعلا. فلقد تحدثت مرة أخرى مع سعادتكم قبل حوالى شهرين مضت كما وتمت بعض المناقشات فى مناسبة أخرى مؤخراً من خلال السيد تروت. والآن وتأكيداً لهذه المحادثات وجدت من الضرورى جلب انتباه سعادتكم إلى حقيقة أن مسؤولى الحكومة الامبريالية (الإيرانية) يعتبرون التصرف الذى قامت به الشركة البريطانية فى الحصول على الامتيار المذكور وجنى الأرباح من الموارد الطبيعية للجزيرة، غير شرعى ويعتبر تجاوزاً على ممتلكات الآخرين والذى تحتج ضده (الحكومة الامبريالية) كحق من حقوقها، وفى الوقت الذى تحتفظ بكل الحقوق المترتبة على المنافع والخسائر التى سببتها الشركة فإنها تتوقع من حكومة صاحب الجلالة اتخاذ الخطوات اللازمة والمبكرة لوقف مثل هذه العمليات فى ضوء الصداقة والتفاهم الجيد حاليًا بين الحكومتين وكذلك فى ضوء احترام المبادىء التى تحكم فى العلاقات المتبادلة بينهما، ولا حاجة للقول بأنه فى حالة عدم تحقيق ذلك الأمر فإن الحكومة الامبريالية (الإيرانية) سوف تتابع الموضوع وتتخذ الإجراء اللازم والضرورى لحماية حقوقها الشرعية. باقر كاظمى.

أرسل وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٣٥ برقية إلى الوزير المفوض البريطانى فى طهران تضمنت تعليماته له بالإجابة على المذكرة الإيرانية

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق ص١١٢.



المتضمنة المطالبة بجزيرة أبو موسى وفيما يلى نص الخطاب[1].

برقية - من وزير الخارجية البريطانية، لندن إلى وزير صاحب الجلالة، طهران، رقم ١٠٠ مكررة إلى حكومة الهند، نيودلهى، والمقيم السياسى البريطاني فى أبوشهر بالإشارة إلى برقيتكم رقم ١١١

تكون إجابتكم على المذكرة الإيرانية تحريريًا وكما يلى:

لا يمكن لحكومة صاحب الجلالة قبول الاحتجاج الإيراني أو القبول بوجود أى مبرر للشكوى الإيرانية بخصوص قيام حاكم الشارقة بمنح امتيار استغلال الأوكسيد الأحمر فى جزيرة أبو موسى إذ تعلم الحكومة الإيرانية بأن حكومة صاحب الجلالة لم تعترف أو تقبل أبدًا بالادعاء الإيراني بهذه الجزيرة أو الاعتراف بأن لها الحق فيها كما وأنها ليست مستعدة لذلك.

كما أنها لا توافق على خرق اتفاقية الحفاظ على الوضع القائم والموقعة بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة الإيرانية. إن الاتفاقية لا تمنع أى محتل لأية أراض من القيام بتطور الأعمال التجارية العادية لتلك الأراضى التى يمثلها وإن الحكومة الإيرانية تعلم تمامًا بأن حكومة صاحب الجلالة قد وافقت على منح هذا الامتيار الخاص بجزيرة أبو موسى موافقة تامة والذى يعتبر واحدًا من الامتيازات التى تم منحها منذ فترة طويلة من قبل المالكين الشرعيين للجزيرة.

٢ - أترك لكم التصرف لصياغة الكلمات والعبارات الملائمة فى المذكرة. وما

---

١ - د. وليد الأعظمى - المرجع السابق صـ ١١٣ وانظر:

R/ 15/ 1/ 263, India Office, London, to Commander R. C. Bayldon, London, 19 March1935.

Ibid, fron the Persian Minister fo Foreign Affairs to HM's Minister, Tehran, 28 March1935.

Ibid, Telegram, No. 100 from Secretary of State for Foreign Affairs, London to HM's Minister, Tehran, 10 April1935



دام أن وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة قد تم تفصيلها بالشكل الواضح فلا مانع من قيامكم بصياغة المذكرة بشكل ودى يدل على المجاملة. وفى حال دخولكم فى أية محادثات شفوية قد تجدونها ملائمة بإمكانكم آنذاك استخدام الحجة المتضمنة بأن قيام أصحاب الإمتياز الإيرانيين باستغلال موارد جزيرة صري لا يمكن اعتباره خرقًا للوضع القائم. وزير الخارجية صورة منه إلى البحرين ـ الوكالة السياسية، رقم بى. إيل. قم إس ـ ٢٨٧ وتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٣٥.

فيما يلى نص البرقية الصادرة من الوزير المفوض البريطانى فى طهران بتاريخ ٤ مايو ١٩٣٥ المتضمنة استلامه لمذكرة أخرى من الحكومة الإيرانية بصدد المطالبة بجزيرة أبو موسى:

برقية ـ من وزير صاحب الجلالة، طهران، إلى وزير الخارجية البريطانية، لندن، رقم ١٧١ ومكررة إلى حكومة الهند، الدائرة السياسية الخارجية، ٤ مايو ١٩٣٥ سيملا رقم ١٠٥، المقيم السياسى، بوشهر رقم ٩١، ضابط البحرية الأقدم، الخليج العربي، بالإشارة إلى برقيتكم رقم ١٠٠ وخطابى رقم ١٦٨. استلمت مذكرة أخرى والتى تضمنت ما يلى:

(١) إن عدم اعتراف حكومة صاحب الجلالة بالحقوق الإيرانية فى أبوموسى لا يؤثر أبدًا فى تلك الحقوق.

(٢) إن منح الامتياز قد بدل فى الحقيقة الموقف ليستفيد منه طرف واحد من اتفاقية الوضع القائم وليعرض مصالح الطرف الآخر للخطر وبالإضافة إلى ذلك فإنه تصرف يتعلق بالسيادة التى ضمنتها الاتفاقية.

(٣) إن التصريح الذى تضمنته مذكرتى بشأن منح الامتياز بالموافقة التامة من قبل حكومة صاحب الجلالة يُناقض ما جاء فى المذكرة بأنه مجرد عملية تجارية وتتضمن المسائل وإذا كان الأمر كذلك فإن القضية تخضع لاتفاقية الأمر الواقع.



(٤) إن منح الامتياز السابق لم يتم بموافقة الحكومة الإيرانية مطلقًا والتى كانت تحتج دائمًا ضده.

(٥) لذا فإن الحكومة الإيرانية تستمر فى احتجاجها وتطلب إلغاء منح الامتياز وقد تم إصدار التعليمات إلى الوزير المفوض الإيراني فى لندن لإبلاغ وجهة نظرها لكم.

(٦) ولقد اعترفت باستلام مذكرتكم هذه وأبلغتهم بأننى سأرسل صورة منها إليكم - هجيسن وفيما يلى نص مذكرة الحكومة الإيرانية المؤرخة فى ٣٠ أبريل ١٩٣٥ الصادرة عن وزير الخارجية الإيرانية إلى الوزير المفوض البريطانى من لندن[١]

من وزير الخارجية الإيرانى (الدائرة السياسية الثالثة، إلى الوزير المفوض (البريطانى) لصاحب الجلالة، رقم ٦٢٦/ ١٤٣٠، ٣٠ أبريل ١٩٣٥.

السيد الوزير،

بالإشارة إلى مذكرتكم الموقرة رقم ٢٣٧ وتاريخ ١٦ أبريل ١٩٣٥ حول موضوع امتياز الأوكسيد الأحمر لجزيرة أبو موسى فقد استلمناها وقمنا بدراستها جيدًا.

إن المذكرة تضمنت نقاطًا معينة ووجدت من الضرورى إحاطة سعادتكم بوجهات نظر حكومتى تجاه كل نقطة من هذه النقاط بشكل مستقل:

---

١ - د. وليد الأعظمى - نفس المرجع - صـ ١١٥ وانظر:

I.O.R - R/ 15/ 1/ 263 - Ibid, Telegram, from HM's Minister, Tehran, to HM's Secretary of State for I. O.. R/ Foreign Affairs, London, No. 171. 4 May 1935.

I. O. R - R/ 15/ 1/ 263 - Ibid, from the Iranian Minister of Foreign Affairs to HM' Minister, Tahran No 1430, 30 April1935.



١ ـ أشار سعادتكم فى الفقرة ٢ من المذكرة إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية لم تقبل مطلقًا فى الماضى بالإدعاءات الإيرانية بصدد جزيرة أبو موسى كما وأنها لم تعترف بأن لإيران حقوقًا فيها.

وقبل الإجابة على هذه النقطة وجدت من الضرورى أن أشير إلى حقيقة أن حقوق الحكومة قائمة على سلسلة من السوابق والحقائق التاريخية والجغرافية والمبادىء المعترف بها للحقوق الدولية والعامة وأنها ليست من النوع الذى يترتب عليها ضياع حقوق الحكومة المعنية فى حالة عدم اعتراف أو حتى رفض الاعتراف بها من قبل الطرف الآخر. أما بخصوص إشارتكم إلى أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لم تعترف فى الماضى بادعاءات الحكومة الإيرانية بهذه الجزيرة أو لم تقبل بأية حقوق، فإن هذه الحقيقة لا تهز حقوق الحكومة الامبريالية. وأرى من الضرورى جلب انتباه سعادتكم إلى حقيقة أن قضية جزيرة أبو موسى تشكل جزءًا من القضايا البارزة أو المتنازع عليها بين الحكومتين، وأن المفوضية البريطانية وكذلك موظفو وزارة الخارجية البريطانية كانوا على الدوام يحضون على الحفاظ على الوضع الحالى سواء تحريريا أو شفويا وطلبوا عدم القيام بأى إجراء لحين إجراء المفاوضات بين الحكومتين حول هذا الموضوع أو القضايا الأخرى المتنازع عليها، ويشكل هذا العمل بحد ذاته برهانًا يظهر بأن الادعاء بالملكية بهذه الجزيرة من قبل أى قوة غير الحكومة الإيرانية لا يمكن الاعتراف به باعتبارها قضية لا يمكن الجدل فيها.

٢ ـ لقد ذكرتم فى الفقرة ٣ من مذكرتكم الموقرة بأنه من رأى حكومة صاحب الجلالة أن منح الامتياز المذكور إلى شركة بريطانية لا يشكل خرقًا لاتفاقية الوضع القائم. بهذا الخصوص فإننى آسف لأننى لا يمكن أن أتفق مع وجهة نظر سعادتكم ومع وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة إذ أن الهدف من الوضع القائم هو الحفاظ على الموقف فى الوقت الذى تم فيه التوصل إلى توقيع اتفاقية الوضع



القائم. لذا فـلا يجوز لأى من الطرفيـن القيام بما من شـأنه تغييـر الموقف لصالح طرف واحد والأضرار بمصالح الطرف الآخر. وعـدا ذلك فإن منح الامتياز الناجم عن الآثار والنتائج (الخ) لحقوق السيادة، وإن تلك السيادة هى قضية سياسة تدخل ضمن مظلة الوضع القائم. وفى ظل هذه الظروف. وبغض النظر عن كـيفية النظر إلى هذه القضية، فقد تم الإخلال وبشكل واضح بالوضع القائم وقد حصل بعض التغيير فى الموقف الذى كان قائمًا فى السابق، ومن وجهة نظر المنفعة المادية وتنفيذ حقوق السيادة، بالمقارنة بالماضى وإن الحكومة الإمبريالية تجد نفسها مخولة تمامًا فى الاستمرار فى احتجاجها وتطلب إلغاء الامتياز الممنوح ووقف أعمال الاستغلال.

٣ ـ أما بالنسبة للنقطة الأخرى التى وردت فى الفقرة ٣ فى مذكرتكم الموقرة المتضـمنة «أما الامتـياز الذى منح بالموافـقة التامـة لحكومة صاحب الجـلالة بصدد جزيرة أبو مـوسى» أعتقـد أن سعادتكم كـان يرغب بالإشارة إلى التـزامات بعض شيـوخ الخليج العربي فى علاقـاتكم الخارجية تجـاه الحكومة البريطانيـة، وإذا كان الموضوع كذلك فإننى أجد من الضرورى الإشارة إلى حقيقة أن هذه الجملة تناقض الجملة السابقة فى نفس الفقرة إذ يعتبر منح الامتـيار مشابها للصفقات التجارية لمن يحتل إقليم أو أراض أخـرى داخل أراضيه المحـتلة وفى الوقت الذى طرحتم فـيه الموضوع بأنهـا قضية داخليـة وشخصيـة إلا أنه يبدو أن موظفى حكومـة صاحب الجلالة، على العكس، اعتـبروا الامتيار الممنوح قضـية سياسية وتتـعلق بالعلاقات الخارجية ووجدوا من الضرورى أنه كان يجب أن يُمنح بموافقة الحكومة البريطانية، وعـدا عن ذلك التناقض فإن الاسـتنتـاج الآخر الذى فـهمـته من الجـملة هو أن الموضوع أخذ طبيعة سياسيـة ويقع ضمن دائرة اتفاقية الوضع القائم لذا فإن الطلب الذى تقدمت به الحكومة الامبريالية (الإيرانية) يعتبر صحيحًا وشرعيًا.

٤ ـ وأخيـرًا فقد ذكر سـعادتكم فى نهاية نفس الفـقرة بأن الإمتيـار المذكور واحد فى سلسلة من الامتيازات التى تم منحهـا من قبل مالكى الجزيرة خلال فترة



طويلة من السنوات، وفى الوقت الذى اعترض فيها على كلمات «المالكين الشرعيين» المذكورة فى هذه الجملة فإننى أجلب انتباه سعادتكم إلى حقيقة أن النشاطات والاجراءات التى تمت بصدد هذا الموضوع لم تحظ أبدًا بموافقة حكومتى لذا فإنه تم النظر إلى تلك النشاطات والاجراءات كسوابق لهذه القضية وكانت الحكومة الإيرانية فى كل مرة تسمع بمثل هذا التدخل، لا تتوانى عن تقديم الاحتجاج والاحتفاظ بحقوقها.

وختامًا فقد تم إصدار التوجيهات إلى الحكومة الامبريالية فى بلاط لندن لطرح وجهات نظر الحكومة الامبريالية على الأوساط الرسمية المعنية. باقر كاظمى

كما بعث مدير شركة الأنكلو - إيرانية للبترول برسالة إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة للتنقيب عن البترول فى جزر الطنب بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ الرقم (٧٢/ ٩١ ورسالة ثانية بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٣٥، حيث جاء فى الكتاب الأول ما يلى: (١)

«١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥، عدد ٧٢ - أ/ ٧.

Anglo - Iranian Oil Company, Limitd

حضرة جناب الأمجد صاحب الفخامة الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة المحترم - صاحب الفخامة.

نشكركم على كتابكم من البحرين المؤرخ فى نوفمبر ١٩٣٥، الموافق ٤ شعبان ١٣٥٠هـ ونأمل أن زيارتكم إلى البحرين كانت مرضية وعسى الآن أنكم قد عدتم إلى رأس الخيمة سالمين. لقد أسرنا كل ما كتبتم عن جزيرة الطنب وعن

---

١ - د. محمد عزيز شكرى: المرجع السابق، الوثيقة المنشورة فى الملحق رقم (١٣)، ص ٨٤.



بعض المواقع الأخرى داخل حدود بلادكم ونحن الآن ننظر فى مسألة التنقيب عن البترول فى بلادكم مع مناطقها بموجب قبولكم بتاريخ ٢٩ ربيع الثانى ١٣٥٤ وسنعرفكم عن رأينا بشأن هذه المناطق بالسرعة الممكنة هذا ولفخامتكم فائق الاحترام.

المخلص ـ اى أج ـ أو الكنكنين المدير العام.

كما بعث مدير شركة البترول الأنكلو ـ الإيرانية برسالة ثانية يعرب فيها عن أمله فى التوصل إلى اتفاق بشأن التنقيب عن البترول فى جزر الطنب، حيث كتب بوضوح أكثر بقوله: (١)

«التاريخ ٢ ديسمبر ١٩٣٥ العدد ٧٢ ـ هـ/ ٧.

جناب الأكرم الأمجد حضرة صاحب الفخامة الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة المحترم،

بعد التحية والاحترام،

لاحقًا لكتابنا الرقم (٧٢ ـ أ/ ٧) المؤرخ فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ لنا الشرف أن نخبركم بخصوص جزيرتكم الطنب أننا سنواصل التنقيب هناك إذا رأينا ذلك من الضرورة، وحيث أنها داخلة بحدودكم فإنها مضمونة بشروط الخيار، هذا واقبلوا فائق الاحترام ودمتم.

المخلص ـ أى. أخ أو الكنكنين

المدير العام

ورغم ملكية جزر الطنب لرأس الخيمة وسيادتها باعتراف بريطانيا نفسها إلا

---

١ ـ د. محمد عزيز شكرى: نفس المرجع، الوثيقة المنشورة فى الملحق رقم (١٤)، صـ ٨٥



أن الوثيقة المؤرخة فى ٤ مايو عام ١٩٣٥ تكشف لنا عن الرسالة التى أرسلها الوزير المفوض البريطانى فى طهران المستر هوكسن (Mr. Knatchbail Hagessen) إلى حكومته فى لندن من أن وزير الخارجية الإيرانى ـ كاظمى ـ اقترح عليه إمكانية عقد اتفاقية ثنائية بين إيران وبريطانيا يتقرر بموجبها اعتراف بريطانيا بالسيادة الإيرانية على جزر الطنب وأبو موسى ومساندة بريطانيا لإيران فى مسألة شط العرب، ومقابل ذلك تعترف إيران باستقلال البحرين وبالعلاقة القائمة بين بريطانيا وإمارات الساحل العمانى. ولما كانت مسألة شط العرب مرفوعة إلى عصبة الأمم لمناقشتها بين العراق وإيران فى ذلك الوقت فقد اقترحت إيران أن تنقل المباحثات حول ذلك الموضوع إلى جنيف لاتخاذ موقف محدد بشأنه[1].

ورسائل شركة الوادى الذهبى المحدودة إلى الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٣٦، فتشرح لنا المراسلات المتبادلة بين الشركة ومهندسها رنيير «Rainier»، وكذلك سير عمل الشركة وإنجازاتها فى جزيرة أبوموسى، ومعداتها ولوازمها الآتية عن طريق ميناء الشارقة[2]، واحتياجاتها الخاصة وغير ذلك من الأمور. أما إنتاج الأوكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى فقد بدأ تصديره إلى الخارج بعد مرور عام واحد من اكتشافه بكميات تجارية. ولقد تم شحن أول سفينة محملة بالأوكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى فى شهر أبريل من عام ١٩٣٦، وأبحرت أول سفينة من مينائها بحمولة ١,٠٠٠ طن من هذا المعدن[3]. ولقد تم أخذ عينات من هذا المعدن وإرسالها إلى المختبرات

---

١ ـ د. مصطفى عبد القادر النجار: المرجع السابق، صـ ٣٢؛ وانظر:
F. O. 371/ 1880, E2 809/ 4/ 9/ Telegram tron Mr. Hugessen, Tehran Dated 4 th May,1935.

2 - I. O. and R. - R/ 15/ 2/ 894 - from the Golden Valley Ochre and Oxide Co. Ldd. To - It - Col. Loch, Political Agent - Bahraim - 20 th February1936.

3 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 894/ fron The Valley Ochre and Oxide Co. Ltd - To. It. Col. G. Loch, Political Agenre Bahran 17 th. April1936



الإمبراطورية «بكلكتا»، لفحصها ومعرفة ما مدى قيمتها، من حيث جودتها، ومن الناحية التجارية، وغيرها من أمور الفحوصات. واتضح بعد ذلك تشابه هذا الخام مع الخام الموجود فى جزيرة هرمز، وأنه جيد وصالح(١)

وقعت بعض المشكلات بين شركة الوادى الذهبى المحدودة وبين حاكم الشارقة على أثر بعض المخالفات من جانب الشركة، مما جعل حاكم الشارقة يأخذ بعض التصرفات ضد الشركة.

رفعت الشركة احتجاجًا إلى المقيم السياسي البريطانى، عن تصرفات حاكم الشارقة تجاهها، وعلى أثر ذلك قام الضابط السياسى فى الشارقة، المستر جاكسون _ G. N. Jackson - Political Officet, Trucial Cost, Sharjh _ بالاتصال بحاكم الشارقة، واتضح بعد المناقشة مع الشيخ أنه يدافع عن اتفاقيته مع الشركة، واستطرد قائلا بأنه حسب الاتفاقية لا يحق للشركة أن تفتح محلات وحوانيت فى جزيرة أبو موسى الأمر الذى يحرم رعاياه من كسب أرزاقهم. كما أنه قدم اعتراضه على تصرفات الشركة عندما قامت ببناء مطعم للشركة(٢).

رأى الوكيل البريطانى فى الشارقة أنه بموجب المادة السادسة من الاتفاقية الرئيسية بين الشيخ وبين الشركة، لا يحق للشركة أن تفتح محلات لبيع المواد الغذائية للعمال. وكان من المتوقع أن يعرض الشيخ هذه النقاط على المقيم السياسى

---

1 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 894/ Copy of Letter dated - 13. 2. 39 received from Messrs - Imperial Chemical Industries (India) Ld., Calcutta.

2 - I. O. and. R - R/ 15/ 2/ 894 - no. 1214. 111 Memorandum from Britrsh Agency. Shatja, Sharjah, Dated 13 th December, 1947. To Mr. E. Innes Bocock, Messrs Golden Vally ochre and Oxide co. L td.



البريطانى(١) وفى حالة ما إذا كان لابد من القيـام بذلك، فإن الشيخ سوف يفرض ضريبة على شحن المواد الغذائية لهـذه المحلات، وأكد أنه يتمنى أن تكون أسعارها معقولة. وقـدم الوكيل البريطانى بالشارقة قائمة بالأسـعار، ولكن هذه الأسعار لم تكن ثابتة. وفى نفس الوقت أثيـر موضوع خليفة بن سـيف، وكيف أنه كان يريد توظيف بعض رعايا الشارقة فى الشركـة، حسب رغبة الحاكم(٢). وبعد عدة أيام قدم بوكك «Pocock»، مندوب شركة الوادى الذهبى احتجاجًا إلى وكيل المعتمد البريطانى فى الشارقة، ضد خليفة بن سـيف، الممثل الشخصى لحاكم الشارقة فى جزيرة أبو موسى، على تصـرفات الأخير تجاه عمال الشـركة وكيف أنه أخذ ثلاثة عـمال من الشـركـة، وأراد أن يرحلهم من الجزيرة بـالقوة. وقـال أن الوضع فى الجزيرة غـير مرضٍ، وطالب بإجراء مـباحثات مـعه، وأن ترفع الوكالة البـريطانية تقريرًا عن تصرفات خليفة سيف، وتشرحه لحاكم الشارقة(٣).

هذه هى بعض المراسلات عن طريقة سير عمل الشركة فى جزيرة أبوموسى، وكان امتيـاز الشركة نفسها مع حـاكم الشارقة خير دليل على السيـادة العربية على هذه الجزيرة، والاعتـراف بها من قبل الحكومة البريطانية، وكـذلك شركة الوادى. وكانت إيران قد قدمت عدة احتجـاجات إلى لندن على تصرفات الشركة، دون أن تتلقى أى رد من الحكومة البريطانية.

وفى رسالة صادرة من شركة «فالى واتر ميلزوكولور كومبانى» البريطانية فى

---

1 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 894/ - No. 1214. 115. Memcrandum from British Agency. Sharjah Dated 13 th Desember1947. to Mr. E. Innes Bocock, Messrs Golden Vally ochre and oxide Co. Ltd.

2 - I. O. and R - R - R/ 15/ 2/ 894/ - No. 1214. 115. Memorandum from British Agency. Sharjah To. Mr. E . Innas Boock.

3 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 894/ - 24/ 11/ 47/ E. Innes Pocock Jezirat Bu Musa, To The British Residency Agent, Sharjah



٢٤ سبتمبر/ ١٩٣٦ والتى كانت تقوم بتصنيع وطحن الأوكسيد الأحمر المستورد من جزيرتى أبو موسى وهرمز استفسرت الشركة من وزارة الخارجية البريطانية عن عائديه جزيرة أبو موسى لإمكان الاستمرار فى أعمالها. وفيما يلى نص جواب الخارجية البريطانية على الاستفسار:

وزارة الخارجية ـ لندن ـ إلى شركة فالى واتر ميلز كولور، ١ أكتوبر ١٩٣٦ نير برستول ـ كينشام ١١

سيدى،

استناد إلى توجيهات وزير الخارجية المستر إيرن فإننى استلمت خطابكم المؤرخ فى ٢٤ سبتمبر بخصوص وضعية جزيرة أبو موسى الواقعة فى الخليج العربى.

٢ ـ وجوابًا على ذلك فإننى أرجو إحاطتكم علمًا بأن الجزيرة ليست إيرانية بل تعود إلى حاكم الشارقة الذى هو تحت الحماية البريطانية. والشارقة إمارة عربية تقع على الساحل العربى من الخليج العربي. لاسى بيجالى.

وفيما يلى نص الخطاب الموجه من وزارة الهند فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٦ إلى وزير الخارجية البريطانى المتضمن مقترح المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى للسماح بقيام «شركة جولدن فالى» باستغلال الأوكسيد الأحمر بالاتصال بحاكم الشارقة من خلال المعتمد السياسى فى البحرين بصدد استغلال الأوكسيد الأحمر فى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى[1]

---

(١) د. وليد الأعظمى ـ المرجع السابق ـ ١١٨ وانظر:

I. O. R - R/ 15/ 1/ 263 - Ibid, Enclosure in F0 Covering Letter2 October1936 to Valley Water Mills Color Company, New Bristol, Keynsham.

I. O. R - R/ 15/ 1/ 263 - Ibid, India Office, London, 19 December1936 to FO



وزارة الهند وايت هول ـ لندن، ١٩ ديسمبر ١٩٣٦ ـ إلى وزير الخارجية ـ لندن.

٢ ـ إذا ما توصلت الشركة إلى اتفاق مع حاكم رأس الخيمة وبدأت عملياتها فى الجزيرة وإذا ما علمت الحكومة الإيرانية بذلك فلا شك أنها ستحتج على منح الامتيار لها وعدم شرعية ذلك. ومن ناحية أخرى وفى ضوء احتلال الأمر الواقع للجزيرة من قبل حاكم رأس الخيمة ونظراً لعدم اعتراف حكومة صاحب الجلالة بادعاءات الحكومة الإيرانية فإنه يبدو أن هناك اعتراضًا على المقترح الحالى. وسيكون الوضع مشبهًا لامتيار الشركة فى جزيرة أبو موسى عدا أنه بقدر تعلق الأمر باللورد ريتلاند فلا يوجد هناك أى امتيار سابق يتعلق بطنب. وبهذا الاستثناء سيكون من الممكن تبنى نفس الموقف تجاه أى احتجاج إيرانى كما أشار إليه فى البرقية الموجهة إلى وزير صاحب الجلالة فى طهران رقم ١٠٠ وبتاريخ ١٠ أبريل ١٩٣٥ المرفقة بها خطاب وزارة الخارجية رقم أى ٩١/ ٦٥٣/ ٢٣٢٨. وتم إرسال صورة من هذا الخطاب إلى البحرية. جى. سى. ولتون.

وجهت وزارة الهند فى لندن بتاريخ ١٢ يناير ١٩٣٧ خطابًا إلى القومندان بيلدون الذى كان يرغب فى الحصول على امتيار استغلال مناجم الأوكسيد الأحمر فى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى للتأكد فيما إذا كان لا زال راغبًا فى الحصول على الامتيار(١):

وزارة الهند، وايت هول ـ لندن، ٢٢ يناير ١٩٣٧.

عزيزى القومندان بيلدون،

لقد تم الاتفاق، بعد القيام بزيارتكم لنا هذا المساء، على إرسال خطاب لك يشرح القضية التى ناقشناها سوية. واستلمنا تقريراً من المقيم السياسى فى الخليج

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ نفس المرجع ص١١٩.



العربي يتضـمن استفسار حـاكم رأس الخيمة لإحاطتـه علمًا فيما إذا كـانت شركة جولدن فـالى أوكر وشركـة الأوكسيـد لا زالت راغبة فى الأوكـسيد المتـواجد فى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى لكى يتمكن من التصرف إذا لم تكن الشركة راغبة فى الحصول على الامتياز ولمنحه لطرف آخر. إن هذه الجزر تعود للشيوخ القواسم على الساحل العربى وهما حاكما الشارقـة ورأس الخيمة. وحاكم رأس الخيمة هو «الشـريك الرئيسى» وهو الذي يمـلك الجزيرة فى الوقت الحـالى دون الاجحـاف بحقـوق حاكم الشارقة. وإن أى اتفـاق للحصول على امتـيار التنقيب واسـتغلال الأوكسيد فى الجزيرة يجب أن يكون مع حاكم رأس الخيمة.

فهـمت منكم بأنه بالرغم من أن طاقات الشركـة مكرسة حاليًـا لعملكم فى جزيرة أبو موسى إلا أنه لا زالت الرغبة قائمـة فى التنقيب واستغلال جزر طنب. إلا أن السؤال الأول هو نوعية الاحتياطات الموجودة فى تلك الجزر. ولقد اقترحتم بعد ذلك الطلب من الحـاكم إرسال نماذج من معدن الأوكـسيد الأحمـر إلى وكيل الشركة المحلى هناك. ولقد قمنا بالاتصال بهذا الخصوص بالمقيم السياسى البريطاني وبالمعتمد السياسى البريطاني فى البحرين اللذين من خلالهما يتم الاتصال بالشيخ. ونعتقد بأنكم ستقومون بالاتصال بوكيلكم المحلى بهذا الشأن.

لذا أرجو إحـاطتى علمًا إذا كنتم ترغـبون الاقتـراح بإضافة أو تصـحيح أية معلومـات بشأن المقابلة التى تمت. ولقـد علمت بأن جماعـتكم ستستـمر فى رفع العلم فى الخليج العربى حتى شهر أبريل إذ قمنا بإرسال خطاب إلى المقيم السياسى البريطاني فى البريد هـذا اليوم وبالإمكان متابعة الموضـوع بإرسال خطاب آخر عند الضرورة. المخلص إم. جى. كـلاسون وفيما يلى نص الخطاب المـوجه من المقيم السياسى البريطاني فى بوشهر إلى وزير الخارجية البريطانية والمؤرخ فى ١٥ يونيو



العربي يتضمن استفسار حاكم رأس الخيمة لإحاطته علمًا فيما إذا كانت شركة جولدن فالى أوكر وشركة الأوكسيد لا زالت راغبة فى الأوكسيد المتواجد فى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى لكى يتمكن من التصرف إذا لم تكن الشركة راغبة فى الحصول على الامتياز ولمنحه لطرف آخر. إن هذه الجزر تعود للشيوخ القواسم على الساحل العربى وهما حاكما الشارقة ورأس الخيمة. وحاكم رأس الخيمة هو «الشريك الرئيسى» وهو الذي يملك الجزيرة فى الوقت الحالى دون الاجحاف بحقوق حاكم الشارقة. وإن أى اتفاق للحصول على امتيار التنقيب واستغلال الأوكسيد فى الجزيرة يجب أن يكون مع حاكم رأس الخيمة.

فهمت منكم بأنه بالرغم من أن طاقات الشركة مكرسة حاليًا لعملكم فى جزيرة أبو موسى إلا أنه لا زالت الرغبة قائمة فى التنقيب واستغلال جزر طنب. إلا أن السؤال الأول هو نوعية الاحتياطات الموجودة فى تلك الجزر. ولقد اقترحتم بعد ذلك الطلب من الحاكم إرسال نماذج من معدن الأوكسيد الأحمر إلى وكيل الشركة المحلى هناك. ولقد قمنا بالاتصال بهذا الخصوص بالمقيم السياسى البريطاني وبالمعتمد السياسى البريطاني فى البحرين اللذين من خلالهما يتم الاتصال بالشيخ. ونعتقد بأنكم ستقومون بالاتصال بوكيلكم المحلى بهذا الشأن.

لذا أرجو إحاطتى علمًا إذا كنتم ترغبون الاقتراح بإضافة أو تصحيح أية معلومات بشأن المقابلة التى تمت. ولقد علمت بأن جماعتكم ستستمر فى رفع العلم فى الخليج العربى حتى شهر أبريل إذ قمنا بإرسال خطاب إلى المقيم السياسى البريطاني فى البريد هذا اليوم وبالإمكان متابعة الموضوع بإرسال خطاب آخر عند الضرورة. المخلص إم. جى. كلاسون وفيما يلى نص الخطاب الموجه من المقيم السياسى البريطاني فى بوشهر إلى وزير الخارجية البريطانية والمؤرخ فى ١٥ يونيو



القائم. ولقد تحدث السيد أنصارى بصراحـة وقال بأنه يريد التأكيد على أهمية هذه القضية. ولم تكن هناك أية شركة عاملة هناك فى الجزيرة عند توقيع اتفاقية الوضع القائم إذ يعتبـر دخول شركة جولدن فالى إلى جزيرة أبو مـوسى لاستغلال مناجم الأوكسيد الأحمر تطورًا جديدًا ويشكل فى الحقيقة، خرقًا للوضع القائم.

٣ ـ والتقيت والسيـد أنصارى بعد يومين بشأن قضـية أخرى وأثار الموضوع بنفســه وكررنا نفس النقاش والحـجج التى تبادلناها فى عـام ١٩٣٥ وأشار إلى أن استغلال الأوكسـيد الأحمر يعتبر خرقًا للوضع القـائم والذى أدى إلى هبوط قيمة الممتلـكات التى تطالب بها إيران فـأجبت بأن اتفـاقية الوضع القـائم لا يمكن أن تتضمن ولم تتضمن عدم ممارسة الأعمال التجارية على الجزيرة وأن الشيخ قام بمنح الامتياز لعدة سنوات والذى يعتبر ممارسة لحقوقه لتطوير ممتلكاته.

٤ ـ وأجـبت السيـد أنصارى فـى النهاية على اسـتـفسـار طرحه بضـرورة إحاطتكم علمًـا بوجهات نظر الحكومة الإيـرانية وقلت بأننى لا أتوقع أن يطرأ أى تغيير على وجـهة نظر حكومة صاحب الجلالة والذى عبرت عنه بعـد دراسة دقيقة قبل سنتين.

٥ ـ ســأرسل صورًا من هذا التـقـرير إلى سكرتير حكـومة الهند للشـؤون الخارجيـة برقم ٩٨ والى فخامة المقـيم السياسى البـريطاني فى الخليج العربي برقم ٤٩ . المخلص أيج. جى. بيمور.

وجه الوزير المفوض البريطانى فى طهران بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٣٩ خطابًا إلى وزير الخارجيـة البريطانى الفايكويت هاليـفاكس تضمن تفاصيل حـديثه مع الوزير المفوض الهولندى حول ضرورة عدم شمـول جزر أبو موسى وطنب الكبرى بامتياز الشركـة الهولندية والممنوح من قـبل الحكومة الإيرانية للتنقـيب عن النفط فى هذه



الجزر إذ أكد على عدم عائديتها للحكومة الإيرانية، وفيما يلى نص الخطاب[1]

حضرة اللورد،

بالإشــارة إلى خـطابى رقم ١١٤ إى وتاريخ ١٥ أبريل، أتــشـرف أن أنقل إليكم مــا دار من حديث بينــى وبين زميلى الهــولندى حــول الامتــياز الهــولندى الجديد. لقد قلت بأننى لاحظت بأنــه من المحتمل أن يشمل امتيــاز المنطقة الجنوبية جزر أبو موسى وطنب إذ تدعى الحكومة الإيرانية بأنها جــزء من أراضيها لذا فإنها تعتبرها جزرًا إيرانية تقع ضمن المنطقة المحددة. ولا أعتقد بأن الشركة مع كل هذه المساحة الكبـيرة التى تتمتع بها ســتكون مهتمة بجــزر صغيرة وخاصة ان الأكــسيد الأحمر لا يشمل الامتيــاز المذكور، ووجدت أنه من المناسب تذكيره بأن هذه الجزر ليــست إيرانية وأنه ليس من الممـكن لأى شركــة أجنبيــة أن تعمل هناك فى حــالة رغبتها وفى ظل الامتياز الممنوح من قبل الحكومة الإيرانية.

٢ ـ قال الســيد بوتينجــا وتشرز (الوزير الهــولندى) بأنه فى الوقت الذى تم التفاوض حول موضوع الامتياز فــإنه ليس من المحتمل أن تهتم الشركة بالجزر عدا جزيرة قــشم. وتعهد بإيصال مــا سمعه عن أبو مــوسى وطنب إلى بلاده مع أحد مدراء الشــركة حال عــودته إلى القطر. ولا أعتــقد أن هناك مخــاطر فى الظروف الحالية من تدخل الشركة فى الجزر.

محاولة شركة الوادى الذهبى مد امتيازها إلى جزيرة الطنب:

نجد مثالا آخر على السيادة العــربية على الجزر، عندما حاولت شركة الوادى الذهبى مــد امتيــازاتها إلى جــزيرة الطنب. والمراسلات التــالية بين شــركة الوادى

---

(١) وليد حمدي الأعظمى ـ نفس المرجع صـ ١٢٢ وانظر:
FO 371/ 23264, British Legation, Tehran, No 120 E To Viscount Halifax, FO, 18 April1939.



الذهبى والمقيم البريطانى مع حاكم رأس الخيمة، كلها تبين لنا أن الجزر العربية كانت تحت السيادة العربية ودراستنا لهذه السجلات تؤكد لنا ذلك. فقد كتب الوكيل المعتمد البريطانى فى الشارقة إلى الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين يعرض عليه مطالب القمندار رينيير ـ Commander - Rainier فى ٣ فبراير، وأنه يود أن يقوم بزيارة قصيرة لحاكم رأس الخيمة، لمقابلته فى الوقت المناسب له وطلب الوكيل البريطانى فى الشارقة ترخيصًا من الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين للقمندار «رينيير» حتى يتمكن من مقابلة حاكم رأس الخيمة حسب رغبة هذا الأخير[1].

وبعد الموافقة على ذلك، بعث الوكيل البريطانى فى الشارقة برسالة إلى الشيخ سلطان بن سالم، حاكم رأس الخيمة، يقول فيها أن المهندس القمندار «رينيير»، مهندس شركة الوادى الذهبى، وهو مختص فى الأوكسيد الأحمر، يرغب فى القيام بزيارة تفقدية إلى جزيرة الطنب، وذلك لمدة أربعة أو خمسة أيام، لإجراء بعض الفحوصات والإكتشافات، خلال وجوده فى الجزيرة، لمعرفة مدى إمكانية وجود أوكسيد الحديد الأحمر فى الجزيرة، ونوعيته، وهل يوجد بكميات كبيرة يمكن استغلالها تجاريًا، مثل الموجود فى جزيرة أبو موسى، حتى يتمكن من عمل اتفاقية، وعقد الامتياز معه، لاستخراج هذا المعدن وتسويقه. لهذا فإنه يرجو من حاكم رأس الخيمة أن يسمح للمهندس «رينيير»، ويعطيه هذه الإجازة لزيارة الجزيرة، كما يخبر ممثله فى جزيرة الطنب عن زيارة المهندس[2]، حتى يستقبله ويقدم له كل التسهيلات.

---

1 - I. O. and - R - R/ 15/ 2/ 893 - Confidential No. C/ 133 - 24/ 1. Minerals Red Oxide of Tamb Island. Memorandun British Agency Sharjah to - The Political Agent Bahrain. 9 th February 1938

2 - I. O. and R. - R/ 15/ 2/ 893/ - Translation of Letter No. C/ 110 dated the 2 nd Dhul Hijjah 1356 equivalent to the 3 rd February 1938 from the Residency Agent, Sharjah To - Shaikh Sultan bin Salim, Ruler of Ras al - Khaimah.

وافق حاكم رأس الخيمة على السماح للمهندس بزيارة الجزيرة، وبعث بثلاث رسائل، الأولى منها إلى المهندس القمندار «رينيير»، مهندس الشركة، يحثه فيها على الاستعجال فى أمر الكشف على أوكسيد الحديد الأحمر، وإلا فإنه سوف يجلب شركة أخرى للقيام بذلك. وأما الرسالة الثانية فهى إلى الوكيل البريطانى، يخبره فيها بأنه أعطى إذنه وسمح للمهندس بالذهاب إلى جزيرة الطنب. وأما الرسالة الثالثة فهى إلى ممثله الشخصى فى الجزيرة، حتى يستقبل المهندس ويهىء له كل ما يحتاجه أثناء إقامته فى الجزيرة.

نورد فيما يلى تلك الخطابات الثلاث، للتأكد من معرفة مضمونها، وكيف أن السيادة على جزر الطنب كانت لحاكم رأس الخيمة:ـ

رسالة سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة إلى مهندس الشركة:

أولا:ـ

الرسالة الموجهة من سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة إلى المهندس «رينيير» مهندس الشركة.

«من سلطان بن سالم لحضرة الأفخم المحترم صديقنا العزيز القمندار رينيير مهندس المغز فى أبو موسى.

بعد التحية والاحترام اللائق لمقامكم لقد طلب منى وكيل الدولة البريطانية خان صاحب السيد عبد الرزاق الإذن لكم لأجل الذهاب إلى الطنب. حلت البركة. أخبر حضرتكم أنه مسموح لكم بالذهاب إلى الطنب ونابيوه لأجل الكشف على معادن المغر فيها وتجدون فى طيه كتابًا إلى وكيلنا هناك تسلمونه إليه بناء على ذلك ألفت نظركم يا حضره القمندار أنه مضت علينا مدة ولم نجد التفاهم معكم فى سبيل المعدن المذكور ومن المعلوم أن إبقاء المسألة فقط على كشف وتأخير بدون مصلحة مرضية هذا شىء غير لايق فالذى أرغب فيه أنه بعد كشفكم هذه



الدفعة يجب أن تعرف غاياتكم إما رغبة فى حل القضية بيننا أم عدم رغبة ويمكننا التصرف مع الشركات الأخرى ولى وطيد الأمل فى حل المسألة مع حضرتكم هذا وفى الختام تفضلوا بقبول فائق احترامى ودمتم ٣ ذى الحجة ١٣٥٦ هـ»(١)

أما الرسالة الثانية فقد أرسلها الشيخ سلطان بن سالم، حاكم رأس الخيمة برفقة رسالته الأولى والمرسلة إلى المهندس «رينيير»، وأرسل تلك الرسالة الثانية إلى وكيله وممثله الشخصى فى جزيرة الطنب، يطلب منه السماح للمهندس بالكشف عن معدن أوكسيد الحديد الأحمر فى الجزيرة، وحسن استقباله ومعاملته، حتى يتمكن من إنجاز مهمته الاستكشافية على خير وجه(٢).

رسالة سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة إلى وكيل الدولة البريطانية فى الشارقة:

وأما الرسالة الثالثة فقد كانت موجهة من حاكم رأس الخيمة إلى وكيل الدولة البريطانية فى الشارقة، ويدعى عبد الرازق، ويشرح فيها عن إعطائه رخصة الزيارة للمهندس، ويطلب سرعة الإنجاز فى كشف أوكسيد الحديد الأحمر، وفيما يلى نصها:-

«من سلطان بن سالم إلى جناب الأفخم الأمجد الأخ المكرم خان صاحب السيد عبد الرزاق وكيل الدولة المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام ودمتم محروسين. وعنا من

1 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 893/ Letter from Shaikh Sultan bin Salim Ruler of Ras al Khaimah to Commander Rainier (Retired) at Abu Musa dated 3 rd Dhul Hijjah1356(i. e. 4th February1938)

2 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 893/ Letter from Shaikh Sultan bin Salim Ruler of Ras al Khaimah to Mahmud bin Muhammad, Shaik's Agent at Tunb dated 3rd Dhul Hijjah1356 (i. e. 4th February1938).



فضل البارى كما تحبون، كتابكم المكرم رقم ٢ ذى الحجة الموافق ٣ فبرورى وفهمت ما تضمنه بخصوص طلبكم الإذن منا حسب طلب القمندار «رينيير» مهندس المغر لأجل زيارة طنب، لا بأس تجدون فى طيه كتابًا للمذكور تشرفون عليه وتسلمونه له.

فعليه يا عزيزى ألفت نظركم أن هذه المسألة كما لا يخافكم مخاطبتنا العام الماضى إلى معتمد الدولة البريطانية فى البحرين ورده الجواب إلينا على يدكم فى محرركم رقم ٢٥ ذى القعدة تحت ٩٢ ولا زلنا ننتظر انتهاء المسألة وحلها ولقد طال علينا الأمد ولم نجد فائدة فى العطال ومن المفهوم الذى نرغب فيه هو انتهاء المسألة بيننا وبين القمندار بحل مرض. فبناء على ما تقدم ألتمس منكم تشعرون فخامة رئيس الخليج العربي وكذلك القمندار «رينير» أنه لا يمكننا تأخير المسألة أزيد مما تأخر فيكون بعد الكشف تعرف رغبة الشركة ونحل المسألة أم ضدها ويمكننا مساومة غيرها من الشركات هذا وتفضلوا بقبول فائق احترامى ودمتم ٣ ذى الحجة ١٣٥٦»[1]

لا يدع هذا مجالا للشك فى أن حكام الشارقة ورأس الخيمة كانا يتعاملان مع الشركة على أنهما أصحاب الأرض والسيادة، فيعطونها الامتياز أو يوقفونه، أو يمدون الامتياز من جزر أبو موسى إلى جزر الطنب أو يمنحونه لشركة أخرى. وأيدت بريطانيا ذلك، مما أضاع كل قيمة لادعاءات إيران فى هذه الجزر العربية فى ذلك الوقت. وجاءت مسألة رفع العلم لكى يؤيد ذلك. وجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية كانت قد طرحت مشروعًا يقضى بنقل ملكية جزيرتى الطنب

1 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 893/ Letter from Shaikh Sultan bin Salim Ruler of Ras al - Khaimah - to the Residency Agent, Sharjah, dated 3rd Dhul Hijjah 1356 (i. e, 4 th February 1938).



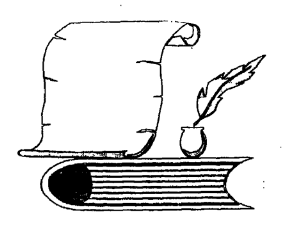
فقط إلى إيران بشروط يمكن تحديدها بين بريطانيا وإيران فيما بعد ضمن اتفاقية شاملة متكاملة حول قضايا الخليج العربي بشكل عام. أما بالنسبة لجزيرة أبو موسى فقد أصرت على بقاء ملكيتها وسيادتها تحت سلطة حاكم الشارقة وذلك لأن امتيازات استخراج الأوكسيد الأحمر من الجزيرة كان قد حصل عليها أحد الرعايا البريطانيين من حاكم الشارقة ولكن الحكومة البريطانية عادت وتراجعت عن اقتراحها السابق[1] وبقيت مشكلة الجزر العربية بين العرب - بريطانيا وإيران -حتى قيام الحرب العالمية الثانية دون حل.

---

١ ـ د. مصطفى عبد القادر النجار: نفس المرجع، صـ ٣٢؛ وانظر:
F. O. 371/ 1890, E 308, 18 th May1935, Tanab and Abu Musa, from s. o. w. Rendel to Sir Lancelat Oluphant.







مسألة رفع العلم وملكية الجزر بين رأس الخيمة والشارقة

- مسألة رفع العلم على جزر الطنب.
- الادعاءات الإيرانية على الجزر العربية.

مسألة رفع العلم على جزر الطنب

إذا كانت مسألة استغلال الأكسيد الأحمر في جزر أبو موسى ومحاولة مده إلى جزر الطنب قد أثبت سلطة وملكية لحكام الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر فإن مسألة رفع علم رأس الخيمة على جزر الطنب، قد دعمت مرة أخرى، هذه السيادة وتلك السلطة. وكانت بريطانيا قد وقعت، في عام ١٩١٢، على اتفاقية مع شيخ الشارقة لبناء منارة لإرشاد السفن على جزيرة الطنب التابعة له.

راقبت لندن بقلق شديد هذه النشاطات البحرية التي تلت مباشرة الزيارة التي قام بها الموظفون الإيرانيون في بندر عباس لجزيرة طنب. وقد أصدرت وزارة الخارجية في بادىء الأمر تعليماتها إلى الوزير البريطاني في طهران لتحذير الحكومة الإيرانية بأن الأوامر قد صدرت لضابط الأسطول البريطاني بأن يعتبر استمرار الإجراءات الإيرانية التي تنطوي على المطالبة بالسيادة على الجزيرة إجراءات عدوانية. غير أن وزارة الخارجية طلبت لاحقًا من الوزير البريطاني تخفيف حدة الإنذار. وذلك بعد أن طلب وزير الخارجية الإيراني استئناف المفاوضات بشأن إبرام معاهدة عامة بين الطرفين. و عندما اتضح للشيخ سلطان بن سالم أنه كان واقعًا بين فكي كماشة الاستراتيجية السياسية لكل من الحكومتين البريطانية والإيرانية، ولما كان غير راغب في انتظار النتيجة، فقد قرر إجراء اتصال منفصل مع إيران. وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٤ قام حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان بن سالم بإنزال علمه من فوق السارية في جزيرة الطنب، مما أثار استياء وغضب المقيم السياسي البريطاني، فأرسل مندوبًا عنه إلى سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة لاستفساره عن تصرفاته، فأجابه حاكم رأس الخيمة بأنه يهدف إلى لفت نظر الحكومة



البريطانية إلى عدم دفعها لإيجار المنارة التى تستخدمها بريطانيا، بالإضافة إلى أنه يريد أن تقوم بريطانيا باستئجار الجزيرة منه[1].

وكان يهدف من وراء ذلك إلى زيادة دخل الإمارة عن طريق تأجيرها المنارة لبريطانيا، وتكون بالتالى هى المسئولة عن أمن الجزيرة وتقف ضد الإدعاءات الإيرانية هناك.

أوصى المقيم السياسى البريطاني فى بوشهر فى ٥ يناير بأنه إذا لم يضع الشيخ علمًا جديدًا، فيجب أن يسمح لشيخ الشارقة بأن يفعل ذلك خاصة وأن شيخ الشارقة قد أبدى استعداده لرفع علمه. وعارض الوزير البريطانى المفوض فى طهران وكذلك حكومة الهند هذا الرأى إذ أنهم يرون أن أى تغيير فى ملكية طنب فى ذلك الوقت إنما يضعف الموقف العربى والبريطانى فى مواجهة الحكومة الإيرانية، وكتب الوزير المفوض فى طهران فى ٨ يناير إلى حكومته بأن مشكلة طنب سوف تكون موضوعًا هامًا فى أية مفاوضات أنجلو إيرانية مقبلة. ولهذا لا يجب أن تتراخى القبضة البريطانية عليها. وأوصى الوزير المفوض بأن تعطى الحكومة البريطانية شيخ رأس الخيمة بعض المال إيجارًا للفنار، وهذا سيشجعه فى الوقت نفسه لكى يعيد رفع علمه وأنزل قائد البحرية البريطانية فى الخليج العربى عددا من الحرس فى جزيرة طنب ثم سحبهم فيما بعد. وظلت طنب محل مراقبة مستمرة من السفن البريطانية خلال عدة أسابيع. وقد أثبتت التحريات التى قام بها المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي أثناء شهر يناير أن دوافع شيخ رأس الخيمة من إنزال علمه كانت بسبب الضائقة المالية الشائعة هذه الأيام فى منطقة الخليج العربى. وأن هدف شيخ رأس الخيمة هو الحصول على إيجار للفنار من

---

١ ـ د. روزمارى سعيد: المرجع السابق، ص ٢٤، وانظر:

4P & s/12. Coll. 30/11, st of conditions enclosedin, p. 2 504/35, Pol. Res to Govt. of India January 22/1935 - tele).



البريطانيين يشبه الإيجار الذى حصل عليـه قريبه شيخ الشارقة عن المطار البريطانى فى مشيخته[1].

تأكد المقيم السياسى البريطاني أن شـيخ رأس الخيمة لم يعرض الجزيرة على الإيرانيين أبدًا، بل إنه تصرف هكذا وهو يعتقد أن بريطانيا سوف تتدخل وتستأجر الجزيرة لنفسـها. وبينـما الأمر مـحل دراسة من الحكومة البـريطانية، كـتب المقيم السياسى البـريطاني تقريرًا آخر فى نهاية شـهر يناير قال فيه إن حـاكم بندر عباس اتصل بمواطن فى جـزيرة طنب وطلب منه أن يكتب خطـابًا رسمـيًا إلى الحكومـة الإيرانيـة يستـدعيـها للجـزيرة. ولكن المواطن رفض طلبـه. وذكر المقـيم أن هذه القضية مبـادرة محلية خالصة من الموظفين الإيرانيين محـاولة منهم استغلال ظرف إنزال شيخ رأس الخيمة لعلـمه. وليس هناك أى دليل على أن الحكومة الإيرانية فى طهران وراء هذه المحـاولة من حاكم بندر عبـاس ولكن أخبار محـاولة حاكم بندر عباس أقلقت مع ذلك المقيم السياسى البريطاني، فكتب فى خطاب تفصيلى فى ٤ فبراير يطلب اتباع سياسة متـشددة نحو الشيخ سلطان بن سالم. وقال المقيم حيث أن البريطانيين لا يستطيعون بقاء سفيـنة حربية راسية بصفة دائمة فى جزيرة طنب، كمـا أنه فى الوقت نفســه لا يمكن السمـاح بترك الجـزيرة دون علم عليهـا، فإنه يوصى أن يبلغ الشـيخ بأنه لو رفع علمه فـوق الجزيرة خلال مـدة معـينة فإن هذا سيـقنع الحكومة البـريطانية بالنظر فى أمـر دفع إيجار له عن الفنار. وخـتم المقيم خطابه بأنه إذا لم يفعل الشـيخ ذلك، فإن البديل الوحيد هو السـماح لشيخ رأس الخيمة بتولى هذه الجزيرة. ولم ينس أن يذكر المقيم أنه من وجهة النظر المحلية فإنه لا يحبذ تقديم إيجار عن الفنار لشيخ رأس الخيمة لأن تصرفاته غير سليمة[2].

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٦٨

٢ ـ محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٣٦٩ وانظر:

I.O.R, R/15/1/14/10 Fowle to sst, 4 February 1935, Hm minister, Tehran, to F.O., 19 February 1935.



بادر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربي بتاريخ ٢ يناير ١٩٣٥ إلى إرسال برقية عاجلة إلى وزارة الهند يحيطها علمًا بقيام حاكم رأس الخيمة بإنزال علمه من على جزيرة طنب الكبرى، وفيما يلى نص البرقية[1]:

سرى ـ من المقيم السياسى فى الخليج العربى، إلى وزير الهند ومكررة إلى حكومة الهند، بوشهر ٢ يناير ١٩٣٥

١ ـ فيما يلى ملخص التقارير البرقية المرسلة من قائد البحرية الأقدم بخصوص جزيرة طنب التى زارها استجابة إلى الإشارة اللاسلكية والتى أرسلها له مسؤول الفنار فى الجزيرة.

٢ ـ بتاريخ ٢٩ ديسمبر (١٩٣٤) أمر حاكم رأس الخيمة بإنزال علمه المرفوع فى الجزيرة وسحب المستخدمين العمال هناك إذ قام بذلك وكيل الحاكم المدعو ناصر الذى وصل الجزيرة وغادرها بزورق. وقد حذر الوكيل المذكور مسؤول الفنار بأنه سيطرد من الجزيرة إذا ما قام بخلق أية مشاكل. وقال المسؤول عن رعايا الحاكم في الجزيرة المدعو محمود المسؤول عن إدارة الفنار بأن «أقوى حكومة ستأتى وترفع علمها هناك». وقد أصدر القائد العام للقوات البحرية أوامره للسفينة الحربية «سلوب» بالبقاء فى جزيرة طنب لحين صدور تعليمات أخرى.

بادر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى إلى إرسال برقية أخرى إلى وزارة الخارجية فى حكومة الهند تتضمن أسباب قيام حاكم رأس الخيمة بإنزال علمه المرفوع على الجزيرة فكتب:ـ

سرى من المقيم السياسى فى الخليج العربى، إلى وزير خارجية حكومة الهند، ومكررة إلى وزير الهند، ٢ يناير ١٩٣٥.

٢ ـ بالإشارة إلى برقيتى السابقة (الموجهة إلى حكومة الهند) والتى تضمنت

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق ص١٠٣



قد أنزل علمه ليجلب انتباه (السلطات البريطانية) بأنه لم يستلم بدل الإيجار عن الفنار أسوة بما يستلمه حاكم الشارقة من بدل إيجار للقاعدة الجوية البريطانية هناك.

لم يوافق حاكما الشارقة ودبى على التصرف الذى قام به حاكم رأس الخيمة وأن حاكم الشارقة يرغب فى رفع علمه على جزيرة طنب إذ أنها كانت جزءا من الشارقة إلا أنه تم إقناعه من قبل الوكيل للعدول عن هذه الفكرة.

سيقوم وكيل دار الرئاسة بزيارة رأس الخيمة وسيرسل تقريره إلينا يوم ١٠ يناير.

بادر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بتاريخ ٤ فبراير ١٩٣٥ إلى إرسال برقية إلى وزير الهند تتضمن بصدد الإجراءات الواجب اتخاذها إزاء حاكم الشارقة لقيامه بإنزال علمه من على الجزيرة فكتب المقيم:ـ

سرى من المقيم السياسى فى الخليج العربى إلى وزير الهند، ومكررة إلى طهران، ١٦١ الجزء الثانى والأخير من البرقية.

لذا فإننى أوصى بإعطائى الصلاحيات لأكتب إلى الشيخ (الذى أمامه الفرصة لفترة شهر لكى يقرر منذ إنزال علمه) ما يلى:ـ

(١) إذا ما قام بإعادة رفع علمه على جزيرة طنب خلال فترة محددة (التى سأقترحها فيما بعد) فإن حكومة صاحب الجلالة مستعدة للنظر فى دفع بدل إيجار له عن الفنار إلا أنه يجب إعادة رفع العلم أولا.

(٢) إذا لم يتم إعادة رفع العلم فسيسمح لشيخ قاسمى آخر برفع العلم (راجع برقيتى رقم ٨ وتاريخ ٥ يناير).

٧ ـ وسأرتب الأمور بحيث أجعل مضامين رسالتى تصبح معلومة ومعروفة



فى رأس الخيمة ومن قبل مواطنى الشيخ والذين يعارضونه بشدة على تصرفه هذا إذ أنه من المحتمل أن يكون لهذه الضغوط تأثير عليه ليوافق بالرغم أنه قد يتمادى فى عناده وزهوه.

٨ ـ ومن وجهة النظر المحلية فإننى لا أوصى بأن أقوم بدفع الإيجار له لأن ذلك يعتبر نوعا من التنازل للشيخ الذى تصرف بشكل سيء. إلا أنه استنادًا إلى ما جاء فى برقية الوزير المفوض (البريطانى) فى طهران رقم ١١ وتاريخ ٨ يناير والموجهة إلى وزارة الخارجية وكذلك إلى ما جاء فى برقية حكومة الهند الموجهة لى والمؤرخة فى ١٠ يناير واللتين أشارتا إلى التأثير السلبى، الذى سيسببه موضوع تحويل ملكية الجزيرة، على الحكومة الإيرانية، فإن حكومة صاحب الجلالة ترغب فى تقديم كل الحوافز لإقناع الشيخ لإعادة رفع علمه قبل السماح لشيخ آخر لرفع العلم.

٩ ـ ولحين صدور قرار حكومة صاحب الجلالة وفى حالة موافقتها على التوصية الواردة فى الفقرة رقم ٦ ولحين انتهاء المهلة المعطاة للشيخ فإننى أعتقد أنه من الأحسن بقاء السفينة «سلوب» فى جزيرة طنب لمنع الحكومة الإيرانية من القيام بأى عمل أو خوفًا من تحرك حاكم الشارقة[1].

فى النهاية اتخذ قرار فى ٨ مارس ١٩٣٥ فى اجتماع مجلس الدفاع الأمير الإمبراطورى، مسترشدين بتوجيهات المقيم السياسى البريطاني، ويقضى هذا القرار بإعطاء شيخ رأس الخيمة مهلة عشرة أيام ليرفع علمه، على أن يبلغ أن عدم تلبيته لهذا الأمر سوف يترتب عليه نقل ملكية الجزيرة إلى شيخ الشارقة. وفى ٢٨ مارس

---

١ ـ د. وليد الأعظمى ـ نفس المرجع ص١٠٦ وانظر:

F.O. 371/18901 - Ibid, From Political Resident in the Persian Gulf to Government of India, 5 January 1935.

F.O.371/18901 - Ibid, From Political Resident in the Persian Gulf to Secretory of State for India, 4 February 1935.



توجه إلى شيخ رأس الخيمة بنفسه كى يناقش الأمر معه. ولكن الشيخ سلطان بن سالم كان فى الداخل ولم يقابله. وفى ٢٩ مارس وجه الشيخ سلطان بن سالم إلى المقيم السياسي البريطاني شرح فيها تفاصيل القضية التى حيرت السلطات البريطانية طويلا. وقد بين الشيخ أن السبب الوحيد الذى من أجله غادر الحارس محمود الجزيرة وبسببه أنزل علم رأس الخيمة هو الحاجة إلى المال. وقال الشيخ أنه فى الماضى حينما كان لدى رأس الخيمة دخل معقول من الغوص والتجارة لم يطلب الشيخ من البريطانيين إيجارا عن الفنار أو مساعدتهم فى دفع رواتب موظفين فى جزيرة طنب. ولكن فى الوقت الحالى تغيرت أحواله المالية بسبب كساد الغوص والتجارة. وقد أبلغ الشيخ عيسى بن عبد اللطيف بهذا الموقف فى ديسمبر ولكن عونا ماليا لم يصل إليه. وبعد أن شرح الشيخ موقفه أبلغ المقيم أنه سوف يرفع علمه على الجزيرة وأنهى الشيخ خطابه باعتذاره عن عدم تمكنه من مقابلته أثناء زيارته رأس الخيمة فى اليوم السابق لأنه لم يكن يعلم بوصوله. وعلى أثر هذه الرسالة جاء فى تقرير الوكيل السياسى عيسى بن عبد اللطيف أن الشيخ سلطان بن سالم قد أرسل أحد سفنه إلى جزيرة طنب يوم ٢ أبريل. وفى الثالث من أبريل رفرف علم رأس الخيمة ثانية فوق جزيرة طنب.

وفى الأشهر الأولى من عام ١٩٣٥، وخصوصا بعد قرار بريطانيا سحب القواعد البحرية البريطانية من جزيرة هنجام وقاعدة باسيدو تلاشى كل أمل فى استئناف المفاوضات الأنجلو إيرانية، وذلك بسبب عقبة قضية جزر طنب وأبوموسى. ومع توقف المفاوضات تماما، اتبعت بريطانيا سياسة أكثر تشددًا نحو زيارات إيران الحربية للجزر العربية. وأصبح الطريق الوحيد لبحث أمر هذه الجزر العربية هو عصبة الأمم. وقد شهدت هذه الأشهر إعادة تقييم المستندات القانونية حول ملكية الجزر. وشغلت الإدارات البريطانية المختلفة بإجراء دراسات تفصيلية وجمع حقائق أكثر لتزويد المندوب البريطانى فى عصبة الأمم بكل هذه المعلومات،



ورسم سياسة بريطانية شاملة وقوية يعرضها المندوب البريطانى على العصبة. وفى أكتوبر ١٩٣٥ قدم باجالى (Baggallay) أحد مستشارى وزارة الخارجية البريطانية القانونيين مذكرة مختصرة لرئيسه رندل معلقًا على تقرير لاسيل فى العام الماضى[١].

اختلفت النتائج التى وصل إليها باجالى اختلافا أساسيًا عن زميله لاسيل وكان كليهما يبدأ من فرضية خاطئة، و هى أن قواسم لنجة كانوا يمارسون حكم جزيرة صري وكذلك جزر طنب وأبو موسى. وواضح من العرض السابق أن قواسم لنجة لم يمارسوا حكمًا على غير جزيرة صري فقط. بينما مارس قواسم رأس الخيمة والشارقة الحكم على جزر طنب وأبو موسى. وكان خلاصة رأيه أن حقوق العرب فى البحرين أقوى حجة من تلك التى لهم فى قضية طنب. ولهذا السبب إلى جانب قرب جزيرة طنب إلى الساحل الإيرانى منها إلى الساحل العربى فإن باجالى توقع أن تركز إيران مطالبها الآن فى جلسات عصبة الأمم على جزيرة طنب وليس على جزيرة البحرين. ورأى بجالى أن أية معلومات رسمية جديدة حول الملكية المشتركة للعائلات العربية أى القواسم قد تكون مفيدة بنوع خاص فى تقوية الحجة العربية، وقد أرسل رندل هذه الاستفسارات إلى حكومة الهند، وطلب منها فى رسالة بتاريخ ١٣ أكتوبر تقديم دراسة كاملة عن نظام الملكية القبلية[٢]

على ضوء توصيات المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى ومراسلات الوزير المفوض البريطانى فى طهران ووزير الهند اجتمعت اللجنة الفرعية للدفاع

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص ٣٧٠.

٢ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص ٣٧٠ وانظر:

I.O.R - R/15/1/14/10, Fowle to Sultan b. Salim, 19 march 1935, sultan b. Salim, to Fowle, 29 march 1925, Isa to Fowle, 10 April 1935, Rendel to F. O. 13 October 1934.



الامبريالية البريطانية بتاريخ ٨ مارس ١٩٣٥ وقررت ما يلى بصدد جزيرة طنب الكبرى.

الاستنتاجات

قررت اللجنة الفرعية ما يلى:

(أ) التوصية بأن حكومة صاحب الجلالة لا توافق على دفع بدل الإيجار إلى حاكم رأس الخيمة عن الفنار المشيد على جزيرة طنب أو دفع أى مبلغ مالى لكى يعيد رفع علمه.

(ب) هناك اعتراضات على قيام حكومة صاحب الجلالة سواء باحتلال دائمى أو وقتى لجزيرة طنب نظراً لمطالبة الشارقة بها.

(جـ) إن اللجنة توصى بأن يطلب من حاكم رأس الخيمة القيام بإعادة رفع علمه على الجزيرة وإعادة الحرس خلال فترة عشرة أيام وفى حالة الامتناع عن ذلك فإن حكومة صاحب الجلالة ستخول حاكم الشارقة لرفع علمه على أساس إبقاء علمه مرفوعًا هناك مع إبقاء حرس أيضًا. وسيترك الخيار للمقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربي لكى يقرر فيما إذا كان الإنذار الموجه إلى حاكم رأس الخيمة سيتضمن:ـ

(١) تحذيراً من أنه فى حالة عدم إعادة رفع علمه فسيسمح لحاكم الشارقة لرفع علمه، أو:

(٢) إصدار بيان بأن حكومة صاحب الجلالة ستتخذ الإجراءات التى تراها مناسبة.

وإذا اختار المقيم السياسى البريطاني الخيار(١) فليكن التحذير معلومًا من قبل الأهالى فى الإمارة مع إصدار الإنذار بأن نوايا حكومة صاحب الجلالة هى كما جاءت فى البديل(٢). ٢ وايت هول ٨-مارس ١٩٣٥



قام المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٣٥ بتسليم رسالة إلى حاكم الشارقة تتضمن طلب إعادة رفع علمه على الجزيرة حسب الشروط التى وضعتها الحكومة البريطانية. فبادر الحاكم إلى الكتابة إلى المقيم السياسى والرد على رسالة المقيم السياسى مؤكدًا بأنه سيعيد رفع علمه على الجزيرة. وقد تم إشعار وكيل دار الاعتماد البريطانية فى الشارقة بإبلاغ المعتمد السياسى البريطانى عند قيام حاكم الشارقة بإعادة رفع علمه على الجزيرة. فبادر حاكم الشارقة بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٣٥ إلى إعادة رفع علمه على الجزيرة فتم إحاطة المراجع البريطانية بذلك[١]. وفى خلال المحادثات بين الوزير المفوض البريطانى فى طهران ناتشبول ـ هجسن ووزير الخارجية الإيراني بتاريخ ٢ أبريل ١٩٣٥ تناول الأخير موضوع إمكانية التوصل إلى اتفاق شامل حول القضايا المتنازع عليها بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية، إذ أحاط الوزير البريطانى حكومته بما دار فى هذا الاجتماع. وفيما يلى نص ما ورد فى وثيقة وزارة الخارجية حول المحادثات المذكورة وخاصة بما يتعلق بادعاءات إيران بجزر أبو موسى وطنب الكبرى.

محضر الادعاءات الإيرانية بالجزر العربية

طرح وزير الخارجية الإيراني بتاريخ ٢ أبريل، خلال محادثاته مع ناتشبول هجسن (الوزير المفوض فى طهران) مقترحًا يتضمن إمكانية التوصل إلى اتفاق

---

١ ـ د. وليد الأعظمى ـ المرجع السابق ص ١٠٨ وانظر:

F.O. 371/18901 - Ibid, The Sub - Committee of Imperial Defence for Questions Concerning the Middle East, The Island of Tunb (Paper No, M. E. (O) 178) 8 March 1935.

FO 371/18901, From Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of State for India Ist April 1935.

Ibid, from Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of State for India 10 April 1935.



وحل شامل بين الحكومتين البريطانية والإيرانية، وذلك باعتراف حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالادعاءات الإيرانية بجزر أبو موسى وطنب فى الخليج العربي وتقديم بعض الدعم حول شط العرب، مقابل اعتراف الحكومة الإيرانية باستقلال البحرين والعلاقة التعاهدية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مع الحكام العرب على ساحل عمان. وبتاريخ الرابع من مايو كرر كاظمى هذا المقترح مرة أخرى أمام ناتشبول ـ هجسن واقترح مناقشة وضعية الجزر العربية مع وزير الخارجية البريطاني فى جنيف. وتحدث الوزير الإيراني بنفس الموضوع فى مقابلة له فى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٤ مايو.

٢ ـ لقد سبق النظر فى موضوع التخلى عن جزيرة طنب لصالح إيران وأصبح من غير الممكن النظر فيه مرة أخرى نظرًا للعلاقات التعاهدية الخاصة القائمة بين حكومة صاحب الجلالة والعرب القواسم التى تعود إليهم ملكية تلك الجزر والذين وضعوا ثقتهم فى تصريف شؤونهم الخارجية فى حكومة صاحب الجلالة. وبتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٣٤ أوضح وزير الخارجية البريبطانية لنظيره الوزير الإيراني بأن حكومة صاحب الجلالة تعتبر الادعاءات الإيرانية بطنب غير مقبولة ولا أساس لها وقد قام الوزير سوية والسير آر. هور بناء على التعليمات الصادرة من الوزير إلى السيد آر . هور بتحذير الحكومة الإيرانية من القيام بأية محاولة عدوانية ضد طنب والتى ستواجه بالقوة عند الضرورة. وبمناسبة محادثاته مع وزير الخارجية الإيراني بتاريخ ٢ أبريل أفاد ناتشبول بأن الحكومة الإيرانية تعلم بوجهات نظر حكومة صاحب الجلالة بخصوص جزر أبو موسى وطنب وموقفها تجاه الحكام العرب فى ساحل عمان لذا فإنه لا يستطيع أن يشجع مقترح كاظمى.

٣ ـ وفى ظل اللغة التى تم استخدامها فى هاتين المناسبتين فإنه من الصعب بالنسبة لحكومة صاحب الجلالة أن تضعف موقفها فى هذا الوقت. لذا فقد تقرر بأنه إذا ما عاد وزير الخارجية الإيراني إلى طرح مقترحه فى جنيف فمن المستحسن



عدم تشجيعه وحمله على الاعتقاد بأن حكومة صاحب الجلالة تنظر فى أية ظروف فى موضوع الاعتراف بمطالبة إيران بأى من هاتين الجزيرتين[1]. أ. لامبيرت وزارة الخارجية ١٧ مايو ١٩٣٥ جى. دبليبو. رندل

تغير جـديد طرأ على المناقشات تجاه الجزر الثـلاث من خلال المحادثات التى جرت بين الوزيـر المفوض البريطانى فى طـهران المستـر ناتشبـول هجسن، ووزير الخارجـية الإيراني باقـر كاظمى، بتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٣٥ حـين طرح وزير الخارجـية الإيراني اقتراحًا يقـضى باعتراف الحكومة البريطانية بالادعـاءات الإيرانية بجزيرتى طنب وأبو موسى مـقابل اعتـراف الحكومة الإيرانيـة باستقـلال البحرين والعـلاقة التعاهدية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مع الحكام العرب على الساحل العمانى إلا أن هذا الاقتراح لـم يلق الاستجابة الفعليـة نظرًا للعلاقات التعاهدية القائمة بين الحكومة البريطانية والعرب القواسم التى تعود إليهم ملكية تلك الجزر العربية[2].

هدد المقيم السـياسي البريطانى حاكم رأس الخـيمة وأعطاه مهلة عـشرة أيام لرفع العلم وإلا فـإنه سوف يضطر إلى تسليـم الجزيرة إلى ابن عـمه حاكـم إمارة الشارقة. وفى الثالث من أبريل عام ١٩٣٥ تم رفع علم رأس الخيمة فوق السارية. وأما المسـألة فإنها لم تحل « ولكن إيران كـانت تثير المشـاكل داخل المياه الإقليمـية لمشيخات ساحل عمان وقد وقعت عدة أحداث تعرضت فيها السفن الإيرانية لسفن عربية تؤم الجزر العربية. كمـا قامت سفن إيرانية بزيارة جزيرتى طنب وأبو موسى دون إذن من أحد. وعندئذ قررت اللجنة الفرعيـة للشرق الأوسط المتفرعة من لجنة الدفاع وجوب استعمال القوة ضد إيران بعد أن تردت الأوضاع إلى حد كبير ولكن الأدميراليـة البريطانية لم تنصح باسـتعمال القوة وحـذرت من أن إيران تستطيع أن

---

١ ـ د. وليد الأعظمى ـ نفس المرجع ص١٠٩ وانظر:

F.O. 371/18901 - Ibid The Persian claim to the Island of Tunb and Abu Musa 17/5/1935.

2 - F.O. 371/16852 Alleged Persian attempt to obtain Lease of Tamb.



تخلق وضعًا صعبًا بإثارتها موضوع جلاء القوات البريطانية عن جزيرتى هنجام وباسيدو - الإيرانيتين[1].

وضع رجال القانون البريطانيون دراسة لتحديد السيادة على جزر الطنب وأبو موسى تستند إلى الواقع والحقائق التاريخية التى مرت بها الجزيرة فتوصلوا إلى نتائج ثابتة وهى: «أن الجزر لم تنفصل مطلقًا عن شيخ القواسم. أما مسألة انقسام الإمارة وظهور الشارقة ورأس الخيمة كإمارتين منفصلتين اقتسمتا تلك الجزر فإن ذلك لم يؤثر على حق السيادة عليها بأى حال من الأحوال. وأن ادعاء إيران بامتلاكها للجزر مدة (٤٨) عامًا جاء بالتبعية وليس بشكل امتلاك فعلى. وهذا لا يعطيها الحق بالمطالبة بها. ذلك أن الإمارتين العربيتين الناشئتين - رأس الخيمة والشارقة - تمتلكان حق التقادم على إيران وأن فترة نصف القرن التى تدعى إيران بها - حتى إذا سلم بها - لا تكفى لاستحداث سند قانونى ضد صاحب السيادة الأسبق وهم القواسم. هذا بالإضافة إلى أن امتلاك إيران للجزر جاء من تبعية إمارة لنجة العربية والتى كانت تحت الحماية الإيرانية لها ولم يكن امتلاكها للجزر بشكل مباشر[2].

أثارت آراء بجالى وهو مستشار فى وزارة الخارجية البريطانية فى الشؤون القانونية واستفساراته موجة من الرسائل بين الإدارات المختلفة البريطانية فى بداية عام ١٩٣٦ . وفى ١١ يناير أعلن ليثويت (Lathwite) من إدارة الهند فى لندن أن حكومة الهند لا توافق بتاتًا على وجهة نظر المستشار القانونى لوزارة الخارجية فى قضية طنب. وقد أبلغ ليثويت فى الوقت نفسه رندل بأن دراسات شاملة عن طريقه الملكية لدى القبائل العربية ينتظر وصولها فى القريب من قبل المقيم السياسى البريطاني فى الخليج العربى. وفعلا أرسل ليثويت المعلومات التى وصلته من فاول

---

١ - د. مصطفى عبدالقادر النجار: المرجع السابق، ص٣٢.

٢ - د. مصطفى عبدالقادر النجار: المرجع السابق، ص٣٢.



حول ملكية القواسم لجزيرة طنب وأوضح أنها ملكية مشتركة للقبيلة. وفى ذلك تأييد لوجهة نظر لاسيل. وقد استحسن الموظفون الرسميون البريطانيون فى الخليج العربي نظرية الملكية القبلية المشتركة التى استفسر عنها بجالى، خاصة وأن هذا الاستفسار جاء فى وقت كان هؤلاء الموظفون البريطانيون يحاولون نقل ملكية جزيرة طنب من شيخ «رأس الخيمة» إلى قريبه شيخ الشارقة. وفى ١١ مارس ١٩٣٦ أرسل المقيم السياسى رده مرفقًا به مذكرتان هامتان، أعد الأولى منهما بتاريخ ٦ فبراير المعتمد السياسى فى الكويت ديكسون، وأعد الثانية فى ٢ مارس كابتن لوخ (Loch) المعتمد السياسى فى البحرين. وقد أوضح ديكسون فى مذكرته الشاملة أن الأرض التى يملكها العرب فى الجزيرة العربية لها نظامان هما الملكية الخاصة والملكية القبلية. وأكد ديكسون أن أية قبيلة عربية إنما تمتلك المراعى والأراضى القبلية التى تحوى الآبار. وتعتبر المراعى وأراضى الآبار ملكية مشتركة ولم تكن أبدًا ملكية فردية. وشيخ القبيلة باعتباره الرئيس المسؤول عن جميع أفراد القبيلة لم يكن يستطيع التخلى من جزء من هذه الملكية العامة بدون الحصول مسبقًا على موافقة أفراد القبيلة. وكانت هذه النتائج التى وصل لها ديكسون مشابهة لتلك التى وصل لها لوخ(١).

أحال رندل فى ٨ مارس كل هذه المعلومات والحجج الجديدة إلى بكيت (Beckett) أحد مستشارى الوزارة القانونيين. وقد ذكر بكيت فى تقريره أن لشيخ الشارقة ورأس الخيمة حجة قانونية قوية لملكية هذه الجزر ضد إيران، وتلك هى استمرار إدارتهم وملكيتهم لهذه الجزر خلال الثمانية والأربعين عامًا الماضية. وإنه

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٧١ وانظر:

F.O. 371/18901, Laithwaite to Rendel, 11 January 1935, IO. to FO. Transmits Copy Letter of 11 March From Fowle enclosing Copy of Dickson. 6 February 1935.



يمكن على أساس هذه الحقيقة فقط وهذه الحجة وحدها أن يعتمد البريطانيون والشيوخ العرب فى المطالبة بملكية هذه الجزر وفى ٤ مايو ١٩٣٦ آثار وزير خارجية إيران مع الوزير المفوض البريطانى فى طهران موضوع النزاع حول جزيرة طنب، وأبدى رغبته فى استئناف المناقشات مع وزير الخارجية البريطانى فى جنيف فى دورة عصبة الأمم المقبلة. وقدم وزير خارجية إيران اقتراحًا ليتعرف به موقف البريطانيين، وذلك أن تعترف الحكومة البريطانية بالمطالب الإيرانية فى طنب وأبوموسى، كما تقدم بريطانيا أيضًا لإيران مساعدات فى مسألة حدود شط العرب مقابل اعتراف إيران باستقلال البحرين، وكذلك اعتراف إيران بوضع بريطانيا الخاص فى الساحل العماني. ولكن الوزير المفوض الهريطانى لم ير فائدة من إعادة فتح باب المفاوضات. وقد أيده رندل فى وزارة الخارجية البريطانية فى رأيه حينما كتب أنه من المستحيل تشجيع الإيرانيين فى هذا الاقتراح بسبب التزامات بريطانيا أمام الحكام العرب. كما أن حكومة الهند لا يمكن أن توافق أبدًا على هذا الحل وقد ظلت إيران تعتبر هذه الجزر أراضى إيرانية. وتمسك الشيوخ العرب بحقوقهم فى الجزر التى يمارسون عليها السيادة الفعلية. واستمر هذا الموقف بعد انقطاع المفاوضات الأنجلو إيرانية. ولم تحدث بعد ١٩٣٦ أحداث تذكر. واستمر الموضوع نائمًا حتى يظهر ثانية بعد الحرب العالمية الثانية[١]

لعل مما يسترعى الانتباه أن المواقف المتشددة لبريطانيا ضد الادعاءات الإيرانية لم تكن تهدف بها إلى حماية الحقوق المشروعة للحكام العرب وإنما كانت ترتبط إلى حد كبير بتوتر العلاقات بينها وبين إيران خاصة فى خلال السنوات الأخيرة من

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٣٧١ وانظر:

F.O. 371/1890, The Brief for the Br. Delegation to the League of Nations on the Persian Clain to Islands of Tamb and Abu Musa 17 May 1935. -, F.O. 371/10052, Annual Report 1935, P. 18.



عهد رضا خـان المازندراني ولعل ما يؤكد ذلك أنه بعد تنحيـته عن الحكم فى عام ١٩٤١ وتولية ابنه مـحمد رضـا خان المازندراني فتـرت المواجهة البـريطانية لإيران وخاصة بعد أن أصبح الشاه الجديد حليفًا لهـا فى الحرب العالمية الثانية ومن ناحية أخرى أدت ظروف الحرب إلى توقف الادعاءات الإيرانيـة على جزر الخليج العربي حتى عادت إيران تجدد مطالبها على تلك الجزر فى عام ١٩٤٨[١].

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ص٤٩.



الخاتمة:

تحدثنا فى هـذه الدراسة عن موضـوع هام ألا وهو أطماع إيران وادعـاءاتها واحتـلالها للجزر العربيـة ومن خلال تعرضنا لهـذه الدراسة أبرزنا مجمـوعة من النقاط التاريخـية الهامة التى تبرزه وتوضـحه الوثائق التاريخية وتؤكـد على سيادة ملكية الجزر العربية للإمارات.

أوضحنا بأن مسألة الجزر العربية تعتبر من أهم الحلقات فى العلاقات العربية - الإيرانية وفى أمن الخلـيج العربى، كمـا يتضح لنا من الدراسة الـدور البريطانى المزدوج فى الأحداث التاريخية حول الجزر العربية. وأن الملكية السياسية والتاريخية والجغرافية والوثائق الرسمية تثبت حق الإمارات فى الجزر العربية. ورأينا من خلال دراستنا كيف أن إيران قـامت بالتهديد ثم الاحتلال العسكرى للجـزر العربية، وأن هذا الاحتلال يشكل خطرا حقيقيًا على أمن الخليج العربى لأنه ممر مائى استراتيجى حيوى وبفضل ما تحتويه من النفط.

حل مشكلة الاحتلال الإيرانى لا يحسمها السلاح ولا الحرب، وبغض النظر عن الوقت الذى قـد يـتطلبـه أى مـسـعى لإنهـاء الاحـتـلال الإيرانى فى ظل الانعكاسات الدولية الإقليمية، تبقـى الطرق السلمية على أساس الحوار والتفاوض أنجح الوسائل للتوصل إلى حل لقـضية الجزر العربية وإن منطـق الاعتداء وفرض الأمر الواقع بالاحتـلال أسلوب مرفوض للتعامل بين الدول المجـاورة، لقد لعبت القوى الاستعمارية المسيحيـة دورًا مهمًا فى خلق النزاعات العربية - الإيرانية، وآن الأوان لكى يحل العرب والإيرانيون هذه المشكلات سلميًا بعـيدًا عن تأثير وتوجيه



تلك القوى المعادية للإسلام والمسلمين، وإعادة الجزر العربية إلى أصحابها الشرعيين فى رأس الخيمة والشارقة.

يجب أن يكون الحل لمشكلة الجزر وفقًا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية وقبول طرفى النزاع مسبقًا للجوء إليه والرضوخ للحكم الصادر عن هيئة التحكيم. فهل تقبل إيران بالاحتكام إلى محكمة العدل الدولية؟ وبذلك تنهى العداء والتوتر فى العلاقات العربية ـ الإيرانية وتعمل على جمع صفوف المسلمين فى المنطقة أم تستمر السياسة التوسعية الإيرانية القديمة المعادية للعرب؟ هذا سوف تثبته الأيام القادمة.

أتمنى من الله العلى القدير أن أكون قد تناولت الموضوع كما يجب والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الأخيار.

د. محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

جامعة روتردام الإسلامية. هولندا



الجزر العربية والاحتلال الإيرانى

نموذج للعلاقات العربية ـ الإيرانية

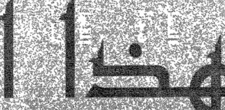
الجزء الثاني

رضاخان والجزر العربية

١٩٢١ ـ ١٩٤١



في هذا الكتاب



المؤلف

